مجلة شهـرية تصـدر عن مركز الخليج للأبحاث - العدد 92 - مـــايـــو - 2012

آراء

حـــول الـخـلـيـــج

البرنامج النووي الإيراني وخطـوط أوباما الحمر

اقتصـاد الصـين: سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها؟

الإرهاب الإلكتروني في ظل ثـورة المعلومـات

ملـف العـدد:

دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات

آراء
حول الخليج

مجلة شهرية تصدر عن مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
فالح شمخي العنزي
faleh@grc.net

التصميم الفني
فيصل بن منصور آل سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. صالح عبد الرحمن المانع
عميد كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود
saleh@grc.net

أ. د. حسين العمري
أستاذ التاريخ في جامعة صنعاء
alamri@grc.net

د. معصومة المبارك
أستاذ العلاقات الدولية
maasouma@grc.net

د. عصام الرواس
عميد كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس
alrawas@grc.net

ناصر محمد العثمان
أمين عام اتحاد الصحافة الخليجية
naser@grc.net

د. فؤاد شهاب
رئيس قسم العلوم الاجتماعية - جامعة البحرين
fuad@grc.net

د. محمد عبدالله الركن
أستاذ مشارك - كلية الشريعة والقانون - جامعة الإمارات
roken@grc.net

د. ظافر العاني
مدير برنامج دراسات عراقية - مركز الخليج للأبحاث
dhafer@grc.net

أ. د. حسنين توفيق إبراهيم
أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة
hasanain@grc.net

محمد صادق الحسيني
أمين عام منتدى الحوار العربي - الإيراني
husaini@grc.net

افتتاحية العدد 4

د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر

السلوك الإيراني والصمت الأمريكي

الخليج في الصحافة العالمية 6

الخليج في شهر 10

مؤتمرات وندوات 14

مؤتمر الشباب الخليجي يؤكد أهمية الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد

مقـــالات

البرنامج النووي الإيراني وخطوط أوباما الحمر 56

مصر وتونس تفقدان ثقة المستثمرين ودور محتمل لدول الخليج 58

سوريا ومشروع فيدرالي محتمل يعيد إنتاج التجربة العراقية 61

التطور النووي في الخليج (1-2) 63

الدفاع الذكي سمة الحروب المقبلة 67

اقتصـــاد الصـــين: سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها؟ 70

البركان الآسيوي الذي خلخل موازين القوى العالمية 73

الإرهاب الإلكتروني في ظل ثورة المعلومات 76

معوقات استخدام نظم التعليم بالحاسب الآلي؟ 80

الاشتراك السنوي:

الدول العربيـــة : ٥٠ دولاراً
الدول الأوروبية : ٦٠ دولاراً
باقي دول العالم : ٧٠ دولاراً

يرسل طلب الإشتراك إلى عنوان المجلة مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة الإشتراك بإسم مركز الخليج للأبحاث

ثمن النسخة الإلكترونية :

الإمارات : ١٥ درهماً، السعودية : ١٥ ريالاً
البحرين : ١,٥ دينار، قطر :١٥ ريالاً
الكويت:١,٥ دينار، عُمان : ١,٥ ريال
الأردن: ديناران، سوريا : ١٤٠ ليرة

أ.د. صدقة يحيى فاضل 18
د. عبدالواحد مشعل 22
د. أحمد عبدالملك 26
يوسف البنخليل 28
د. عبدالحفيظ محبوب 30
صالح بكر الطيار 35
أ.د. أحمد سليم البرصان 37
أحمد مبارك سالم 40
أ.د. علي أسعد وطفة 42
د. قاسم شاكر الفلاحي 48
علاء عبدالرزاق 53

قراءة في كتاب 85

التعاون الحتمي: أوروبا والشرق الأوسط-2
تأليف: كريستيان بيتر هانلت، ألموت مولر

ترجمة 86

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد (3-3)

هذا العدد

يصدر هذا العدد بملف خاص يتناول مسألة الانتقال الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، في محاولة لبحث الفرص المتاحة لتحقيق هذا الانتقال، ورصد أهم المعوقات التي يمكن أن تعترض هذا التوجه الوحدوي الخليجي المرتقب.

وخارج الملف يضم العدد مقالات وتقارير تستعرض عدداً من القضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج. يمكن الاطلاع على «آراء» عبر موقعها على شبكة الإنترنت www.araa.net، والإطلالة على نشاطات مركز الخليج للأبحاث من خلال موقعه www.grc.net.

دعوة إلى الكتابة في العدد المقبل

ملف العدد المقبل:

«الأوضاع الاجتماعية والثقافية في دول مجلس التعاون الخليجي»

١- تطور ثقافة المجتمعات الخليجية بين الماضي والحاضر.

٢- أهم التحولات الثقافية والفكرية التي شهدتها المجتمعات الخليجية.

٣- رصد واقع الحراك الاجتماعي والثقافي المعاصر في دول الخليج.

٤- جهود التنمية في دول الخليج والعلاقة بالواقع الثقافي والاجتماعي.

٥- الدعم الحكومي الخليجي لجهود التنمية الاجتماعية والثقافية.

٦- الدور المفترض لمنظمات المجتمع المدني في تطور المجتمعات الخليجية.

٧- واقع حرية الثقافة والتفكير والإبداع في دول الخليج.

٨- هموم وقضايا المثقفين والمبدعين في دول الخليج.

٩- تحديات تواجه الواقع الثقافي والاجتماعي في دول الخليج.

١٠- استشراف المستقبل الثقافي والاجتماعي لدول الخليج.

الإسهامات :

- ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.
- المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

- جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.
- لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.
- آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج للأبحاث أو مجلة آراء.

الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : info@grc.net

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي :
البريد الإلكتروني : araasec@grc.net
جدة٢١٤٤٣، المملكة العربية السعودية، ص.ب : ١٠٥٠١
١٩ شارع راية الاتحاد
هاتف : ٦٥١٨٨٨٨ ٩٦٦٢+ فاكس : ٦٥٣٠٩٥٣ ٩٦٦٢+

السلوك الإيراني والصمت الأمريكي

د.عبدالعزيز بن عثمان بن صقر*
sager@grc.net

ألغاز السياسة الإيرانية كثيرة ومتعددة، وفي معظم الأحيان يصعب على المراقب تفسير السلوك السياسي الإيراني بناء على معطيات المنطق أو أسس العقلانية أو حتى أسس المنفعة وخدمة المصالح.

في هذا النطاق جاءت زيارة الرئيس الإيراني المثيرة للجدل والاستغراب إلى جزيرة أبو موسى الإماراتية المحتلة، في وقت بات يصعب فيه تفسير الصمت والتغافل الأمريكيين عن السلوك الإيراني، حيث لم يصدر عن واشنطن أي إدانة أو رد فعل أو مجرد تعليق على زيارة الرئيس الإيراني إلى الجزيرة المحتلة، ولا على المحتوى العدواني للكلمة التي ألقاها هناك.

في بداية شهر مارس الماضي وجهت المملكة العربية السعودية باسم دول مجلس التعاون الخليجي شكوى ضد إيران إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة ورئاسة مجلس الأمن تدين من خلالها (استمرار إيران بالتدخل في شؤون دول مجلس التعاون الداخلية)، جاءت هذه الشكوى الجماعية على خلفية الهجمة الإعلامية والسياسية التي شنّها النظام الإيراني والتي استهدفت دول المجلس، وخاصة سياسة الدول الخليجية في دعم أمن مملكة البحرين واستقرارها.

وجاء موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه سياسة التدخل الإيرانية في شؤون مملكة البحرين يلفّه الغموض في أحسن الأحوال، وفي أحوال أخرى أظهر دعماً لمثيري الشغب في البحرين، وصبّ في تبرئة إيران من الاتهامات الخليجية بالتدخل. لذا فإن صنّاع القرار الإيراني يحاولون اختبار الموقف الأمريكي، والغربي بشكل عام، عبر إيجاد تحديات أمنية وسياسية توجه ضد دول مجلس التعاون متمثلة في نشاطات التجسس والتخريب، التي تم الكشف عنها مؤخراً في دولتي الكويت والبحرين، وتمثلت في دعم جماعات التطرف الطائفي في البحرين والمملكة العربية السعودية، وتكللت بإثارة أزمة مباشرة عبر الزيارة الاستفزازية

araa@araa.net

للرئيس الإيراني إلى جزيرة أبو موسى المحتلة.

في حقيقة الأمر، إن زيارة الرئيس الإيراني إلى جزيرة أبو موسى المحتلة لم تكن لها مبررات ذاتية تستوجب القيام بها، وخاصة وضعها في إطار ضجة إعلامية وخطاب استفزازي، ولم تكن أيضاً محض مصادفة أو حادثاً عرضياً، فالزيارة الاستفزازية جاءت عشية بداية اجتماعات اسطنبول بين إيران والدول (الخمس+١) حول الملف النووي الإيراني، وعبر هذه الزيارة الاستفزازية سعت القيادة الإيرانية إلى تبني اختبار جديد لقياس مدى المرونة الأوروبية - الأمريكية تجاه السلوك الإيراني في منطقة الخليج.

فالهدف الإيراني من هذا العمل الاستفزازي هو معرفة أولويات السياسة الغربية، وهل الأولوية تكمن في حماية مصالح الدول الخليجية وأمنها تجاه الاستفزازات الإيرانية، أم تكمن في محاولة إنجاح محادثات الملف النووي وتشجيع إيران على تقديم تنازلات في هذا المجال، ما سيعزز الموقف الانتخابي للرئيس الأمريكي، ويثبت نجاح خط السياسة الغربية تجاه إيران التي أجبرت على تقديم تنازلات حول ملفها النووي؟

في رأينا، أن الدول الغربية أمست مستعدةً للتغافل عن السلوك الإيراني الاستفزازي تجاه دول المجلس، على أمل ضمان تعاون إيراني في الملفات الأخرى، ومن هذا المنطلق يمكننا فهم الموقف الأمريكي، والغربي بشكل عام، الذي يتعايش بصمت مع السياسة الاستفزازية لإيران على المستوى الإقليمي.

وقد لا نكون بعيدين عن حكم الصواب إذا افترضنا أن هناك جهات عدة تجني ثمار الفوائد والمنافع من السلوك الاستفزازي ولغة التهديد والوعيد التي تتبناها القيادات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون. فالسلوك والتصريحات العدوانية لهما مردود إيجابي واضح لشركات بيع الأسلحة الغربية، التي تعيش اليوم عصرها الذهبي لكثرة إقبال دول الخليج على عقود التسلح، ومثلها شركات النفط العالمية التي تنعم بأرباح خيالية نتيجة للارتفاع المتواصل لأسعار النفط، والذي تعدّ حالة عدم الاستقرار الأمني التي تعمّ المنطقة أحد مصادره. وقد جرى الحديث مؤخراً عن محاولات الولايات المتحدة المتكررة لإقناع دول مجلس التعاون بشراء نظام دفاع صاروخي شامل، تقدر تكلفته بمليارات الدولارات، رغم أن هذا النظام مازال في طور التطوير والتجربة ولم يصل إلى مرحلة الاستخدام الميداني، وأيضاً رغم أن دول الخليج لا تمتلك الكادر التقني القادر على إدارة هذا النوع من النظام الدفاعي المعقّد، ورغم حقيقة أن هذه الدول ليست في حاجة ماسة إلى هذا النوع من الأنظمة الدفاعية، لكن يبدو أن المبرر المنطقي الوحيد للدفع الأمريكي بوجوب اقتناء هذا النظام الدفاعي هو استغلال التهديدات الإيرانية التي تعمل فعلها في تصاعد الشعور بعدم الأمان ضمن الدول الخليجية.

لذلك، ربما لا نكون بعيدين عن عين الصواب إذا افترضنا أن الولايات المتحدة تجد منافع محددةً وجليةً من استمرار إيران في إطلاق تهديداتها، واستخدام السلوك الاستفزازي مع دول الخليج. فالتهديدات الإيرانية والسلوك العدواني يدفعان دول المجلس إلى التقرب من الولايات المتحدة لكونها القوة الوحيدة والتي تمتلك القدرات الفعلية لتقديم الضمانات الأمنية والدفاعية، وخاصة لدول المجلس الصغيرة والتي لن تتمكن من امتلاك قدرات الدفاع الذاتي في أي ظرف من الظروف. وفي ظل حقيقة افتقاد هذه الدول للبديل العملي والفعال عن الضمانات الأمريكية في هذه المرحلة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي، أو بعضها، تعيش اليوم بين مطرقة السياسة الإيرانية وسندان مصالح السياسة الأمريكية غير واضحة المعالم ●

* رئيس مركز الخليج للأبحاث

«الربيع العربي» والتغيرات المناخية

احتلت مواضيع (الربيع العربي) كعادتها صدارة المواضيع الساخنة التي تناولتها الصحافة العالمية في شهر إبريل المنصرم، وذلك في سياق المحاولات الجادة والمستمرة من قبل الصحفيين والمحللين الغربيين لإيجاد تفاسير منطقية لهذه الثورات التي اجتاحت البلدان العربية من دون هوادة، إلى درجة جعلت هذه التحليلات تأخذ اتجاهات جديدة تحاول ربط هذه الأحداث بالتغيرات المناخية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة. هذا في الوقت الذي مازال التركيز فيه منصباً على تداعيات الملف النووي الإيراني وأساليب الردع الممكنة، بالإضافة إلى العديد من المواضيع المهمة والتي سنحاول التطرق إلى جانب منها في ثنايا هذا التقرير.

تغير المناخ والثورات العربية

نشرت صحيفة (**نيويورك تايمز**) مقالاً بعنوان (الربيع العربي والتغيرات المناخية) قالت فيه: أليس من المثير أن تبدأ الصحوة العربية في تونس، مع تعرض بائع فاكهة للمضايقة من قبل أفراد الشرطة لكونه لم يكن يحمل رخصة لبيع بضاعته، في الوقت الذي كانت فيه أسعار الغذاء على امتداد العالم ترتفع إلى مستويات قياسية، وأن الصحوة بدأت في سوريا، مع مطالبة المزارعين في إحدى القرى بالحق في شراء الأراضي القريبة من الحدود وبيعها ، من دون الحاجة إلى الحصول على إذن من مسؤولي الأمن الفاسدين.

وأنها اندلعت في اليمن بسبب قائمة من شكاوى المواطنين ضد الحكومة غير ذات الكفاءة، وكان من بينها الشكاوى من كبار المسؤولين الذين كانوا يحفرون آبار المياه في أفنية منازلهم، في الوقت الذي كان من المفترض أن تمنع الحكومة مثل هذا التنقيب الوحشي عن الماء. وبحسب تصريحات عبدالسلام رزاز وزير المياه في الحكومة اليمنية الجديدة، مؤخراً (إن المسؤولين أنفسهم كانوا بشكل تقليدي أكثر من يحفرون، وكان كل وزير تقريباً يمتلك بئراً في منزله).

كل هذه الصراعات على الأرض والمياه والمواد الغذائية تدل على شيء محدد، هو أن الصحوة العربية لم تكن مدفوعة بالضغوط السياسية والاقتصادية فحسب، لكن بشكل أقل وضوحاً بضغوط بيئية ومناخية وسكانية أيضاً.

وإذا ركزنا على الضغوط الأولى وليس الأخيرة، فإننا لن نكون قادرين على المساعدة في استقرار هذه المجتمعات. فلنأخذ، على سبيل المثال، إحدى دول المنطقة مثل سوريا، حيث نجد أن الاضطرابات الاجتماعية التي تشهدها حالياً، بالمعنى الأكثر مباشرة، تعتبر رد فعل لنظام قمعي وعتيق، على حد وصف فرانشيسكو فيميا وكيتلين ويريل، في تقرير بعنوان «مركز من أجل المناخ والأمن في واشنطن».

ومع ذلك، فهذه ليست القصة كلها، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية عدداً من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية المهمة في هذا البلد، أدت إلى تآكل العقد الاجتماعي بين المواطن والحكومة. فلو أن المجتمع الدولي وصنّاع السياسة المستقبليين هناك، تعاملوا مع دوافع الاضطرابات في البلاد وعملوا على حلّها، لتعين استكشاف هذه التغيرات بشكل أفضل.

وبحسب التقرير، فقد شهد ما نسبته ٦٠ في المائة من الأراضي هناك خلال الفترة بين عامي (٢٠٠٦-٢٠١١)، واحدة

araa@araa.net

من أسوأ موجات الجفاف وأشد أشكال تلف المحاصيل في تاريخها. ووفقاً لدراسة خاصة من تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في العام الماضي، فإن ما يقرب من ٧٥ في المائة من المواطنين الأكثر ضعفاً والذين يعتمدون على الزراعة، كانوا يعانون فشلاً كاملاً في زراعة المحاصيل.

وفقد الرعاة في شمال شرق البلاد نحو ٨٥ في المائة من ماشيتهم، مما أثر على ١,٣ مليون شخص. وأشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن أكثر من ٨٠٠ ألف من السكان تأثرت معيشتهم جراء هذا الجفاف، واضطر كثير منهم للانتقال إلى المدن للحصول على عمل، الأمر الذي أضاف إلى أعباء الحكومة الفاشلة فعلياً.

وقال فيميا (لو أن التوقعات المناخية بقيت على مسارها الراهن، فإن حالة الجفاف في شمال إفريقيا والشرق الأوسط سوف تزداد سوءاً تدريجياً، ولن نشهد دورة بعد دورة من عدم الاستقرار، الأمر الذي قد يكون حافزاً لردود أفعال استبدادية في المستقبل).

وأضاف (هناك عدد قليل من الطرق التي يمكن للولايات المتحدة أن تسلك بها الجانب الصحيح من التاريخ في العالم العربي. أحد هذه الطرق هو دعم الحركات الديمقراطية بحماسة وقوة)، والآخر هو الاستثمار في البنية التحتية الملائمة للمناخ والتحسينات على مستوى إدارة المياه، لجعل هذه الدول أكثر قدرة على التكيف في عصر التغيرات المناخية المدمرة.

متى ينجح الردع؟

في الشأن الإيراني نشرت صحيفة (**واشنطن بوست**) مقالاً للكاتب فريد زكريا بعنوان «متى ينجح الردع؟» استهله بالقول: عندما كنت أدرس في الكلية في أوائل الثمانينات، دعوت كاسبر واينبرغر الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع في إدارة الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان لإلقاء محاضرة في حرم الجامعة، كانت الكليات الأمريكية في ذلك الوقت مسرحاً للمعارضة ضد إدارة الرئيس ريغان، وخاصة سياساته الدفاعية. وعندما بدأ واينبرغر الحديث وقف مجموعة من الطلاب وبدأوا في مضايقته بتوجيه الكثير من الأسئلة، وقاموا الواحد تلو الآخر بترديد هتاف واحد هو (الردع أكذوبة).

تذكرت هذا اللقاء الحاشد وأنا أستمع إلى المناقشات حول الطموحات النووية الإيرانية لأنها تلقي الضوء على تغير غريب في الأدوار في خطاب السياسة الخارجية اليوم. إذ إن اليسار هو الذي رفض قبول فكرة الردع ، وبحث بدلاً منها عن خيارات أخرى مثل تجميد النشاط النووي. وكان اليمينيون أيضاً يبذلون جهوداً حثيثة لشرح المزايا العملية للردع.

يحدث مرة كل ٢٥ سنة أن يأتي جيل جديد ليكتشف فظائع القنبلة النووية وتناقضات الردع، ويبدأ في البحث عن مخرج. بيد أنه يحدث كثيراً أن يتمكن المرء من تقديم النبوءة الحقيقية حول نهاية العالم، وطرح الكثير من البدائل المضللة ثم التخلي عنها. وحتماً تأتي المناقشة إلى نهايتها من حيث بدأت؛ حيث تؤكد على ضرورة الاعتماد على ميزان الردع للمحافظة على السلام ثم تستنكر ذلك أيضاً، هذا ما قاله تشارلز كروثهامر في (الجمهورية الجديدة) في عام ١٩٨٤ مفسراً ذلك بالقول (إن الردع، مثلما كان في الماضي، لا يمكن قبوله قبل أن يفكر المرء في البديل).

ومع ذلك، كان اليمينيون هم الذين أشاروا في الوقت الحالي إلى أن الردع ليس إلا أكذوبة. ودان كروثهامر، ومؤسسة هيريتاغ، ومعهد إنتر برايز الأمريكي وغيرهم الاحتواء والردع، وربما يقودونا إلى سياسة تؤدي إلى حرب وقائية. إنها النسخة اليمينية من تجميد النشاط النووي - ذلك الحل البسيط الذي لم يحل أي شيء في واقع الأمر. فمن المحتمل أن تؤدي أي ضربة عسكرية ضد إيران إلى تأجيل برنامجها النووي بضع سنوات، وتؤدي في الوقت نفسه إلى تعزيز الدعم الشعبي للحكومة في طهران ومنحها المبرر القوي للعمل من أجل إنتاج الأسلحة النووية.

ومع ذلك يصرّ المحافظون الجدد على أن هذا الطريق أفضل من الردع. حيث إن الردع مفهوم يصعب قبوله لأنه ينافي البديهة، وأن احتمال التدمير ينتج السلام. ومع ذلك، فسجل الردع وتاريخه لافت للنظر، حيث دخلت القوى العظمى في حرب مع

أنظمة وحشية لمئات السنين. ثم جاءت الأسلحة النووية، ولم تقع حرب بين القوى العظمى منذ عام ١٩٤٥، وهذه أطول فترة سلام بين القوى العظمى في التاريخ. وقد استمرت المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي فترة أطول من أية قوتين عظميين في التاريخ، واعتقدت كل دولة أن الدولة الأخرى تريد تدمير أسلوب حياتها. ومع ذلك، لم تسفر هذه المنافسة عن قيام حرب، فقد تم ردع الطرفين.

وفي عام ١٩٨٩، قالت رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر في حفل مع الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل غورباتشوف، (تعرف دولتانا من واقع التجارب المريرة أن الأسلحة التقليدية لا تردع الحرب في أوروبا، بينما فعلت ذلك الأسلحة النووية لأكثر من ٤٠ عاماً. وليس هناك من سلاح آخر يحقق الردع غير الأسلحة النووية).

إذا لم ينجح الردع، فلماذا لا نجهز حرباً وقائية ضد روسيا التي مازالت تمتلك ترسانة مخيفة من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، أو ضد باكستان؟ أما القول إنه يمكن ردع إيران فلا يبنى على حجج معقولة، بل على رغبة النظام في البقاء. وقال كينيث والتز الذي يعد أحد أكبر المنظرين في العلاقات الدولية، (إن الحكام يريدون دولة يستطيعون البقاء على سدة الحكم فيها).

وللحصول على المصداقية مع المنتقدين المحافظين ومع الحكومة الإسرائيلية الحالية، تماشى الرئيس الأمريكي باراك أوباما معهم، واستبعد الاحتواء، وأصر على أنه لن يراوغ، وتحدث عن أن هناك فرصة للتفاوض. وربما يؤكد الزمن أن هذا خطأ خطير، فهو يحدّ من خيارات أوباما ويجبره على السير في طريق قد يدفعه إلى الدخول في حرب وقائية لا داعي لها. إذ إن القلق بشأن إمكانية حصول إيران على السلاح النووي أمر مفهوم جداً. وقد يكون من الأفضل لإسرائيل والشرق الأوسط والعالم ألا تمتلك طهران هذه الأسلحة، لذلك فإن جهود الولايات المتحدة بالتعاون مع المجتمع الدولي برمته من أجل منع حدوث ذلك وممارسة أكبر قدر من الضغوط على طهران هي السياسة المناسبة التي ينبغي اتباعها. بيد أنه إذا واصلت إيران مساعيها للحصول على السلاح النووي، وقررت قبول العزلة وتحمّل التكاليف الاقتصادية الباهظة نتيجة لهذا القرار، فإن تطبيق سياسة قوية تتضمن الاحتواء والردع قد ينجح.

أمريكا والانهيار

في الشأن الأمريكي نشرت صحيفة (**كريستيان ساينس مونيتور**) مقالاً للكاتب ستيف يتيف بعنوان «لهذه الأسباب الثمانية أمريكا لن تنهار» قال فيه: إن حوالي ٧٠ في المائة من الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة بدأت تدخل في دوامة الاضمحلال. ومن يلومهم على ذلك؟ فهي تعاني ارتفاعاً في معدلات الباحثين عن عمل، وأزمة الديون، والتراجع السياسي. وطرحت مجلة (شؤون خارجية) (فورين أفيرز) هذا السؤال على صفحتها الأولى: (هل انتهت أمريكا؟).

وأجاب أستاذ العلوم السياسية في جامعة أولد دومنيون ستيف يتيف عن هذا السؤال بالنفي قائلاً إنه على الرغم من حالة التشاؤم الكبيرة، لاتزال الولايات المتحدة الأقوى عالمياً في العديد من المجالات الحيوية. ومن غير المحتمل أن تتفوق عليها أية دولة أخرى في المستقبل القريب. وذكر ثمانية أسباب لذلك هي:

١- الولايات المتحدة تتمتع بأكثر اقتصادات العالم تنافسية: لا شك في أن الرهانات كبيرة في المناقشة حول اضمحلال القوة الأمريكية. ولا شك أيضاً أن الآراء المبالغ فيها حول انهيار الولايات المتحدة يمكن أن تطرح نبوءة محققة لذاتها في الداخل وتشجع مثيري المتاعب، كما أنها تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والاستراتيجي على مستوى العالم.

نبدأ مباشرة بالقول إن الولايات المتحدة لديها أكثر اقتصادات العالم تنافسية على امتداد سنوات عدة، حسبما قال المنتدى الاقتصادي العالمي، ولا يتفوق عليها إلا بعض الدول الصغيرة مثل سويسرا والسويد وفنلندا وسنغافورة. حتى دول الاتحاد الأوروبي تلجأ إلى الولايات المتحدة لمساعدتها في أزمة الديون التي تعاني

منها على الرغم من أن هذا طلب غريب.

٢- لدى الولايات المتحدة أفضل رجال الأعمال وأغنى ٥٠٠ شركة في العالم: تمتلك الولايات المتحدة أفضل رجال الأعمال وأكبر عدد من شركات العالم الأكثر ثراء (حوالي ٥٠٠ شركة)، ولاتزال في طليعة تكنولوجيات المستقبل مثل التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا النانو، كما أنها تتميز بالفضاء الإلكتروني على الرغم من أنها تراجعت في بعض المجالات مثل التكنولوجيا الخضراء.

٣- الولايات المتحدة أكثر دول العالم جذباً للمهاجرين: تبقى حقيقة مهمة ألا وهي أن الولايات المتحدة تحتل الريادة من حيث جذب المهاجرين، وبالتالي فهي تستقطب أكثر أناس العالم ذكاء وأكثرهم عملاً، ولا يمكن التقليل من أهمية هذه القوة، التي تساعد دائماً على تجديد شباب الدولة.

٤- لدى الولايات المتحدة العديد من الحلفاء الموثوق بهم: تتمتع الولايات المتحدة بعدد كبير من الحلفاء الكبار مثل (الناتو) والاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين الصناعية وغيرها، وهؤلاء جميعاً يساعدون الولايات المتحدة على تحقيق أهدافها الداخلية والدولية. ولنقارن هذا بالصين وروسيا، فهما يشكان في بعضهما بعضاً وغالباً ما يفتقران إلى الدعم العالمي.

٥- الولايات المتحدة أضعفت خصومها: استفادت الولايات المتحدة كثيراً لأنها استطاعت تقييد معظم خصومها، وبالتالي أصبحوا لا يمثلون أي تهديد كبير مثلما كانوا في الماضي. مثلاً كوريا الشمالية دولة مارقة، وسوريا تسير على حبال هوغو شافيز ولا تتمتع بأي تعاطف وأصبحت معتلة. وكان فيدل كاسترو يمثل تهديداً وانتهى، كما رحل صدام حسين وأسامة بن لادن، وانتهى أيضاً الاتحاد السوفييتي.

تلك هي التحولات الهيكلية في السياسات العالمية التي نادراً ما ندرسها بالكامل. وتمتلك الولايات المتحدة أيضاً قوة عسكرية تتقدم كثيراً على خصومها، ما يعطيها الفرصة للعمل على مسافات بعيدة وبطرق متميزة وفريدة. أما التحديات والصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق فليست لها صلة بالقدرات العسكرية الأمريكية، لكنها تتعلق بالاستراتيجية وتحديات بناء الدولة.

٦- الولايات المتحدة تتمتع بموارد طاقة هائلة: تفتقر الولايات المتحدة إلى سياسة طاقة شاملة، لكنها تتوفر على موارد طاقة أكثر من أية دولة كبيرة باستثناء روسيا. وبالتالي، نجد أن الولايات المتحدة أقل اعتماداً على النفط مقارنة بمعظم الدول الكبرى. وهذا شيء مهم في هذا العالم الذي ازدادت فيه أهمية الطاقة بدرجة كبيرة.

٧- الولايات المتحدة تقود العالم في مسيرته نحو الديمقراطية: تزعمت الولايات المتحدة الحملة العالمية نحو الديمقراطية والتي مازالت مستمرة منذ ١٠٠ عام، وليس الشيوعية ولا الفاشية والنازية والشمولية ولا الإسلامية الراديكالية، ولا أي شكل آخر من الحكم. ووفقاً للترتيب الحديث، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الثالثة بعد فرنسا وبريطانيا من حيث القوة الناعمة، أي القدرة على جذب الآخرين بسبب الثقافة والسياسات العامة التي تطبقها.

٨- الكليات والجامعات الأمريكية تحتل المرتبة الأولى عالمياً: الولايات المتحدة متأخرة كثيراً في التعليم الابتدائي- وهذه مشكلة كبيرة - لكن جامعاتها وخاصة على مستوى الدراسات العليا تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم.

ولا شك في أن هذه الآراء حول انهيار الولايات المتحدة ليست جديدة بأي حال من الأحوال. وبينما تبرز الحاجة إلى إجراء دراسة منهجية لمقارنة الولايات المتحدة بنظرائها بمرور الوقت، وبينما أيضاً تواجه أمريكا تحديات كبيرة في الداخل ينبغي عليها التغلب عليها لمنع حدوث أي انهيار، إلا أنها مازالت أقوى بكثير مما يقول المتشائمون في الداخل. وينبغي علينا أن نقدر هذه الحقيقة حتى مع تطوير حلول جادة وحزبية وطويلة الأجل لمشكلات الولايات المتحدة في مجالات الطاقة والتعليم والميزانية والاقتصاد. كما ينبغي على الولايات المتحدة أن تعمل من أجل منع خصومها من أن يزدادوا سوءاً مع قوى ناشئة مثل الصين ●

الخليج في شهر
إبريل

الإمارات العربية المتحدة

❖ قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن دولة الإمارات أغلقت مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في دبي، وهي جماعة مؤيدة للديمقراطية تمولها الولايات المتحدة وتعرضت إلى حملة في مصر.

❖ أكدت دولة الإمارات ضرورة أن تسهم البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في مكافحة التهديدات المحتملة للإرهاب النووي.

❖ أكد رئيس المجلس الوطني الاتحادي محمد أحمد المر أن سياسة دولة الإمارات ترتكز على قواعد ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية.

❖ أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي حرص بلاده على استقرار المنطقة وتعزيز بنية الأمن والسلام وتحقيق الرخاء لشعوبها.

❖ دان سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية بأشد العبارات الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى الإماراتية التي تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١.

❖ أعرب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني عن استيائه واستنكاره الشديد للزيارة الاستفزازية التي قام بها الرئيس الإيراني إلى جزيرة أبو موسى المحتلة.

❖ أكد الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري الخليجي تضامنه الكامل مع دولة الإمارات وتأييده لكل الخطوات التي تتخذها من أجل استعادة حقوقها وسيادتها على جزرها المحتلة.

❖ اعتبرت جامعة الدول العربية أن زيارة محمود أحمدي نجاد إلى جزيرة أبو موسى التابعة للإمارات خطوة غير مبررة وخرق واضح لجهود التهدئة ومحاولة معالجة قضية احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث بالطرق السلمية.

❖ أكدت المملكة الأردنية الهاشمية تضامنها الكامل مع دولة الإمارات ووحدة أراضيها، مشددة على ضرورة التمسك بالحوار وتجنب الإجراءات أحادية الجانب.

❖ بحث الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي مع رئيس وزراء الحكومة الانتقالية الليبية عبدالرحيم الكيب آخر التطورات والأوضاع على الساحة الليبية وسبل دعم تطلعات الشعب الليبي في التقدم والازدهار وبسط الأمن والأمان على أراضيه كافة.

❖ أكد سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان أن احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث قد يمس الأمن والسلم الدوليين باعتبار أن الجزر تقع في منطقة حيوية، وأن ٤٠ في المائة من طاقة العالم تمر منها.

❖ دانت دولة الإمارات بشدة سلسلة التفجيرات الإرهابية التي هزت الحي الدبلوماسي في العاصمة الأفغانية (كابول) وثلاث مدن أخرى وأدت إلى مقتل ما يزيد على ٤٧ شخصاً وإصابة العشرات بجروح.

❖ أكد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم على العلاقات التاريخية مع جمهورية إيران الإسلامية وعلى ضرورة حل مسألة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة.

❖ أكدت وزيرة التجارة الخارجية الشيخة لبنى القاسمي رضا الإمارات عما حققته الشراكة الاقتصادية مع الصين على صعيد المبادلات التجارية التي تسجل نمواً مطرداً خلال السنوات الأخيرة وعلى صعيد الاستثمارات المتبادلة.

مملكة البحرين

❖ دعا الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبداللطيف الزياني المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات وتدابير حاسمة وعاجلة لوقف آلة القتل والأعمال اللاإنسانية التي يقوم بها النظام السوري والوقوف مع الشعب السوري.

❖ أكدت مملكة البحرين التزامها بتنفيذ كافة توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وأنها قطعت شوطاً كبيراً بشهادة اللجنة الوطنية المعنية بمتابعة تنفيذ توصيات اللجنة.

❖ أكد العضو في لجنة الخدمات المالية وقيادة لجنة حملة الحزب الديمقراطي بالكونغرس الأمريكي جيم هايمس أن مملكة البحرين دولة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية على مدى السنوات الماضية وحليف استراتيجي لها في المنطقة.

❖ بحث عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى مع رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا القضايا الإقليمية والدولية والعلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات.

❖ دانت الولايات المتحدة ما اعتبرته تصاعداً للعنف في البحرين، وعبّرت عن قلقها، ودعت قوات الأمن إلى ضبط النفس.

❖ دان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في قرية العكر بمملكة البحرين وأسفر عن إصابة سبعة من رجال الأمن بينهم ثلاثة إصابتهم خطيرة.

araa@araa.net

❖ أعلن الملك حمد بن عيسى آل خليفة أن البحرين (مملكة دستورية يحكمها الدستور)، معرباً عن أمله بأن يعود الجميع إلى الحوار، مشدداً على أنه لا يمكن لجهة واحدة أن تفرض رأيها على باقي مكونات المجتمع.

❖ حققت مملكة البحرين فائضاً في الميزان التجاري بلغ ٨,١ مليار دولار بنهاية العام الماضي وفقاً لتقرير أعدته شركة بيتك للأبحاث التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك).

❖ أكد ولي العهد نائب القائد الأعلى الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أن التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي يسير بخطوات ثابتة.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد مع رئيس مجلس العلاقات الخارجية ريتشارد هاس عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك والتي تتعلق بالأوضاع الراهنة على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ دانت وزارة الخارجية في البحرين محاولة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إطلاق صاروخ بعيد المدى يوم الجمعة الموافق ١٣ إبريل ٢٠١٢م.

❖ دعت المعارضة البحرينية أنصارها للنزول إلى الشارع في أسبوع من المظاهرات تحت عنوان «الصمود والتحدي»، تزامناً مع سباقات (الفورمولا واحد) التي تستضيفها البحرين في شهر إبريل.

❖ أعرب المندوبون الدائمون لبعثات دول مجلس التعاون الخليجي في جنيف عن شجبهم واستنكارهم للتفجير الإرهابي الذي وقع في قرية العكر بمملكة البحرين.

❖ أعربت قطر عن استنكارها لحادث التفجير الإرهابي الذي وقع في قرية العكر بمملكة البحرين، وأدى إلى سقوط عدد من الجرحى.

المملكة العربية السعودية

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون مجمل الأوضاع والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ دعا وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل إلى إلزام النظام السوري بالوقف السريع والشامل لكافة أعمال العنف وإيصال المساعدات الإنسانية وضمان حرية الحراك السلمي.

❖ جددت المملكة حرصها على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وبذل كل جهد ممكن لتجنب المخاطر والحوادث النووية.

❖ قال وزير البترول والثروة المعدنية علي النعيمي إنه ليس هناك سبب منطقي لارتفاع أسعار النفط العالمية، مضيفاً أن هذه الارتفاعات هي من الأخبار السيئة بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة وسيئة بالنسبة للاقتصادات الناشئة.

❖ بحث وزير الدفاع الأمير سلمان بن عبدالعزيز مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما جملة من الموضوعات الثنائية والإقليمية محل الاهتمام المشترك.

❖ قالت المملكة إن عدم التزام سوريا بمبادرة كوفي أنان يظهر مدى تعنت النظام السوري وعدم احترامه لالتزاماته العربية والدولية التي سبق أن وعد بها.

❖ بدأت في الرياض محاكمة خمسين شخصاً بتهمة تبني المنهج التكفيري والانضمام إلى تنظيم القاعدة والتخطيط لشن هجمات في المملكة ضد مصالح بريطانية وأمريكية.

❖ قال وزير البترول والثروة المعدنية علي النعيمي إن المملكة عازمة على خفض أسعار النفط المرتفعة، وتتعاون مع أعضاء آخرين في (أوبك) على تحقيق هذا الهدف.

❖ بحث خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان مجمل الأوضاع والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية بالإضافة إلى آفاق التعاون بين البلدين.

❖ نفى مصدر مسؤول في وزارة الدفاع ما نقلته إذاعة (مونت كارلو) حول قيام السويد ببناء مصنع للأسلحة في المملكة.

❖ دعا وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل المجتمع الدولي إلى مساعدة السوريين في الدفاع عن أنفسهم، وقال «أتعجب لكون النظام الذي يقمع يستطيع الاستمرار في تسليح نفسه في حين لا تملك الضحايا البريئة وسائل الدفاع عن نفسها».

❖ أكد مساعد وزير الخارجية الأمير خالد بن سعود أن وزارة الخارجية ستعمل بكل جهودها لإطلاق صراح الدبلوماسي السعودي المختطف في اليمن عبدالله الخالدي، وقال إن المملكة لا يمكن أن تدخل في مفاوضات أو أية مساومات مع تنظيم القاعدة الجهة الخاطفة.

❖ رفض مجلس الشورى توصية بدراسة فرض ضريبة دخل على الأفراد غير السعوديين العاملين في القطاعين العام والخاص.

الخليج في شهر
إبريل

❖ استنكر مجلس الوزراء الزيارة التي قام بها الرئيس الإيراني إلى جزيرة أبو موسى الإماراتية المحتلة من قبل إيران، وعدّها انتهاكاً لسيادة الإمارات.

سلطنة عمان

❖ أصدر سلطان عُمان السلطان قابوس بن سعيد أربعة مراسيم سلطانية يقضي أحدها بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٦٧ ٢٠٠٤ بإنشاء صندوق للتعويضات عن الأخطاء الطبية.

❖ أكد وزير النفط والغاز محمد بن حمد الرمحي قدرة سلطنة عُمان على الوصول إلى متوسط إنتاج قدره ٩١٥ ألف برميل يومياً خلال العام الحالي وذلك حسب ما تم اعتماده في موازنة عام ٢٠١٢.

❖ أعلنت الشرطة العمانية أنها تمكنت من إلقاء القبض على ١٤١ متسللاً من جنسيات مختلفة دخلوا إلى البلاد بطريقة غير شرعية.

❖ دانت سلطنة عُمان حادث التفجير الإرهابي الذي وقع في قرية العكر بالبحرين، وأسفر عن إصابة سبعة من رجال الأمن بينهم ثلاثة إصابتهم خطيرة أثناء تأدية واجبهم المهني.

❖ شهدت التجارة الخارجية لسلطنة عُمان بنهاية ديسمبر عام ٢٠١١م ارتفاعاً في القيمة الإجمالية للصادرات السلعية وصلت نسبتها إلى ٢٨,٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٠.

❖ رفض مجلس الشورى بالإجماع طلب الادعاء العام رفع الحصانة البرلمانية عن عضوين من أعضاء المجلس استناداً إلى توصية اللجنة القانونية.

❖ احتفل في أنقرة بافتتاح سفارة السلطنة في الجمهورية التركية وذلك تحت رعاية يوسف بن علوي بن عبدالله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية وبشير آتالاي نائب رئيس الوزراء التركي.

❖ بحث سلطان عمان السلطان قابوس بن سعيد مع رئيس دولة الإمارات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان وجهات النظر حول التطورات والمستجدات الراهنة على المستويات الإقليمية والدولية ومسيرة مجلس التعاون لدول الخليج.

❖ استعرض السلطان قابوس بن سعيد مع أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد القضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

❖ بحث الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي مع وزير الشؤون الخارجية التونسي الدكتور رفيق بن عبدالسلام في مسقط أوجه التعاون بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث قائد الجيش السلطاني اللواء ركن سعيد بن ناصر السالمي مع رئيس أركان القوات المسلحة القطرية اللواء ركن حمد بن علي العطية في الدوحة أوجه التعاون بين قطر وعُمان لاسيما في الشؤون العسكرية.

❖ رفع المشاركون في ندوة شبكات الأمان الاجتماعي التي عقدت في السلطنة بالتعاون مع البنك الدولي برقية شكر وعرفان إلى السلطان قابوس بن سعيد أعربوا فيها عن عظيم شكرهم وتقديرهم على حسن الضيافة.

❖ شدّد الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية يوسف بن علوي على أن تدويل الملف السوري غير مطروح نظراً لرفض الشعب السوري هذا الخيار، مع تفضيله خيار الحوار بين السلطة والمعارضة.

دولة قطر

❖ بحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني مع وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون العلاقات الثنائية بين البلدين، إضافة إلى بحث آخر تطورات الأوضاع الراهنة في المنطقة.

❖ بحث أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع نائب رئيس جمهورية العراق طارق الهاشمي مستجدات الأوضاع في المنطقة.

❖ قال وزير الدولة للشؤون الخارجية خالد العطية إن الأعراف الدبلوماسية ومنصب طارق الهاشمي يمنعان قطر من تسليمه إلى بغداد خاصة أنه وصل إليها قادماً من العراق مباشرة ولم يأت من دولة ثالثة.

❖ أكد رئيس الوزراء في الحكومة الفلسطينية المقالة إسماعيل هنية أن باخرة الوقود التي تبرع بها أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني خطوة أولية لإنهاء الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة المحاصر.

❖ قال نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي إن طلب بغداد من دولة قطر تسليمه إلى القضاء في بلاده (لا يراعي الدستور الذي يوفر له الحماية) وذلك بعد أن طالب نائب رئيس الوزراء العراقي حسين الشهرستاني السلطات القطرية بتسليم الهاشمي لبلاده.

araa@araa.net

❖ ثمن مجلس الوزراء اليمني المواقف الأخوية لدولة قطر تجاه الشعب اليمني، باعتبار ذلك تجسيداً للعلاقات المتميزة بين البلدين وما تتسم به من متانة وعمق ورسوخ أخوي.

❖ أعربت دولة قطر عن استنكارها لحادث التفجير الإرهابي الذي وقع في قرية العكر بمملكة البحرين الشقيقة وأدى إلى سقوط عدد من الجرحى.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة مع رئيس الفلبين بينيغنو اكينو العلاقات الثنائية، إضافة إلى استعراض عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ بحث وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم مع نظيره الفرنسي آلان جوبيه خلال اتصال هاتفي آخر تطورات الأوضاع في المنطقة.

❖ قالت مؤسسة موديز الدولية للتصنيف الائتماني إن الاستقرار الذي ينعم به النظام المصرفي في قطر يعكس البيئة الاقتصادية القوية التي تتمتع بها قطر كدولة ومستويات الإنفاق العام التي تشهدها البلاد.

❖ أعلن رئيس الوزراء الشيخ حمد بن جاسم أن عمليات القتل واستخدام المعدات العسكرية الثقيلة في سوريا مستمر رغم قرار مجلس الأمن الأخير، وهو أمر مؤسف ومحزن.

❖ أكد وزير الثقافة والفنون والتراث ورئيس مؤتمر الأونكتاد الثالث عشر حمد بن عبدالعزيز الكواري أن دولة قطر تضع نفسها في خدمة قضايا هذا العالم والإنسانية، مشدداً على ضرورة العمل الجماعي لجعل العالم مكاناً أفضل.

❖ قال أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة إن مجلس الأمن الدولي أصبح في أزمة أخلاقية بحيث إنه يرى شعباً يقتل ويطلب النجدة والقوى العالمية كأنها تتجاهل هذه المطالب.

❖ بحث أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع الرئيس التونسي محمد المنصف المرزوقي آخر المستجدات العربية الراهنة، وذلك خلال زيارته للبلاد للمشاركة في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

دولة الكويت

❖ بحث أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مع ملك مملكة إسبانيا خوان كارلوس العلاقات الثنائية وعدداً من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ دعا رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون المجتمع الدولي إلى تبني كل ما من شأنه المساهمة في إرساء قواعد سلام ونظام أمن جماعي عالمي يرتكز على الوئام بين الأديان والتقارب بين الحضارات والثقافات المختلفة.

❖ قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح إن حل الأزمة السورية يجب أن يكون في نطاق عربي وأممي.

❖ قال السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون إنه يتعين على العراق أن ينفذ في أقرب وقت ممكن ما ينتظر التنفيذ منذ وقت طويل من التزاماته تجاه الكويت بموجب الفصل السابع.

❖ سلمت الكويت تبرعاً بمبلغ قدره مليون دولار إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك لمساعدة اللاجئين السوريين الذين فروا إلى البلدان المجاورة هرباً من قمع القوات النظامية.

❖ أكد السفير البريطاني لدى الكويت فرانك بيكر أن مسار الديمقراطية في الكويت يشبه بريطانيا، ويدور حول الإصلاح لا الثورة كما يحصل في بعض الدول.

❖ حثّ أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد نواب مجلس الأمة على مراعاة الظروف المحلية والإقليمية الدقيقة والتي تمر بها المنطقة، وأن يضعوا مصلحة البلاد نصب أعينهم.

❖ بحث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد مع وزير خارجية البوسنة والهرسك (زلاتكو لاغومجيا) العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها، بالإضافة إلى مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

❖ كشفت مصادر مقربة من رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن رغبته في أن تلعب دولة الكويت دوراً لتسوية الخلافات بين بغداد من جهة والسعودية وقطر من جهة ثانية.

❖ أكد المدير العام للإدارة العامة للجمارك إبراهيم الغانم أن الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي (أصبح على وشك التطبيق).

❖ أكد وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر الصباح حميمية العلاقات الكويتية -العراقية، مشيراً إلى أهمية ترجمة هذه المعاني إلى أفعال يستطيع الشعبان من خلالها مواجهة التحديات من أجل النهوض.

❖ أكد الرئيس العراقي جلال الطالباني على ضرورة تطوير العلاقات الثنائية بين العراق والكويت بما يؤمن المصالح العليا للشعبين ●

مؤتمر الشباب الخليجي يؤكد أهمية الانتقال من مرحلة التعاون إلى الاتحاد

تحت رعاية الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية افتتح مؤتمر الشباب الخليجي الذي ينظمه معهد الدراسات الدبلوماسية في الرياض تحت عنوان (دول الخليج العربية من التعاون إلى الاتحاد) وذلك يومي ٧ و ٨ جمادى الآخرة الموافق ٢٨ و ٢٩ أبريل. بمشاركة عدد من الشباب من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بالإضافة إلى عدد من الباحثين والخبراء وذلك في فندق الريتز كارلتون بالرياض.

ويعد المؤتمر مبادرة شبابية خالصة من شباب دول مجلس التعاون بهدف تفعيل الدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لدى افتتاحه قمة مجلس التعاون الثانية والثلاثين في الرياض ودعا فيها دول المجلس إلى «تجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر»،حيث لقيت دعوة خادم الحرمين الشريفين استجابة فورية لدى شباب دول المجلس الذين تنادوا لعقد مؤتمر شبابي يسهم في تفعيلها، ويعمل على دفع ذلك في الأطر الرسمية لكل دولة.

وعقدت خلال اليوم الأول من المؤتمر جلستا عمل، كانت الأولى بعنوان: «الأبعاد السياسية والاستراتيجية للاتحاد الخليجي» ترأسها الدكتور صالح بن عبدالرحمن المانع، وتم فيها تقديم ثلاث أوراق عمل لثلاثة شباب من مختلف دول مجلس التعاون، وعقب عليها أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمارات الدكتور عبدالخالق عبدالله، فيما حملت الجلسة الثانية عنوان: «الجوانب الاقتصادية للاتحاد الخليجي» ورأسها الأمين العام لجامعة الإمارات الدكتورة فاطمة بنت سعيد الشامسي، وقدم فيها شباب الخليج ثلاث أوراق عمل، عقب في نهايتها رئيس مركز الخليج للبحوث في كيمبردج الدكتور عبدالله بن صالح باعبود.

كما نظمت في اليوم الأول ثلاث ورش عمل شبابية متخصصة في موضوعات: «أمن الخليج»، و «الشباب وسوق العمل الخليجي»، و «دور الشباب في اقتصاديات المعرفة».

وفي اليوم الثاني للمؤتمر عقدت جلستا عمل، حيث كانت الجلسة الأولى بعنوان «المكونات الاجتماعية والثقافية للاتحاد الخليجي» وترأسها من دولة قطر الإعلامي الدكتور أحمد عبدالملك، وفيها قدم شباب الخليج ثلاث أوراق عمل، عقب في نهايتها الأستاذ في جامعة البحرين الدكتور باقر النجار، وكانت الجلسة الرابعة بعنوان: «الاتحاد الخليجي: رؤية مستقبلية» وترأسها رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية الدكتور سامي الفرج، وفيها قدمت ثلاث أوراق عمل من ثلاثة شبان وشابات خليجيين، عقب في نهايتها الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي للشؤون الاقتصادية سابقاً السفير الدكتور عبد الله القويز.

كما تم تنظيم ثلاث ورش عمل شبابية تناولت موضوعات منها: «الشباب والتعاون الثقافي والعلمي»، و «دور الشباب في حماية اللحمة الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، و «الشباب ودعم جهود التكامل الخليجي».

وفي ختام المؤتمر عقدت الجلسة الختامية لمناقشة التوصيات التي توصل إليها شباب الخليج لتفعيل دعوة خادم الحرمين الشريفين لتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر إن شاء الله.

وأكدت توصيات المؤتمر في يومه الختامي أهمية العمل على وضع مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الداعية إلى انتقال دول الخليج العربية من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد ، موضع التنفيذ لما تمثله من تعبير عن مطالب الشعوب الخليجية وعن الضرورات الاستراتيجية الملحة وأن تستهدف عملية الانتقال من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد إقامة كيان دفاعي منيع قادر على مواجهة الأخطار الخارجية جميعا .

كما أكدت أهمية أن يفضي الاتحاد إلى تعزيز مكانة وثقل دول الخليج العربية إقليمياً ودولياً، وأن يعزز من قدراتها التفاوضية في المحافل الدولية وضرورة أن تعزز كل دولة البنية المؤسساتية للأجهزة السياسية الموجودة حالياً، وإيجاد مؤسسات جديدة من أجل تعزيز

جانب من مؤتمر الشباب الخليجي

العملية الاتحادية ذاتها ، وأن نجاح كيان الاتحاد في تحقيق الأهداف المرجوة منه يعتمد وبشكل كبير على مدى فعالية المؤسسات السياسية في الأقطار المشكلة له.

وشدد المؤتمر على أهمية الجبهة الداخلية للاتحاد عن طريق تفعيل المشاركة السياسية وتطوير آلياتها ضمن المؤسسات الوطنية والاتحادية والتأكيد على ضرورة تجاوز عملية الانتقال من التعاون إلى الاتحاد في إطار ردود الأفعال المؤقتة ، بينما يبنى الكيان الاتحادي كإطار مؤسسي جامع للمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية طويلة الأمد لمواطني دول الخليج العربية.

وأوصى المشاركون في المؤتمر باعتماد مبدأ التدرج في الانتقال من حالة التعاون إلى حالة الاتحاد والعمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية بشكل يستهدف تنويع قواعدها الاقتصادية ومصادر دخلها بما يحقق رفاه شعوبها، ويقوي مكانتها الاقتصادية الدولية ، وأن يعكس الاتحاد دور دول الخليج العربية كمصدر رئيسي موثوق للطاقة عالمياً بما يدعم مكانة دول الخليج العربية على المشهدين السياسي والاقتصادي الدوليين، ووجوب توحيد التشريعات الاتحادية ذات الطابع الاقتصادي والتزام دول الخليج العربية بها .

بدوره أوضح المدير العام لمعهد الدراسات الدبلوماسية الدكتور عبدالكريم بن حمود الدخيل في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أن فكرة تنظيم المؤتمر بادرت بها مجموعة من الشباب الخليجي، وتتمثل في تنظيم مؤتمر حول مبادرة خادم الحرمين الشريفين لتطوير العمل الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتقدموا بهذه الفكرة إلى وزارة الخارجية التي وجدت مبادرة هؤلاء الشباب تحمل بين طياتها كثيراً من المضامين الايجابية، إضافةً إلى أنها تلتقي مع التوجهات العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال الدخيل : «إن معهد الدراسات الدبلوماسية بادر في تنفيذ توجيه سمو وزير الخارجية بتشكيل لجنة مصغرة، ووضع الرؤى والأفكار الرئيسية، حيث تم التوصل إلى أن يجمع المؤتمر بين جلسات وورش عمل، لأن ورش العمل تتيح لعدد كبير من الشباب طرح رؤاهم ومبادراتهم، إضافة إلى جلسات يكون الشباب فيها هم المتحدثين».

وأشاد الدخيل بسرعة استجابة دول المجلس للمشاركة بوفود رسمية ومن المجالس البرلمانية فور إرسال الدعوات وفي ذلك تجسيد للتلاحم ممّا يدل على أن الرؤى التي طرحها الشباب الخليجي لقيت صدى طيباً من دول الخليج وهذا ليس بمستغرب كون دولنا وحكوماتنا تتلمس نبض مواطنيها وفي مقدمتهم الشباب.

وأفاد الدكتور الدخيل أن معهد الدراسات الدبلوماسية حريص في المرحلة الحالية على أن يحول رؤى الشباب إلى أفكار معينة ولذلك كانت وجهة نظر المعهد أن يطلب من الشباب أوراقاً يقدمونها في المؤتمر ويتم التعليق عليها وأن تكون الجلسة الختامية هي التوصيات.

وقال «نأمل أن نساعد الشباب في عملية صياغة التوصيات من باب المساعدة التنظيمية فقط وليست الفكرية ونحن متأكدون أن الشباب لديهم رؤى واضحة ومتوقّدة على الأقل من الأوراق التي بدأت تصلنا ولا شك أن التوصيات ستكون في المستوى الذي نتوقعه».

وأضاف الدخيل أنه سبق هذا المؤتمر عدة خطوات على مستوى الفكرة، حيث عقدت على هامش مهرجان الجنادرية الأخير ندوة لمناقشة دعوة خادم الحرمين الشريفين للتحول من التعاون إلى الاتحاد وكان ذلك بعد مدة يسيرة من إطلاق الدعوة، وكان لهذه الندوة ردود فعل جيدة كما حضرها عدد من المهتمين من دول الخليج ●

وكالات

المؤتمر العلمي الأول حول

الاقتصاد الوطني
التحديات والطموحات

١٦-١٨ جمادي الآخرة ١٤٣٣هـ الموافق من ٧-٩ مايو ٢٠١٢م

تحت رعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز (يحفظه الله)

تنظم كلية والاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة بالاشتراك مع مركز الخليج للأبحاث المؤتمر العلمي الأول تحت عنوان " الاقتصاد الوطني : التحديات والطموحات " خلال الفترة من ١٦ ـ ١٨ جمادي الآخرة ١٤٣٣هـ ، الموافق ٧ ـ ٩ مايو ٢٠١٢ م، و سوف تلتئم فعالياته بقاعة الملك فيصل للمؤتمرات بمقر الجامعة في جدة بحضور ومشاركة أصحاب السمو الأمراء ، وأصحاب المعالي الوزراء ، وأكاديميين ، وباحثين متخصصين من داخل المملكة والخارج ، ونخبة من رجال الأعمال وممثلي لكبريات المصارف والشركات الوطنية ، حيث سيتم مناقشة أهم التحديات والطموحات والفرص المتاحة في المملكة ، وطرح رؤية من قبل صناع القرار في المملكة لواقع ومستقبل الاقتصاد السعودي ، إضافة إلى مناقشة عشرات الأبحاث العلمية في الجلسات العلمية العامة والحلقات الدراسية وورش العمل ، إضافة إلى عشرات الأبحاث الأخرى التي ستكون مطروحة ومتاحة أمام المشاركين ، مع طرح التجارب العالمية والإقليمية الناجحة في القطاعين الحكومي والخاص.

للتسجيل ولمزيد من المعلومات اضغط على الرابط التالي : www.feafsnec.net

الجهة المنظمة

الشريك المنظم

الراعي الرئيس

الراعي الاقتصادي

الراعي الاعلامي الرئيس

الراعي الاعلامي الاستراتيجي

ناقل كبار الشخصيات

ملف العدد:

دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات

- دول الخليج العربية: الاتحاد أم الضعف؟
- دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات
- الاتحاد الأوروبي واتحاد دول الخليج العربي
- المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية
- الاتحاد الخليجي.. هل بالفعل هو خيار البقاء؟
- التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أداة فاعلة للاتحاد

دول الخليج العربية: الاتحاد أم الضعف؟

جميل أن يتم تعديل ميثاق الجامعة العربية، وأن تعاد صياغته بما يضمن خدمة المصلحة العربية العليا، بشكل أكثر فاعلية وكفاءة، وبما يتلاءم مع التطورات المحلية والإقليمية والدولية، التي حدثت منذ عام ١٩٤٥م، وهو العام الذي أقر فيه الميثاق الحالي، ثم أدخلت مؤخراً تعديلات وبروتوكولات إضافية.

أ.د. صدقة يحيى فاضل *

لكن، يتحتم تفعيل ودعم العمل العربي المشترك، بإصلاح يتضمن (ضمن ما يتضمنه) أن يكون هناك مجلس أعلى (القمة) يعقد اجتماعات دورية ومؤثرة متلاحقة، إضافة إلى مجلس وزاري نشط (مكون من وزراء الخارجية) ينعقد مرتين، على الأقل، في العام. هذا، إضافة إلى وجوب تعديل قاعدة التصويت لتصبح ملزمة بالأغلبية بدلاً من الإجماع.

والأجمل أن يكون هناك بالفعل اتحاد عربي صلب، يضم كل العرب، ويرتقي مع مرور الزمن إلى درجة القوة الكبرى التي تحمي مصالح منسوبيها، كأفضل ما تكون الحماية. لهذا، وعند الحديث عن الشروع بتنمية اتحادية خليجية وعربية أصلب، ومواجهة العدوان الصهيوني- الامبريالي على الأمة، والتهديدات الأخرى، وخدمة المصالح العربية المشتركة، ربما يكون من المناسب أن نذكِّر بأهم وسيلة لتحقيق هذه الأهداف النبيلة، ألا وهي الاتحاد. علماً بأن الوضع السياسي العربي الحالي، في معظم البلدان العربية، لا يسمح - كما يبدو - بإصلاح (جامعة الدول العربية)، إصلاحاً حقيقياً. ففي ظل الأوضاع السياسية الراهنة لا يمكن توقع إصلاح أو وحدة أو اتحاد، حيث إن من العبث توقع أمور من أطراف لا تكترث بها أو تعاديها، وتعمل - سراً وعلانية - على محاربتها. لكن حديث الدول العربية الخليجية الآن عن (الاتحاد) يعتبر الأكثر مصداقية، لكون هذه الدول تعني ما تقول.

الوحدة والاتحاد:

في حقل السياسة والعلاقات الدولية تعني كلمة الوحدة (Unity) بصفة عامة: الاندماج الكامل أو شبه الكامل فيما بين أطراف دولة ما، أو بين دولتين أو أكثر من دول العالم. وهذا الاندماج يكون في كل مجالات الحياة العامة: الاقتصاد، السياسة، الأمن والاجتماع، وفي شتى جوانب كل منها. فعندما نتحدث (مثلاً) عن مدى (الوحدة الوطنية) في دولة ما، يكون المقصود هو: مدى اندماج مناطق وأطراف تلك الدولة مع بعضها

الواقعية تتطلب نبذ فكرة الوحدة الاندماجية والاستعاضة عنها بفكرة الاتحاد

ظروف العالم اليوم تكاد تحتم الاتحاد فيما بين الدول المتجانسة فيه

بعضاً في كل مجالات الحياة العامة المذكورة.

أما مصطلح الاتحاد (Union)، فيعني بصفة عامة: الترابط والتضامن التام أو شبه التام فيما بين أطراف دولة ما، أو بين دولتين أو أكثر من بلدان العالم. حيث إن (اتحاد) عدة دول قد يصل إلى درجة ظهور دولة واحدة تتكون من تلك الدول. لكن، تظل كل دولة أو (منطقة) محتفظة بمعظم خصوصيتها ومحافظة على ذاتيتها من خلال حكم نفسها بالقانون الذي ترتضيه غالبية أهلها، على ألا يخالف القانون (الاتحادي) الأعلى.

ومعروف أن كل منطقة من مناطق العالم (سواء تجسدت في دولة مستقلة أو كانت جزءاً من دولة قائمة بذاتها) تتميز عن غيرها بخصوصية معينة، وغالباً ما تهدف إلى الحفاظ على تلك الخصوصية، عبر التأكيد المتوازن على ذاتيتها. ونظراً إلى التطورات التي لحقت بعالم اليوم و(رؤى المستقبل) أصبح من الضروري على كثير من الدول أن تترابط وتتضامن مع غيرها من الدول، استجابة لحتميات التجاور الجغرافي والتماثل الاجتماعي والأيديولوجي، وتحقيقاً للمصالح المشتركة المؤكدة، ودفعاً للأخطار المشتركة بشكل جماعي. فالمواجهة الجماعية للأخطار المشتركة - مثلاً - أكثر فاعلية بمراحل من المواجهة المنفردة لتلك الأخطار. بمعنى أن (الاتحاد) أصبح حتمياً في كثير من الحالات والظروف، التي تمخضت عنها تطورات هذا العالم، ومنها التقدم الهائل في وسائل المواصلات والاتصالات، وترابط مصالح الأمم والشعوب بشكل لم يسبق له مثيل من قبل. وما أصح قول الشاعر: (تأبى الرماح إذا اجتمعن تكسراً... وإذا افترقن تكسرت آحاداً). إن هذا البيت الذي قاله شاعر عربي قديم يؤكد حقيقة إنسانية مجتمعية راسخة، ويغني عن تدبيج عشرات المقالات عن (الاتحاد)، فمضمونه يجسد نظرية علمية مؤكدة.

لمحة عن (الفيدرالية)

تحت إلحاح الحاجة أو الضرورة المُلِحة لتعاون وتضامن الدول المختلفة فيما بينها، ابتكر علماء ومفكرو السياسة، الصيغ الاتحادية (القانونية - السياسية) المختلفة، التي يمكن أن تحقق الفائدة الكبرى للدول، والمتمثلة في الحفاظ على أكبر قدر ممكن من السيادة والذاتية، وفي الوقت ذاته قطف ثمار التضامن والتكامل مع آخرين، من خلال تبني التنظيم والتكتل الدوليين. فاستحدثت صيغ اتحادية عدة، يمثل كل منها اتحاداً مختلفاً من حيث مدى التلاحم، وطبيعته ونتائجه. إذ إن الهدف الرئيسي لكل من تلك الصيغ هو تحقيق درجة معينة من التضامن فيما بين الدول الأعضاء، مع الإبقاء على قدر معين من ذاتية أولئك الأعضاء. وذلك الهدف يمثل معادلة يصعب (لكن لا يستحيل) تحقيقها، بشكل معقول، يرضي جميع الأطراف المعنية - في كثير من الأحوال

- كما هو مألوف، خاصة في بعض مناطق العالم الثالث.

غير أن أفضل وأرقى الصيغ الاتحادية - على الإطلاق - هي صيغة الاتحاد الفيدرالي (Federalism)، الذي يمكن أن يعرف بأنه عبارة عن دولة واحدة مكونة من دولايات أعضاء، متحدة في ظل دستور عام، يوزع السلطة بين الولايات والحكومة المركزية المشتركة، بحيث يضمن للولايات حكم وإدارة معظم أمورها الداخلية، بينما تتولى الحكومة المركزية المشتركة إدارة العلاقات الخارجية، والدفاع عن الدولة وبعض الأمور العامة للولايات ككل.

ويعرف أيضاً أنه يتكون من مجموعة من الدول (الولايات) انضم بعضها إلى بعض بمقتضى دستور ينص على شكل اتحاد دائم، تسوده هيئة (حكومة مركزية) تمارس سلطتها بطريق مباشر على حكومات هذه الدول ورعاياها. فقيام الاتحاد الفيدرالي يعني اختفاء الدول الأعضاء فيه، وتنازلها عن سيادتها مع إعطائها حق الحكم الذاتي، وقيام دولة واحدة، يحكمها دستور الاتحاد، الذي يحدد صلاحيات واختصاصات كل من السلطة المركزية أو (الفيدرالية) والولايات الأعضاء، وينظم العلاقات فيما بينها. وهو، بذلك، يمثل أقوى أشكال الاتحاد الدولي، حيث تنصهر الدول الأعضاء في بوتقة واحدة، هي الدولة الفيدرالية الجديدة.

فشل الفيدرالية في بعض الدول كالاتحاد السوفييتي يرجع إلى خلل في التطبيق

إن معظم دول العالم المهمة في الوقت الحالي تتخذ شكل الدولة الفيدرالية، فهذا الشكل يراعي تياري الذاتية (الاستقلال) والتضامن (الاتحاد)، وخاصة في الدول الواسعة المساحة، المتنوعة السكان، كأفضل ما تكون المراعاة، إذ يترك للولايات حق تسيير أمورها الداخلية، وتشريع وتنفيذ ما تتطلبه ظروفها الخاصة من سياسات. وفي الوقت نفسه يخلق كياناً واحداً يجمع تلك الولايات في المسائل المشتركة الرئيسية، ويمثلها كوحدة واحدة أمام الغير. وقد اعتبر كثير من الكُتَّاب الشكل الفيدرالي أقوى وأنسب أشكال الاتحاد الدولي، وعلى المستويين القومي والدولي. ويشير أولئك إلى (نجاح) معظم الاتحادات الفيدرالية الحالية كبرهان على صحة هذا الاعتقاد.

أما فشل (الفيدرالية) في بعض الدول، كالاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا -مثلاً - فيرد إلى خلل في التطبيق الفيدرالي، وليس إلى عيب جذري في (الفيدرالية) نفسها. إذ تميزت كل من التجربتين السوفييتية واليوغسلافية بسيطرة قلة على مقاليد الأمور، وتمثلت تلك القلة في الحزب (الشيوعي السوفييتي) و(الحزب الشيوعي اليوغسلافي)، فأبرز ما كان يميز التجربتين المذكورتين هو حرمان الولايات (الدول) الأعضاء من حق تسيير وإدارة معظم أمورها بالأسلوب الذي تحبذه.

ولقد وصمت هاتان التجربتان (بحق) بغياب الديمقراطية الصحيحة، وذلك وحده يكفي غالباً لنسف (الاتحادات)، فعدم توفر هذا العامل في (الاتحادات)، غالباً ما يعني أنها (اتحادات) قسرية ومفروضة بالقوة، وبالتالي هشة وقابلة للسقوط، تحت وطأة أية رياح عاتية.

الوحدة والاتحاد ودول الخليج العربية:

إن كل منطقة من مناطق العالم تقريباً تتميز (كما أشرنا سابقاً) بخصوصية معينة. وغالباً ما تحاول الحفاظ على ذلك التميز عبر التأكيد (المتوازن) على ذاتيتها وسيادتها. لكن ظروف العالم اليوم تكاد تحتم (الاتحاد) فيما بين الدول المتجانسة فيه، وأن (الوحدة) (الاندماج التام) لا تحافظ على ذاتية الدول الأعضاء، بقدر ما يساعد (الاتحاد) على حماية تلك الذاتية بشكل متوازن، ولذلك، فإن الصيغة الاتحادية أكثر عملية وواقعية من صيغة الوحدة.

والحديث عن مفهومي (الوحدة) و(الاتحاد) يجر إلى الحديث عن قضية (الوحدة) العربية أو الخليجية، وهي القضية الكبرى؟ أو هكذا يجب أن تكون - في العلاقات العربية - العربية، بل السياسة العربية عامة. حيث إن من أكبر الميزات التي يمكن أن يحسد عليها العرب من قبل الدول الأخرى توفر أقوى عناصر الاتحاد فيما بين الدول العربية الحالية، حيث يربط هذه الدول ببعضها: الدين الواحد، الأصل الواحد، اللغة، والعادات الواحدة... إلخ. وهذه الروابط هي أقوى وأمتن فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي. فالأمة العربية، من المحيط إلى الخليج، أمة واحدة بمعظم أبعاد ومعاني الكلمة. ولا يمكن اعتبارها مجرد مجموعة من الدول المختلفة (كالدول الإفريقية الناشئة أو دول جنوب آسيا مثلاً)، حيث لا رابط قوياً فيما بينها سوى (التجاور الجغرافي).

والمفروض أن يستغل العرب هذه (العوامل) الإيجابية للاتحاد والتضامن، فيسعون فعلاً إلى تكوين كيان عربي موحد، له في العالم أهمية الدولة الكبرى في المدى الطويل على الأقل. وربما يتوجب أن يكون تحقيق ذلك الهدف هاجس كل العرب، وخاصة الخليجيين، بحيث لا ينحصر الفكر والجهد العربيان في إطار (القطرية) الانعزالية.

مقال araa@araa.net

عالم الحاضر والمستقبل هو عالم الكيانات الكبيرة ولا مكان فيه للكيانات الصغيرة المتشرذمة

إن تكوين اتحاد خليجي أو حتى عربي موحد، أصبح أمراً حتمياً، إذا أراد العرب أن يكون لهم مكان تحت الشمس في هذا العالم وعالم المستقبل. فالمستقبل لن يكون مشرقاً إلا بالاتحاد والتضامن، وأن عالم الحاضر والمستقبل هو عالم الكيانات الكبيرة ولا مكان يذكر فيه للكيانات الصغيرة المتشرذمة، وأن (القطرية) الضيقة لن تؤدي إلا إلى التفكك وذهاب الريح، بل ربما الاستقلال والكرامة أيضاً. وليكن التحدي الصهيوني والاستعماري والرغبة في التنمية ومواجهة التحديات الأخرى حافزاً يدعم هذا الاتجاه.

وفي الوقت الذي يتهافت فيه كثير من الدول المختلفة ؟ والتي ترتبط فيما بينها بأوهى الروابط ؟ على التقارب والتلاحم وتكوين الكيانات الأكبر المرهوبة الجانب، نجد أغلب الدول العربية تتقوقع على نفسها (رغم أن بعضها يدعو إلى الاتحاد العربي)، وتؤكد على ذاتيتها، مقدمةً (القطرية) على أي اعتبار وإن كان مفيداً ومنطقيّاً. وهذا من أكبر ما يثير الاهتمام بالعلاقات البينية للدول العربية. لكنه (الاستعمار) بدلاً من أن يكون خطراً مشتركاً دافعاً للاتحاد، أصبح خطراً مشتركاً معوقاً للاتحاد. إذ نجح (حتى الآن) بضرب الأمة العربية في (مقتل)، وحال فيما بينها وبين التآزر والاتحاد بوسائل جهنمية شتى معروفة.

والأفضل - بالطبع - أن يقوم الاتحاد الخليجي أو العربي الشامل على أبرز المبادئ الإسلامية، باعتبار أن غالبية العرب العظمى مسلمة، وذلك كنواة أساسية لتعاون إسلامي شامل. كما يحسن أن يلجأ العرب لتحقيق اتحادهم الشامل المرجو إلى أنجع (الصيغ) العملية لمثل هذا الاتحاد، والتي شهدت التجارب الدولية المتنوعة لها بالنجاح والكفاءة والفاعلية (الفيدرالية) مثلاً.. وغيرها. ويجب التدرج في تبني الإجراءات الاتحادية المختلفة. فإن استحالت (الفيدرالية) فلا بأس في (كونفدرالية) متماسكة وقوية.

وفي العصر الحالي، فإن الصيغ التضامنية فيما بين دول العالم المعاصر تنحصر في المنظمات الدولية الحكومية بأنواعها، وفي مقدمتها المنظمة الدولية الحكومية الإقليمية الشاملة، والتي، في الواقع، يمكن أن تسمى (الاتحاد الكونفدرالي). إضافة إلى الصيغة الفيدرالية المشار إليها آنفاً. مع ملاحظة أن (الكونفدرالية) تختلف جذرياً عن (الفيدرالية) كما أوضحنا. كما أن كل (اتحاد) له (مستويات) انصهار يمكن قياسها. فكل من (الاتحاد الإفريقي) و(الاتحاد الأوروبي) مثلاً عبارة عن اتحاد كونفدرالي شكلاً، لكن (درجة) اتحاد الاتحاد الأوروبي حالياً أكبر بكثير من درجة انصهار الاتحاد الإفريقي وهكذا.

والواقع، أن مضي فترة زمنية طويلة نسبياً على استقلال كل من الدول العربية (عدا فلسطين) رسخ ذاتية كل قطر عربي، فأصبح لكل بلد عربي خصوصية تميزه كثيراً عن غيره من الأقطار الشقيقة، ناهيك عن الأقطار الأخرى. لذلك، فإن الواقعية تتطلب نبذ فكرة الوحدة (الاندماجية) والاستعاضة عنها بفكرة الاتحاد، فنقول مراعاة للدقة والضرورة العملية (الاتحاد العربي) بدلاً من (الوحدة العربية)، والمهم هو ألا تنبذ فكرة الاتحاد، هي الأخرى، فيما بعد.

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الآن عبارة عن منظمة دولية حكومية إقليمية شاملة، أي (اتحاد كونفدرالي). والدعوات الراهنة إلى تدعيم هذا التكتل، والتي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إنما تهدف - كما أظن - إلى (تقوية) هذا الاتحاد عبر رفع درجة تماسكه وانصهاره مع بقاء صيغة الاتحاد وشكله على ما هما عليه.

ونحن كعرب ومسلمين، من المفترض أن نكون جميعاً (وحدويين) على المستوى الوطني (القطري)، أما على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي، فإن منطق قيمنا وطبيعة جذورنا وظروف عصرنا وطموح أمتنا، كلها أمور تقتضي أن نكون (اتحاديين).

حبذا، لو استمر (الاتحاد) أملاً وحلماً يورث جيلاً بعد جيل، حتى يأتي الجيل العربي الذي يدشن بداية العصر العربي المنشود، ولو بعد قرن من الآن. وذلك أفضل من نسيان (الاتحاد) وتجاهله ومحوه من القاموس العربي للأبد، كما يريد أعداء هذه الأمة ●

*عضو مجلس الشورى - أستاذ العلوم السياسية - المملكة العربية السعودية

المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية

ليس من شك في أن الدول الخليجية هي من أكثر الدول في العالم التي تتجلى وتتكامل فيها شروط ومؤهلات وحدتها، سواء على مستوى الأيديولوجية أو على مستوى الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أو على مستوى الجغرافيا.

د. عبدالواحد مشعل *

على الرغم من أن إعلان ذلك لا يزال محط أخذ ورد لأسباب بعضها يتصل بطبيعة الإرث الثقافي العربي على نحو عام وبعضها الآخر يرتبط برؤى محلية لا تزال بعيدة عن تقدير يتوافق مع خطورة المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في المرحلة الحالية والتي تمر بها المنطقة العربية بشكل عام والمنطقة الخليجية بشكل خاص، وعلى الرغم من عقلانية السياسة الخليجية خلال العقود الثلاثة الأخيرة فإن بعض الرؤى السياسية لاتزال تدور في فلك خاص ينطلق من تقديرات ذاتية تعبّر عن قضايا محلية أو رؤى معينة تجاه التطورات التي تمر بها المنطقة، لاسيما في سياق علاقة بعض الأطراف الخليجية مع المحيط الإقليمي وفق أفكار تراها مستقلة فيها، أو أن لها وجهة نظر خاصة ينبغي أن تحترم. وفي هذا السياق يكون الحديث عن المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية يشوبه الكثير من التعقيد والالتباس، في الوقت الذي ينبغي أن تسمو على كل المصالح أو كل أشكال العلاقات الثنائية مع هذا الطرف أو ذاك ووفق الخصوصيات والرؤى المتباينة نسبياً في إدارة السياسة الخارجية لدى كل دولة من دول الخليج العربية من أجل الأمن القومي الخليجي ومستقبله، كما ينبغي أن تصاغ كل الاعتبارات والتقديرات الذاتية في عالم قلق تتصارع فيه الإرادات الإقليمية والدولية والمحلية، بطريقة جمعية تظهر فيها حالة التوافق، وأن تتكيف المواقف بشأنها بطريقة مرنة وإيجابية من أجل فهم واستيعاب المتغيرات الإقليمية والدولية التي باتت مؤثرة بشكل موثوق في الواقع السياسي الخليجي في المرحلة الحالية. وعلى الرغم من هذا فإن ما يلزم هو قيام دولة خليجية قوية باتت تفرضها تلك المتغيرات، وإلا ستواجه المنطقة الخليجية في المستقبل القريب مزيداً من التحديات، لاسيما مع تغير المفاهيم التقليدية في نظم الحكم والتنظيم الاجتماعي الحديث وأنساقه الأخلاقية والإنتاجية والقانونية والسياسية والاجتماعية، والمتجهة من سياقها الجمعي إلى سياقها الفردي. ولذلك فإن ضرورة قيام الوحدة الخليجية لا تحركها المتغيرات الإقليمية والدولية فحسب وإنما تحركها صيرورة التطور الحضاري الحديث للمجتمع الخليجي نفسه.

أولاً: إشكالية الإرث الثقافي وقيام الوحدة الخليجية

إن الوقائع التقليدية الشاخصة في المشهد الثقافي الخليجي لا تؤشر بشكل ملحّ إلى قيام اتحاد أو وحدة خليجية على الرغم من توافر كل المستلزمات الميدانية لتحقيق ذلك، ولعل أبرز الأسباب التي تحول دون تحقيق ذلك ليس مقصوداً أو مخلوقاً، إنما يعود إلى طبيعة عقلية السياسة العربية، التي قامت في الأصل على الاعتزاز بالنموذج المحلي للنظام السياسي غير الرسمي الذي كان ماثلاً في الواقع السياسي العربي قبل الإسلام، وبقيت بموجبه النظم السياسية المجزأة (النظم القبلية) تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على أساس علاقات القربى أو علاقات النسب،

لا تزال دول الخليج غير مهتمة كثيراً بطبيعة التركيب الديموغرافي في مجتمعاتها

ولهذا لم تتمكن الجماعات الاجتماعية العربية من تحقيق اتحاد أو دولة في بيئة تقوم على أساس ذلك، وحتى قيام دولة (كندة) في الجزيرة العربية في بيئة قبلية لم تتمكن من الصمود طويلاً أمام متانة النظام السياسي القبلي وعصبيته، حتى تفككت بفعل الاستكبار القبلي آنذاك، وقد استطاع الإسلام نقل العصبية القبلية إلى العصبية الدينية لتنبثق دولة مدنية تمكنت من بناء صرح حضارة إسلامية عربية لا تزال عالقة في ذاكرة التاريخ الإنساني، بل كانت أهم حلقاته الإنسانية على الإطلاق إلى يومنا هذا.

والشيء الذي نريد أن نصل إليه هنا، أن النظام السياسي العربي بشكل عام لا يزال يعيش بعض الإرث الثقافي في بعده السياسي، فالوطن العربي الذي تتفق خصائصه الثقافية والجغرافية عجز على مدى القرن العشرين عن تحقيق دولته القومية على الرغم من الدعوات الصاخبة لتحقيق الوحدة العربية، ويرجع سبب عدم تحقيق ذلك إلى تمسك الحكومات أو الزعامات العربية بملكية القيادة السياسية في كل دولة أو كيان، وكأن تلك الكيانات السياسية القائمة بمثابة كيانات قبلية وليس كيانات دول. فالعقلية السياسية العربية لا تزال تعيش ذلك الإرث الثقافي الذي أضحى بشكل مباشر وغير مباشر يسيطر على الجوانب اللاشعورية في الشخصية العربية. ولا شك في أن فلسفة العالم الحديث حملت إلينا تصورات تحديثية عن الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما من خلال مؤسسات بيروقراطية مسيطرة، وتدير رقعة جغرافية واسعة من الأرض، وتحكم بقوانين ودساتير مكتوبة العلاقات بين الناس، رؤساءً ومرؤوسين، في هذه الرقعة الجغرافية الواسعة، هي بالتأكيد علاقات غير أولية إنما علاقات ثانوية أو تعاقدية بحسب مفهوم العلاقات في الدولة الحديثة. إلا أن انبثاق الدولة المقلدة في البلاد العربية، أنتج لنا نماذج من العقليات التي ما زالت تحكم العلاقات في إطارها العام بعقلية الإرث الثقافي العربي، لأن هذا الإرث لم يمر بمرحلة انتقال جوهري في نظم الإنتاج، ومن ثم في مرحلة التخصص الدقيق الذي ينتج عنه نسق أخلاقي جديد يضبط السلوك بعيداً عن إطاره الجمعي ليكون انضباط الفرد السلوكي يجري ضمن مظلة القانون وتحت حالة الانتقال الحضاري الصناعي ليكون النسق الأخلاقي الفردي هو السائد في الحياة المدنية أو الحضرية. وعلى خلاف ذلك نجد الحاكم أو الزعيم أو الرمز أو رئيس القبيلة في مجتمعاتنا، يعد نفسه الأب أو الراعي أو الأمين الذي لا يدانيه أحد في مصلحة جماعته، وهذا الإقصاء للآخر يمثل جوهر إشكالية العقلية السياسية العربية في المرحلة الحالية والتي عطلت مشروع الوحدة كثيراً. وهذا التوصيف قد يحمل مسوغات ضعف العرب وتراجع دورهم الحضاري في عالم اليوم الذي يقوم على وجود كثير من المرونة في عملية التواصل الحضاري والثقافي بفعل ثورة المعلومات والاتصالات التي تجتاز حدوده شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً، والتي تطرح كثيراً من الإيجابية في دائرة تحقيق التنمية البشرية في أي مجتمع من المجتمعات في لحظة تاريخية تتطلب سعياً حثيثاً لمواكبة

التطور الثقافي في عالم اليوم، إلا أنه في جانب آخر يفسح المجال واسعاً للطرف المتفوق علمياً وتكنولوجياً لبسط إرادته وأفكاره التي تصب في مصالحه تحديداً. ولعل في هذا المجال تكمن أهمية المتغيرات الإقليمية والدولية (سواء ظهرت في التطور العلمي أوالأطماع التوسعية أو الهيمنة الدولية أو بروز القطب الإسرائيلي أوفرض الإرادات الإقليمية واستنزافها الاقتصاد بطرقه المختلفة) والمحفزة لقيام الدولة الخليجية القوية بعد نفض غبار الإرث الثقافي (الذي يضع الخصوصيات في أولوياته)، بصفته عائقاً أمام تحقيق هذا الهدف السامي.

ثانياً: المتغيرات الإقليمية والدولية محفزات لوحدة عاجلة

إن لغة التوازن الإقليمي باتت تفرض نفسها على دول الخليج العربية، وتحثها على إسراع الخطى نحو دراسة ظروفها المحلية وتقدير الإمكانات السياسية والمادية والاجتماعية والعسكرية من أجل وضع آليات عاجلة لتأسيس الدولة القومية الخليجية، ليس لتحقيق التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط فحسب، إنما لوضع أسس قيام النظم الإنتاجية وبناء المجتمع العلمي العقلاني لوضع الإنسان الخليجي أمام مسؤولياته المجتمعية الواعية ومن ثم القيام بدوره المنتج في عملية تنمية بشرية تعمل باستمرار على تكوين وعي اجتماعي تاريخي ينقل المجتمع من حالة الاتكال على الغير سواء في عملية التنمية أو الدفاع عن ثقافة المجتمع وأمنه، إلى مرحلة الاعتماد على النفس، ولا سيما في الظروف الإقليمية الحالية، وتحقيق قفزات نوعية في نشاطها الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والعسكري، كما هو الحال في تركيا ودول أخرى بدأت تدرك الاعتماد على النفس لبلورة نظام دفاعي متين قائم على أساس حساب الإمكانات الذاتية والاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي والاجتماعي لبناء المواطن بناء صحيحاً على وفق النظم التربوية الحديثة وباستلهام التراث الثقافي للمجتمع الخليجي المحفز لقيام مجتمع يرتبط بتاريخه وحضارة أمته ومتفاعل مع كل الأطراف وفق المصالح المتبادلة. لذا تعد المتغيرات الإقليمية في جوانبها المتعددة محفزات حقيقية ينبغي أن تشغل بال العقل السياسي الخليجي في قيام نظامه السياسي الوحدوي بأقصى سرعة ممكنة، لأن الخطى الجامحة للأطراف الإقليمية تجاه بناء ذاتها لا تقبل من دول الخليج العربية التأجيل أو الانتظار، لأن المسألة فوق التمني أو التأمل، لأن العمل وحده هو الفعل المنتج، وهذا الفعل هو بكل تأكيد فعل عقلاني يؤمن بالواقعية في ظروف صعبة تمر بها المنطقة العربية بشكل عام والمنطقة الخليجية بشكل خاص. وبناء على ما تقدم يمكن فهم أهمية المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية من خلال ما يأتي:

١- أهمية المتغيرات الدولية في تحفيز القدرات الذاتية لقيام الوحدة: اتجه العالم بعد الحرب العالمية الثانية نحو الاقتصاد بصفته المحرك الحقيقي للتطور الحضاري في مجتمعات خرجت من حروب مدمرة لم تحصد منها سوى الدمار والتأخر وزيادة الأحقاد بين الشعوب، لتطرح فلسفة جديدة في التعامل مع الحياة من أجل الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته وتحقيق قدر مقبول من الكرامة، وقد انحسر الاستعمار القديم في بلداننا لتبدأ مرحلة التطور العلمي وفرض الإرادات بالقوة العلمية والتكنولوجية المميزة والتي فجرت قدرات الإنسان في المجتمعات المتقدمة، وسعت إلى تحقيق دولة الرفاهية حتى زادت وتضاعفت، وفي فترة قياسية، معدلات إشباع حاجات الإنسان الأوروبي من الوسائل المصنعة ووسائل الترفيه بمرات عديدة فاقت التصورات. وقد لحق ذلك نشر ثقافة جديدة لدى الأجيال الشابة تستهدف نسيان الماضي بمأساته لتحل محلها ثقافة المواطنة الأوروبية، وقد كان تأسيس الاتحاد الأوروبي والتطور الذي شهده خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، شاهدين على ذلك، كذلك التطور الذي حققته الصين في غزو أسواق العالم محققة معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وكذلك الهند وما تشهده في هذا السياق من تطور مطرد، ناهيك عن الدول الآسيوية الإسلامية وغيرها في تحقيق معدلات نمو سريعة في اقتصاداتها، وهي لا تملك وسائل الطاقة الكافية ومنها النفط لتحريك ذلك، إن كل هذا ألا يكفي أن يكون عاملاً محفزاً للتفكير في قيام كيان خليجي اقتصادي مميز في منطقة الشرق الأوسط يأخذ زمام المبادرة لتأسيس وحدة اقتصادية متينة تكون أساساً صلباً لوحدة سياسية خليجية تضع منطقة الخليج العربي في المكان الصحيح على خريطة القوى الإقليمية الفاعلة والساعية لبناء علاقات متكافئة مع كل الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم مصالح محيطيها الإقليمي والدولي معاً.

> لغة التوازن الإقليمي باتت تفرض نفسها على دول الخليج العربية

٢- أهمية المتغيرات الإقليمية المحفزة لقيام الوحدة الخليجية: لا يمكن لأحد من المراقبين والباحثين في الشؤون الإقليمية سواء المتعلقة بمنطقة الجزيرة والخليج العربي أو منطقة حوض وادي النيل والقرن الإفريقي أو منطقة حوض الأبيض المتوسط والمغرب العربي، أن يتجاهل المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية المتفاعلة فيها من جهة وتحرك إسرائيل المستقبلي تجاه مشروعها القومي من جهة أخرى، لا سيما إذا جاز لنا اعتبار كل المتغيرات المؤثرة في المناطق الآنفة الذكر تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر

الخطى الجامحة للأطراف الإقليمية تجاه بناء ذاتها لا تقبل من دول الخليج التأجيل أو الانتظار

لمصلحة إسرائيل ومشروعها المعروف، سواء أخذ ذلك طابع الأطماع التوسعية أو طابع الصراع الثقافي، أو أخذ عقلية الحكم الرشيد لكثير من الرؤى الدينية أو العلمانية. المهم في هذا الجانب هو فاعلية العقل السياسي الخليجي في تقدير أهمية المتغيرات الإقليمية في المرحلة الحالية لبناء دولته الموحدة القوية على أسس تتلاءم وطبيعة التراث الثقافي المتجدد والذي يأخذ في الحسبان المصالح العليا للشعب العربي الخليجي منطلقاً من رؤية واقعية وعلمية لما يجري في محيط منطقته من تطورات آنية ومستقبلية، لاسيما مع تنامي موجات (الربيع العربي) الذي تنقصه في أقل تقدير في المرحلة الحالية رؤية علمية وواقعية تأخذ كل الاعتبارات الإقليمية في الحسبان، ويبدو أن ذلك لا يزال بعيداً نسبياً عن تطلعات الإنسان العربي المعاصر، وهذا يظهر من تضارب الرؤى النظرية تجاه الدولة المدنية التي ينادي بها الجميع كأنها أضحت الموضة التي يزدحم عليها المقلدون.

لا شك في أن منطقة الخليج العربي تعيش اليوم في أتون تطورات متسارعة على الصعيد الإقليمي تحركها أطراف دولية ذات مصالح متقاطعة، كل منها يريد الاقتراب من منابع الطاقة الحيوية في العالم، وهو ما يحتم على العقلية السياسية الخليجية أن تقيّم الأوضاع بنظرة علمية موضوعية وتسعى إلى بناء كيانها الاقتصادي والسياسي الموحد، فلا يزال مشروع السوق الخليجية العربية المشتركة غير فعال بشكل يصب في خدمة الأهداف العليا للشعب الخليجي، كما لا يزال مشروع العملة الخليجية المشتركة يعترضه كثير من المعوقات، ولا تزال الرؤى المحلية لدى بعض الأطراف الخليجية في علاقاتها الإقليمية تأخذ جانب المرونة تجاه كثير من القضايا المحلية والإقليمية والدولية، كما لا تزال الدول الخليجية غير مهتمة كثيراً بطبيعة التركيب الديموغرافي في مجتمعاتها ولا سيما على نطاق الأجيال القادمة وغيرها من القضايا المتداخلة بين المسائل الإقليمية والمحلية والتي لم تضع لها استراتيجية فاعلة، ولا شك في أن كل تلك المتغيرات ينبغي أن تعمل بصفتها محفزات للوحدة الخليجية التي من دونها ستكون المنطقة في موضع استنزاف دولي ولعب إقليمي تدفع ثمنه المنطقة الخليجية أولاً والمنطقة العربية ثانياً.

٣- المتغيرات الإقليمية والدولية المحفزة لفعل الوحدة والتساؤلات المشروعة: يذهب البعض إلى ربط كل ما يجري في منطقة الشرق الأوسط من تغيرات وأحداث وما يعقبها من ولادة أوضاع جديدة فيها، بمخططات استراتيجية تستهدف تغيير ثقافة المنطقة وجعلها أكثر تعايشاً وانسجاماً مع وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية بعدما رفضت الثقافة العربية والإسلامية مبدأ التعايش معها، وأن تغيير خريطة ذلك بدأ مبكراً مع النصف الأول من القرن العشرين، وأخذ يظهر جلياً بعد هزيمة العرب عام١٩٦٧، ثم بعد حرب١٩٧٣ واستخدام العرب للمرة الأولى النفط كسلاح في المعركة، وهو ما بدأ يتجلى في رؤية كيسنجر عن المنطقة ومستقبلها، ولا يمكن عزل أهمية كل ذلك عن الأوضاع في الخليج العربي الذي يمثله النموذج الخليجي الذي تنتشر على أرضه ثقافة إسلامية آخذة في التطور. ولذلك فإن ربط تلك الظروف بما يجري من تغيرات وتطورات سياسية وحروب وفي المنطقة والتي لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، تدخل في إطاره احتمالات الصراع الثقافي بعد تطورات (الربيع العربي)، وما ينبغي أن تكون عليه طبيعة السياسة الجديدة، ولا نعرف إلى أين ستقود المنطقة بكاملها؟ وفي هذا الإطار لابد من طرح تساؤلات عامة مشروعة ذات صلة بالمتغيرات الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية بشكل عام والمنطقة الخليجية بشكل خاص، إن لم تكن هي نفسها من مسببات تنامي أهمية تلك المتغيرات، ولعل أبرزها: لماذا قامت اتفاقية كامب ديفيد؟ وماذا حصد العرب من جرائها؟ ولماذا قامت الحرب العراقية- الإيرانية في عصر يمكن أن يوصف بعصر النهضة الحضارية في العالم إثر الثورة المعلوماتية؟ ولماذا تم احتلال الكويت في زمن كان العرب بأمسّ الحاجة إلى التضامن؟ ولماذا اتحد العالم لتحرير الكويت؟ ولماذا تم احتلال العراق؟ ولماذا تم التخلي عن حلفاء الغرب في المنطقة العربية وسقوط أنظمتهم بثورات شعبية مدنية ومناوشات مسلحة محلية؟ ولماذا بدأت تظهر على الساحة السياسية العربية الاتجاهات الدينية وتتصدر المشهد الحالي؟ إنها أسئلة ينبغي الوقوف عليها لاستشراف مستقبل ينتظر العرب جميعاً في عصر ثقافي جديد، وهي محفز أساسي للضمير العربي كي يعيد حساباته المختلفة إزاء تراثه ومستقبله في عالم ليس سهلاً أو ساذجاً ●

*أستاذ مساعد - قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بغداد

دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات

لا شك في أن دعوة العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز بشأن الانتقال بمجلس التعاون من صيغته الحالية (التعاونية) إلى (الاتحاد) تُعدُّ سابقة في جرأتها وأهميتها وذلك لاعتبارات عدة أهمها: الصراع الإقليمي في المنطقة، والتدخلات المتكررة من قبل دول الجوار في شؤون بعض دول التعاون، وكذلك بداية (تفقّس) الخلايا النائمة، بعد أحداث الربيع العربي، وارتفاع الأصوات من قبل بعض (الجماعات) للتدخل في شؤون بلدان مجلس التعاون. وقد يكون السبب الأخير من أخطر (مؤرقات) دول المجلس، ذلك أن العبث في أمن المنطقة - من الداخل- يكون أكثر خطورة من العبث الخارجي.

د. أحمد عبدالملك *

إن دعوة خادم الحرمين الشريفين جاءت في مكانها وزمانها المُهمَين. ولكن، هل أكمل مجلس التعاون مستلزمات التعاون بعد ٣٢عاماً كي يتحول إلى (الاتحاد).

هذا سؤال محوري في هذا الشأن! فنحن نعلم أن الوحدة الاقتصادية قد تعثّرت بين دول مجلس التعاون، وتبع ذلك تآخر العمل بالعملة الموحدة والسوق الخليجية. كما أن المواطنة الخليجية لم تتحقق على أرض الواقع، بل إن المواطنة الاقتصادية أيضاً ما زالت هنالك قيود محلية عليها (داخل كل بلد) تحدُّ من تحقيقها، فكيف لنا أن نتحدث عن اتحاد إذا لم نستكمل مقومات وأساسيات التعاون؟

ونحن نعلم أن مجلس التعاون قام عام ١٩٨١ على أثر فراغ القوة بعد إعلان بريطانيا الرحيل من المنطقة، والخوف من الاقتراب السوفييتي من مياه الخليج، أي أن المجلس أنشئ لحتميات أمنية وعسكرية في المقام الأول، ومن يقول غير هذا الكلام فإنه يبتعد عن الحقيقة.

كما أن الطرح الجديد (الاتحاد) أيضاً لا يخرج عن عباءة الأمن. أي أن الدول هي التي ستتخذ أمر هذا (الاتحاد) من دون الشعوب. وهذه قضية مهمة إذا ما قارنا الوضع بالاتحادات الأخرى التي يكون للشعوب دور فيها وتتحقق فيها المواطنة الاتحادية (مثل ألمانيا والاتحاد الأوروبي). وإذا لم تتحقق المواطنة الخليجية (التعاونية) فهل ستتحقق عبر (الاتحاد)؟ الجواب بالنفي طبعاً.

لقد صرّح الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية في سلطنة عمان يوسف بن علوي يوم ٢٠١٢/٣/٢١ بأن (التحول ذاته) من التعاون إلى الاتحاد(هو عقبة من العقبات التي يصعبُ حملها)، وأشار إلى أن «الطاقة التي وُضعت في إطار مجلس التعاون لا تزال هي الأساس، وأننا لم نتطور إلى أن نفكر في شيء آخر، ونحن أبناء هذا الجيل غير مؤهلين لأن نتحدث في تصانيف أخرى غير مجلس التعاون».

وتعكس هذه الرؤية وجهة نظر الجناح غير المتفائل بحتمية (الاتحاد)، ذلك أن هنالك وجهات نظر داخل منظومة مجلس التعاون غير متحمسة لـ «الاتحاد!» في حين أن هنالك بلداناً تريد (الاتحاد) اليوم قبل الغد، طبقاً للظروف الأمنية التي تعيشها. ومع الأيام قد تجد الدول الأعضاء في المجلس نفسها (مُرغمة) على الانضمام إلى الحلف العسكري الذي يقيها التدخل الخارجي، أو تجنب تحولات داخلية على غرار ما حدث في مملكة البحرين.

لكن رؤيتنا لهذه القضية ما زالت غير مكتملة أو محددة؛ كون بعض دول مجلس التعاون تردَّد أكثر من ٢٥ عاماً عن توقيع الاتفاقية الأمنية لأنها تمسّ السيادة، فكيف يمكن له أن يكون في حلف عسكري؟ قد يكون الحلف من صالحه، لكن هذا الحلف له تبعات ومحددات قد تسمح للقوات المشتركة للحلف أن تدخل إلى البلد العضو متى تشاء بناءً على حدوث أعمال شغب أو اضطرابات أو حتى مظاهرات سلمية. وهذا يضع (الاتحاد) في مواجهة مع العالم، خصوصاً المؤسسات

كيف لنا أن نتحدث عن اتحاد إذا لم نستكمل مقومات وأساسيات التعاون؟

الحقوقية الأهلية والدولية. كما أن لكل بلد عضو في (الاتحاد) خصوصيته وقوانينه من حيث التشريعات الخاصة بالتجمع و التظاهر.

إن الوضع في الكويت يختلف عنه في المملكة العربية السعودية أو قطر. ألا يدعو هذا الأمر إلى تحديث القوانين و توحيدها أولاً ثم الدخول إلى (الاتحاد)، كما حدث في الاتحاد الأوروبي؟ كما أن كثافة العنصر البشري متفاوتة في دول (التعاون) من حيث حجم السكان ودور ذلك في انضمام الشباب إلى الجيش الاتحادي! وهذه أيضاً قضية، لأنه توجد دول لا يتجاوز عدد سكانها ١٠ في المائة من سكان الدول الأخرى، وبذلك يكون نصيبها محدوداً في الجيش الاتحادي.

و نعتقد أنه من السابق لأوانه الحديث عن (اتحاد) خليجي (كامل الدسم). أما الأطر التعاونية الأمنية والعسكرية فهي قائمة ولربما احتاجت إلى تطوير. وإذا ما استذكرنا اقتراح السلطان قابوس بن سعيد - قبل سنوات - في ما يتعلق بالجيش الخليجي الذي لم يتحقق، فإن أسباب تعثر ذلك الجيش ما زالت قائمة.

العبث في أمن منطقة الخليج من الداخل أكثر خطورة من العبث الخارجي

إن أول التحديات التي تقف في طريق (الاتحاد) الخليجي يتمثل في سيادة الدول، إذ ثبت من تجارب (التعاون) أن الدول حساسة جداً في قضية السيادة، وأن أي مساس أو اقتراب من هذه السيادة يهدد بانفراط عقد (التعاون) أو تأجيل التوقيع على المعاهدات أو الاتفاقيات التعاونية، تماماً كما حدث في موضوع التنقل بالبطاقة الشخصية، حيث بدأ الأمر ثنائياً بين بعض الدول، واحتاج الى الوقت حتى اقتنع الجميع بحتمية التنقل بالبطاقة، لكن بقيت إجراءات الدخول والجمارك معوقاً أمام انسياب (التعاون) كما يريده المواطنون. وتشكل توجهات الدول الخارجية (السياسات) تحدياً ثانياً في طريق (الاتحاد)، ذلك أن دول مجلس التعاون غير منسجمة ١٠٠ في المائة في توجهاتها السياسية، خصوصاً في العلاقات مع إيران والموقف من الثورات العربية والموقف أيضاً من قضية فلسطين. أما التحدي الثالث في طريق (الاتحاد) فهو اختلاف التشريعات المحلية وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين، فنحن نشهد حراكاً شعبياً في الكويت، ومجلس أمة كويتياً ومجلس شورى (منتخباً) بحرينياً - مع وجود الغرفة الثانية المعينة - وعُمان أيضاً فيها غرفتان، في حين نجد مجالس شورى معينة في الدول الأخرى. وهذا التباين يؤثر على شكل الحياة العامة في (الاتحاد) من حيث الحريات العامة، وأهمها حرية التعبير، إضافة إلى الواقع الاجتماعي الحداثي والثقافي الذي يُميز بلداً عن آخر طبقاً للتشريعات والقيم المحلية. ففي حين توجد جمعيات مدنية متعددة، و منابر للرأي والتجمع في كل من البحرين والكويت، نجد تشريعات في دول أخرى تحظر أي تجمع - ولو كان ثقافياً - إلا بتصريح (مُغلظ) من الجهة المختصة، بل تقوم بعض (الجماعات) بمهاجمة تجمع ثقافي سلمي وتخريبه من دون مبرر! وهذا موضوع خلافي تتحكم فيه أبعاد تشريعية واجتماعية يطول البحث فيها.

التحدي الرابع يتمثل في الحالة الأمنية والديموغرافية في دول مجلس التعاون من حيث الأقليات، والاختلاف في المذاهب (سنة وشيعة) في السعودية والبحرين والكويت، وحدوث أعمال عنف متكررة واختلافات في وجهات النظر حول حقوق المواطنة، وكذلك شكل الانتماء، ودور إيران في تغذية تيارات متشددة كما حصل مؤخراً في بعض دول المجلس.

و لن يكون التعاون الاقتصادي معوقاً أو تحدياً في طريق (الاتحاد)، لأن مجلس التعاون أقر مساعدات للدول الأقل دخلاً في القمة الماضية، كما أن أنصبة هذه الدول فيما لو تم تشكيل (الاتحاد) ستكون الأقل.

الموضوع الأهم هنا أن هذا (الاتحاد) لو قيض له أن يقوم، فإنه حتماً سيتطلب موازنات ضخمة لا يمكن تصورها لشراء الأسلحة والمعدات وأجهزة الإنذار والاستطلاع والتدريب وجلب الخبراء وعمل اللجان المتعددة. إن كل ذلك سيؤثر سلباً على برامج التنمية في دول (التعاون)؛ وبدوره سيؤثر سلباً أيضاً على حياة المواطنين.

ثم ماذا عن الاتفاقيات العسكرية المعقودة مع الولايات المتحدة؟ وما هو دور القوات الأمريكية في المنطقة؟ هل سيكون (الاتحاد) حليفاً لها بعد أن تتشكل قواته وتستكمل معداته؟ وإذا كانت دول (التعاون) قد (آمنت) العدوان الخارجي عبر تلك الاتفاقيات، فلماذا يقوم (اتحاد) شبه عسكري؟

وأخيراً، أين رأي الشعوب الخليجية في هذا (الاتحاد)؟ لقد تعوّد المواطن الخليجي خلال ٣٢ عاماً من عمر (التعاون) على تلقي القرارات الفوقية من دون أن يكون له رأي فيها، رغم أنها تمسُّ حياته وخصوصياته، فكيف سيكون دور المواطن في (اتحاده)؟ وهل سيكون هنالك استفتاء من قبل المواطنين على (الاتحاد)؟ وإذا كانت بعض دول مجلس التعاون لم تقم باستفتاءات محلية لقضاياها المصيرية، فهل ستسمح باستفتاء على (الاتحاد).

كما أن هنالك دولاً ليست فيها مجالس تشريعية منتخبة، فكيف سيكون للمواطنين فيها أي رأي في (الاتحاد)؟ قد يكون من المفيد عمل استفتاء شعبي على (الاتحاد)، لكن يجب أن تعلم شعوب الخليج ما هو هذا (الاتحاد) - وما أهدافه- وهذه مسؤولية اللجنة التي تعكف حالياً على صياغة النظام الأساسي لـ «الاتحاد». ذلك أن الشعوب تفاجأت بقيام المجلس في عام ١٩٨١.

إن الاتحادات الناجحة - مهما كانت تسميتها - نجحت بدعم شعبي، وليس نتيجة قرارات فوقية، لذلك فإن دور الشعوب الخليجية يجب ألاّ يُهمّش في قضية مصيرية تتعلق بأجيال قادمة ●

*أكاديمي وإعلامي قطري

الاتحاد الخليجي.. هل بالفعل هو خيار البقاء؟

لم تحظ قضية التكامل أو الاتحاد الخليجي باهتمام على المستويين الرسمي والشعبي أكثر مما هي مطروحة الآن، والسبب الرئيسي لمثل هذا الاهتمام اللافت أن القضية نفسها صارت تمثل خياراً للبقاء من أجل مواجهة كافة التحديات الداخلية والخارجية سواءً على مستوى النخب الخليجية الحاكمة أو على مستوى شعوب دول مجلس التعاون.

يوسف البنخليل *

إن أكثر من ثلاثين عاماً مضت على تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وكانت خلالها فكرة الاتحاد مجرد شعار لم يتجاوز اتخاذ إجراءات في مجال التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون في مجالات معينة. ورغم أن المجلس تأسس وفقاً لطموح يصل إلى درجة الاتحاد إلا أنه لم يتمكن من تحقيق ذلك طوال السنوات الماضية، ويأتي ذلك للظروف الداخلية والإقليمية والدولية التي تمر بها المنطقة.

ويبدو أن التحديات التي تواجهها بلدان مجلس التعاون الخليجي حالياً لم تختلف عن تلك التي كانت سائدة عندما تأسس المجلس مطلع ثمانينات القرن العشرين بوجود نظام ثيوقراطي يحمل تطلعات لتصدير ثورته الدينية إلى بلدان المجلس، أو حتى خلال مرحلة التسعينات التي شهدت احتلالاً للكويت من قبل العراق، وما تبعه من تصاعد التهديدات الداخلية نتيجة للمطالبات بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ثم ظهور الجماعات الإرهابية وغيرها من التحديات.

ولذلك، فإن التحديات في المنطقة لا تختلف كثيراً عن تلك التي ظهرت في السابق. وبالتالي ما الذي تغيّر حتى يزداد الحديث حول مشروع الاتحاد الخليجي الآن؟

قد يكون السبب الأهم في دعوة العاهل السعودي إلى شكل من أشكال الاتحاد الخليجي هو القراءة للظروف الإقليمية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ ديسمبر ٢٠١٠ بعد أن ظهرت ثورات (الربيع العربي)، لأن هذه الثورات أدت إلى تداعيات كبيرة على النظام الإقليمي العربي، ومن المتوقع أن تكون لها تداعيات مستقبلية أكبر على النظام الإقليمي الخليجي.

فدول مجلس التعاون الخليجي لم تشهد ظروفاً وأحداثاً مشابهة إلى درجة كبيرة لتلك التي شهدتها (بلدان الربيع العربي) الأخرى، لكنها بالمقابل عانت من تداعياتها كما هو في الحالتين البحرينية والكويتية بحد أقل. ونلاحظ هنا أن الفكرة الأساسية من هذه التداعيات هي ظهور دعوات لتغيير راديكالي داخل الأنظمة السياسية الخليجية، بمعنى السعي نحو تغيير النخب الحاكمة، وهي فكرة بلاشك تحظى بدعم غربي لافت.

بالتالي تحولت المسألة هنا من تحدّ يتعلق بالإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي إلى تحدّ آخر جديد يتعلق بكيفية إحداث التغيير السياسي في ظل وجود تيارات سياسية لدى بعضها تنظيمات تحمل قناعة بضرورة التغيير الراديكالي لعدم جدوى المطالبة بالإصلاح السياسي أكثر مما مضى.

في السياق نفسه ينبغي عدم إغفال البعد الإقليمي في القضية، فدول الجوار الإقليمي الرئيسية لبلدان مجلس التعاون الخليجي تحولت من فئة (الدول المنشغلة بالخلافات) إلى فئة (الدول المصدّرة للخلافات)، وهو ما يعني حساسية مرتفعة في العلاقات الخليجية مع كل من بغداد وطهران. وتدعم هذا الواقع قناعة لدى حكومات دول مجلس التعاون بأن هناك تدخلات من دول الجوار في الشؤون الداخلية، وهي تدخلات يمكن أن تساهم في زعزعة الأمن والاستقرار.

متطلبات الاتحاد لا يمكن تحديدها إن لم يتم تحديد شكل الصيغة الاندماجية أو الاتحادية بين دول المجلس

وإذا اتفقنا على أن التحديات ليست دافعاً كبيراً لدول مجلس التعاون نحو الدخول في تجربة اتحادية أو شكل من أشكال التكامل الإقليمي، فإن الظروف هي التي تمثل الدافع الرئيسي نحو هذا الاتجاه، والظرف الأهم هو الدافع الأمني الذي أدى إلى تكوين شعور لدى الحكومات والرأي العام الخليجي بانعدام الأمن وغيابه، مع انتهاء نظرية الحليف الاستراتيجي التي اعتمدت عليها بلدان المجلس منذ عام ١٩٩١ عقب تحرير الكويت، وهي النظرية التي تقوم على توفير النفط مقابل الأمن، وكانت سائدة في السياسات الخارجية الخليجية تجاه كل من دول الاتحاد الأوروبي وواشنطن. لكن هذه النظرية انتهت الآن بعد المواقف المعلنة للحلفاء الاستراتيجيين لدول مجلس التعاون والتي لم تتعامل بموضوعية مع تداعيات (الربيع العربي) في المنطقة.

إن انتهاء هذه النظرية يدفع بلدان مجلس التعاون الخليجي الآن إلى البحث عن بدائل أخرى جديدة، ليس لتعزيز قدراتها الأمنية لحماية مقدراتها ومكتسباتها ومصالحها الحيوية، لكن لأنه خيار البقاء كأنظمة سياسية خليجية حاكمة، وسرعان ما تحوّل هذا الخيار للرأي العام، وأصبح خياراً مقبولاً ومطلوباً لدى النخب الحاكمة وكذلك الشعوب الخليجية.

وهنالك بعد آخر في موضوع الاتحاد الخليجي، وهو المتطلبات الأساسية لإقامة الاتحاد الخليجي ومدى توافرها، فلا أعتقد أن مثل هذه المتطلبات يمكن تحديدها في ظل عدم تحديد شكل الصيغة الاندماجية أو الاتحادية بين دول مجلس التعاون حتى الآن. فلاتزال الأفكار المعلنة في صيغها الأولية، ويبدو أن الاتجاه العام يشير إلى احتمال طرح صيغة كونفدرالية بين هذه الدول، مع ظهور أنباء عن احتمال تنفيذ الاتحاد الخليجي على مراحل عدة تبدأ من اتحاد ثنائي أو ثلاثي يتوسع تدريجياً ليشمل بقية الدول الأعضاء.

في هذه المرحلة تحديداً لا يبدو خيار الفيدرالية خياراً استراتيجياً لدول مجلس التعاون، وسبب ذلك أن تركيبة القوة السياسية داخل الأنظمة الخليجية متفاوتة نتيجة للاختلاف في درجة الإصلاحات السياسية والتحول الديمقراطي بين هذه الدول. فمن الناحية النظرية نجد أن أي تجربة اندماجية أو اتحادية بين مجموعة من الكيانات السياسية يجب أن تقوم على تقديم المزيد من تنازلات القوة والسيادة السياسية من كافة الكيانات إلى الكيان الرئيسي لضمان فاعليته وقدرته على الاستمرارية، فضلاً عن شرعيته. لكن تركيبة القوة السياسية في بلدان المجلس تتفاوت، ولا توجد آليات واضحة تضمن انتقال القوة السياسية من قمة النظام إلى قاعدته. وبالتالي فإن الإطار العام للاتحاد الخليجي المرتقب لا يتوقع له أن يتجاوز نطاقاً تقليدياً ويصبح اتحاداً فيدرالياً، بل إن المعطيات الحالية تشير إلى أن الفرص المتاحة يمكن أن تؤدي إلى تجربة كونفدرالية ناجحة.

ونظراً إلى تركيبة القوة السياسية داخل الأنظمة الخليجية، فإنه لا يتوقع أن تكون مسألة السيادة الوطنية تحدياً أو عقبةً في حالة الاتجاه إلى خيار الكونفدرالية، لكنه سيكون كذلك في حالة كانت التجربة الاتحادية المقترحة فيدرالية، وهو ما يتطلب دراسة واسعة لتحديد التحديات والفرص التي يمكن الاستفادة منها في تطوير التجربة المقبلة.

ومن القضايا المهمة المرتبطة بالاتحاد الخليجي قضية الموقف الشعبي من هذا الاتحاد، وهي القضية التي يمكن أن تشكل تحدياً لدى الحكومات الخليجية، لأن الرأي العام الخليجي منقسم تجاه هذه المسألة بشكل محدود لصالح المؤيدين لمشروع الاتحاد، كما أن الرأي العام الخليجي يحمل تطلعات وتوقعات كبيرة للغاية، ومثل هذا الاتجاه من شأنه أن يشكل عامل ضغط على الحكومات الخليجية، ويدفعها نحو الإسراع بهذا المشروع، وأن يكون نموذجياً، ويصل في أحايين كثيرة إلى أن هناك من يدعو إلى الاقتباس من تجربة الاتحاد الأوروبي أو استنساخها، الأمر الذي يتطلب إيجاد آليات لتقنين اتجاهات الرأي العام تجاه هذه المسألة، وتحويلها إلى اتجاهات أكثر واقعية تتناسب مع المعطيات التي يمكن تنفيذها.

مسألة الاتحاد الخليجي تمثل خياراً للبقاء من أجل مواجهة كافة التحديات

أيضاً قضية أخرى أثيرت خلال عام ٢٠١١ عندما قررت بلدان مجلس التعاون الخليجي توسيع منظومة المجلس بضم بلدان عربية جديدة، وكان لافتاً أنها اتجهت إلى البلدان ذات السمات المشتركة في الأنظمة السياسية مثل الأردن والمغرب رغم تباين موقف كل من البلدين تجاه هذه المبادرة الخليجية.

تلك المبادرة أعطت مؤشراً إلى أن بلدان مجلس التعاون لم تعد تفكر في إقامة شراكات إقليمية مع البلدان ذات الأنظمة الجمهورية بقدر اهتمامها بتلك التي تتمتع بأنظمة ملكية وراثية مشابهة لأنظمتها السياسية، ومثال ذلك ما حدث في اليمن الذي كان في مرحلة مبكرة من الاندماج في منظومة مجلس التعاون. لكن يبدو أن أحداث (الربيع العربي) جعلت هذا الخيار بعيداً حالياً، ومن غير المعروف ما إذا كان هذا الخيار مستمراً أم أن دول المجلس ستتراجع عنه قريباً؟ لكن يبقى خيار إقامة الشراكات الإقليمية الاستراتيجية مع عدد من القوى العربية وغير العربية من المسائل المهمة والجديرة بالنقاش ضمن مشروع الاتحاد الخليجي ●

*كاتب وباحث بحريني

مجلس التعاون الخليجي ما بين التوسع والاتحاد

تمنطقت هذه المنطقة «دول الخليج العربية»، من الناحية العملية، بخطوات وحدوية حثيثة ومتواصلة لم تعرفها دول «الهلال الخصيب» ولا غيرها من البلدان العربية الأخرى (وهناك الدول المغاربية لكنها مع إيقاف التنفيذ) كان منها إقامة اتحاد الإمارات العربية ومجلس التعاون الخليجي ثم إقامة جسر البحرين، والآن يحمي «درع الجزيرة» البحرين من أي تدخل مستقبلي من قبل إيران، وبانضمام الأردن والمغرب سيصبح المجلس كياناً يحقق حلم الوحدويين من المحيط إلى الخليج، وإن كانت أساسات هذا التوسع غير مقنعة لكلا الفريقين، ويعتبرها البعض مجرد خطوة سياسية لا أكثر لامتصاص زلزال الثورات العربية حتى لا تكتسح الدول العربية كافة.

د. عبدالحفيظ محبوب *

يعتبر البعض أن ما يجمع هذا الكيان الوحدوي هو المصالح الاستراتيجية والاقتصادية وليس الأيديولوجية، ويعتبر أيضاً هذا الكيان لبنة لقيام اتحاد عربي أوسع مستقبلاً ولكن هذا العقد انفرط.

ورغم هذا التوسع الهش فإن إيران تعيش اليوم تخوفاً كبيراً من قيام مثل تلك الكيانات ما سيهدد مصالحها، وسيقضي على مشروعها النفوذي في منطقة الهلال الخصيب الذي أنفقت عليه الغالي والنفيس من أجل أن يتحقق، ويصل إلى ما وصل إليه ثم ينهار في فترة قصيرة جداً، ويصب في صالح التعاون العربي، كما أن إيران نفسها تعاني أزمة داخلية وقد تتحول الثورات إليها من الدول العربية خصوصاً أن البيئة الإيرانية جاهزة لقيام ثورة.

لذلك، فإن إيران اليوم تتباكى على هذا المصير المحتوم الذي لم تكن تتوقعه في يوم من الأيام، مثلها مثل حكام الدول العربية التي حدثت فيها الثورات، ولم يستوعب حكام هذه الدول هذا الوضع الجديد، لذلك يمارسون القمع والقتل بلا هوادة كأنهم يعيشون في غيبوبة، ويتصرفون بلا إدراك أو لا عقلانية.

وبالطبع استجابت المنطقة لتلك المتغيرات، ولم تتمكن الأكثرية الانقلابية في لبنان من تشكيل حكومة حتى الآن، وفي العراق استقال عبدالمهدي نائب الرئيس احتجاجاً على استمرار الأزمة السياسية في العراق، والآن يدعو علاوي إلى انتخابات مبكرة لأن المنطقة مقبلة على تغيرات جيوسياسية مغايرة تماماً عن السابق يكون لدول مجلس التعاون الخليجي دور فيها، ولا بد أن تتغير نظم الحكم بما يتماشى مع المتغيرات الجديدة.

وقد علّقت «القائمة العراقية» مشاركتها في المفاوضات وتدرس الآن الانسحاب، وفي مصر تم طرد الدبلوماسي الإيراني المتهم بالتجسس، وهي متغيرات تجعل من السعودية ومصر تسعيان نحو التوجه إلى إقامة تحالف عربي جديد لإعادة وتصحيح الأوضاع السياسية في لبنان والعراق بما يصب في جهود التلاحم العربي والأمن العربي ومحاولة إعادة العراق بعد عقد القمة العربية فيه إلى الحاضنة العربية.

وبالطبع فإن تلك المتغيرات هي بحاجة إلى جهود حثيثة لإعادة التوازن الطبيعي إلى تلك المناطق العربية التي امتدت إليها أيدي وعبث المشاريع الأجنبية.

التحديات التي تحيط بدول المجلس تفرض عليها الاستمرار في تثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية دعائمه

دول الخليج لاتزال تعاني تدفقات الهجرة وتضخم العمالة الأجنبية

وتعتقد أمريكا أن ما يحدث في المنطقة من ثورات احتجاجية عارمة لم يتوقعها أحد نهائياً بهذه الصورة أنه فوق طاقة الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم خصوصاً بعد الأزمة المالية التي عصفت بها والعالم أجمع، وتعتقد أيضاً أن ما يحدث هو أكبر مما حصل بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية واللتين تمخض عنهما انهيار الإمبراطورية الإسلامية العثمانية وبروز اتفاقية سايس- بيكو لتقسيم العالم العربي بين الإنجليز والفرنسيين، وظهور وعد بلفور بتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين.

إن المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تحث على قيام تكتلات عربية تصب في مصلحة التلاحم العربي وتتمتع بحصانة ضد التحديات الكبيرة والعظيمة، وكلما اتسع التكتل يعني حماية أكبر. وقد سبق لكاتب هذا المقال أن كتب مقالاً في مجلة «آراء حول الخليج» في العدد ١٦ - يناير ٢٠٠٦ تحت عنوان «مستقبل مجلس التعاون في عصر العولمة مرهون بتوسعته»، لكن وفق خطط مدروسة سواء لجهة عدد الأعضاء أو المؤسسات التابعة، فالاتحاد الأوروبي تحول من ٣ إلى ٦ ثم ١٨ ثم ٢٧ دولة.

وإذا كان المنهج الأكثر فردية للولايات المتحدة جعل الدول تفكر في ذلك الحين كيف تترك اقتصاداتها، وتتوحد في الاقتصاد العالمي بأي طريقة، فإن الولايات المتحدة تواجه اليوم ضعفاً في اقتصادياتها وهي بحاجة إلى تكتلات جديدة تشاركها المسؤولية لتخفيف فاتورة الدفع التي تميزت بها الفترة الماضية كقفزة أحادية تتحمل فاتورتها بمفردها، لكنها تريد اليوم أن تبقى قوة منفردة من دون أن تدفع فواتير أي هيبة من دون هيمنة.

إن الثورات العربية أضعفت دور الجامعة العربية حالياً، وأدت إلى إضعاف الحزام الإيراني وإفشال الجيوب الإيرانية التي تحيط بالسعودية في جنوب اليمن والبحرين، فأثبت تكتل دول الخليج أنه القوة الفاعلة على أرض الواقع، ولا بد من التعامل معه وفق هذا الواقع لكي يصبح لاعباً فاعلاً في السيناريوهات الجديدة.

وهناك من يرى أن التكتل من وراء الجغرافيا مع إهمال الجبهة الداخلية مشكلة كبرى، لأنها تعتبر الحصن الوقائي ضد أية أزمات مستقبلاً أو تعتبر بمثابة تحالف ملكيات للتحايل على هذه الثورات.

أياً تكن صحة هذه الآراء، فإن من يعرف واقع المغرب يدرك أنه يتجه نحو ملكية برلمانية وهناك حراك جوهري فيه، ورغم ذلك رحبت المغرب بهذه الدعوة وهذا الانضمام، ونفت الحكومة المغربية أن يكون هناك تعارض بين عضويتها الحالية في الاتحاد المغاربي الميت أصلاً، ودعوة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي إشارة قوية وذات مغزى من شأنها إرساء شراكة قوية بين الطرفين ولهما ثقل عالمي، وسيصبح المجلس أقوى عسكرياً لمواجهة أي تهديدات وتحديات مستقبلاً. لكنها في الحقيقة إشارة في الوقت نفسه إلى دولتين مجاورتين هما الأحق بالانضمام إلى دول المجلس مثل اليمن، وذلك بإعادة الاستقرار إليه ثم الانضمام، وكذلك العراق الذي يمكن أن ينضم إلى دول المجلس بعدما يعيد استقلال القرار فيه، ويعود إلى المظلة العربية، وهي خطوة ذكية

جداً لمواجهة الاختراق الإيراني للمنطقة.

ورغم تلك الخطوات إلا أن الجماعات المعارضة في البحرين والتابعة لإيران تحاول أن تغتنم فرصتها في تأجيج الشارع البحريني أسوة ببقية البلدان العربية الأخرى في شهري فبراير ومارس من عام ٢٠١١، ولم تنظر إلى خصوصية المنطقة الخليجية، وأن البحرين جزء لا يتجزأ منها، وأن أمنها من أمن الخليج، بل نظرت إلى البحرين كدولة منفصلة عن دول مجلس التعاون، ويجب أن يكون مستقبلها تابعاً للجمهورية الإسلامية، وذلك خدمة للاتباع.

لكن دول الخليج بقيادة السعودية وجهت ضربة قاضية إلى الملالي في إيران عندما فاجأت إيران بإرسال قوات «درع الجزيرة» إلى البحرين لحمايتها استباقاً لأي تطورات محتملة لا يمكن أن يتوقعها أهل المنطقة، رغم ذلك استطاعت إيران اختراق المنطقة، وجاءت زيارة وزير الخارجية الإيراني لأربع دول خليجية في حين نرى أن اعتداء إيران على السفارة البريطانية في طهران أدى إلى زيادة تحالف العديد من الدول الأوروبية مع بريطانيا، وأدى أيضاً إلى طرد السفير الإيراني احتجاجاً على اقتحام السفارة.

واتجهت حكمة الدول الخليجية إلى الحل السياسي ما يعتبر سابقة في تاريخ العرب، وجاءت طواعية من دون أي ضغوط خارجية، فضلاً عن تشكيل لجنة تم منحها استقلالية تامة وصلاحيات كاملة للبحث والتقصي سميت (لجنة بسيوني) وهو رجل يتمتع بخبرة ومصداقية عالمية.

وكانت نتائج التقرير ضربة أخرى لإيران، لأن التقرير نفى أن يكون لقوات «درع الجزيرة» دور في القمع الأمني مثلما تتباكى إيران والمعارضة، وتتهم «درع الجزيرة» بالاشتراك في قمع الانتفاضة البحرينية، وفي الوقت نفسه لم يتهم تقرير بسيوني إيران، لكنه اعترف بالتحريض الإعلامي الإيراني، ولم يتوصل التقرير إلى وجود أدلة على الدعم المالي الإيراني لأشخاص داخل البحرين، ومن الصعب التوصل إلى مثل هذه الأدلة.

وانتقد التقرير أداء الحكومة في الأزمة، وطالبها بإصلاحات جوهرية، ووعد الملك بأخذ التقرير على محمل الجد وبالفعل اتخذ قرارات فعلية منها إقالة رئيس جهاز الأمن الوطني البحريني، وكان البديل من خارج العائلة المالكة.

فالتقرير في حقيقته قفزة كبيرة إلى الأمام في العملية السياسية البحرينية، لكن هل ستكون نتائج التقرير نهاية الأزمة؟ صحيح أن التقرير وضع حدوداً للتدخل الإيراني، ووضع أيضاً المعارضة تحت المجهر والمراقبة، لكن الأزمة لم تنته، فأكملت السعودية الحل السياسي بالإعلان عن «الاتحاد الخليجي» الذي وجّه ضربة جديدة لإيران، لكن إيران بالطبع لم تتوقف، وكان نفسها طويلاً جداً، وما زالت تستثمر كل فرصة مواتية، وتعلمت منها دول الخليج اليوم أنها ستستثمر كل فرصة مواتية لإعادة الملالي إلى حدودهم.

إن الأزمة في البحرين ليست بعيدة عن الأزمة في المنطقة كما أنها ليست بعيدة عن المشروع الإيراني، واستطاعت إيران تحويل الخلاف المذهبي إلى خلاف سياسي من أجل حشد الأنصار وتهميش الآخر، لذلك فإن الجهود يجب أن تتجه نحو حل الخلاف المذهبي، ولا يمكن حله بل السيطرة عليه وفق قيم ومبادئ الشريعة والقانون. ولذلك عقدت ندوة في الدوحة نهاية شهر نوفمبر ٢٠١١ تحت عنوان «دور التنوع المذهبي في مستقبل منطقة الخليج العربي» من أجل الوصول إلى شيء من التوافق، وليس التوصل إلى التوافق الكامل لنزع الاحتقان المذهبي وتلمس حلول للسيطرة على النزاع الطائفي الذي سببه النزاع المذهبي وإبعاده عن النزاع السياسي الذي يهدد النسيج الاجتماعي للمنطقة بالفرقة والتشتت.

الاتحاد الخليجي سيعيد إلى العرب كيانهم المفقود الذي اختطفه المشروع الإيراني

وللحقيقة، فإن الجميع لم يعترف بأن التعدد المذهبي الإسلامي هو ثراء للدين الإسلامي، لذلك يحدث الشقاق أو النزاع ويتحول إلى استثمار يستغله القادة السياسيون، لذلك فإن النزاع المذهبي يأتي من قبل الطرفين وخصوصاً من قبل الأطراف الخارجية، ويستمر العناد والبعد عن الحق تجاه المخالفين والابتعاد عن الحلول الوسطى والتوافق.

ولا يمكن الخروج من مأزق الخلاف المذهبي الذي يؤدي إلى تصلّب سياسي، بينما هناك وعي اجتماعي جديد مغيب عن النخبة السياسية الخليجية لا بد من إشراكه بدلاً من تركه يصطف إلى جانب العواطف بعيداً عن العقل والمنطق. كمائينبغي الانتقال إلى المجتمع المدني الذي لا يفرق بين المواطنين بحسب المذهب أو الجنس وإلى مجتمع يعلي من حقوق الإنسان والحرية والتوزيع العادل للسلطة والثروة لإبعاد الأطماع عن المنطقة، وذلك بعد أن يتمكن المجتمع المدني من تعظيم الولاء والانتماء للوطن، وليس للمذهب أو العرق أو الجنس.

وإذا كان العنوان يوحي بانفصام بين العرب، فإن الواقع فرض انتقال الثقل السياسي والمالي إلى الخليج بسبب أنه الكيان العربي الوحيد والذي لا يزال متماسكاً في زمن اضطرب فيه الجسم العربي بالأمواج نتيجة لثورات ألمت به. وحتى قبل الثورات فإن السعودية كانت أحد أركان المربع الذهبي العربي والذي يتمتع بالحيوية، بينما تساقطت بقية أركان المربع الذهبي العربي الأخرى بدءاً بالعراق الذي سقط بعد احتلاله من قبل أمريكا، وسقط من قبل بعد غزوه للكويت وإخراجه بوساطة التحالف، وسوريا خرجت هي الأخرى من المربع الذهبي نتيجة لتحالفها مع إيران، واليوم تعاني أزمة شعبية، بينما شاخت القاهرة قبل الثورات وهرمت وعجزت عن القيام بدورها العربي، وهي تعاني اليوم مخاضاً صعباً لم تتمكن من الخروج من دائرته.

مقال araa@araa.net

المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية تحث على قيام تكتلات عربية تصب في التلاحم العربي

إن مجلس التعاون أنشئ عام ١٩٨١ لمواجهة تحديات خارجية تمت مواجهتها بالحل السياسي، بينما اليوم تحول المجلس من التعاون إلى الاتحاد الخليجي لمواجهة متغيرات داخلية وخارجية في آن واحد، أي أن التحدي داخلي وخارجي في الوقت نفسه، ولا يحتاج إلى حل سياسي فقط، بل خيال سياسي وأفكار جديدة.

فالاتحاد الخليجي أصبح يواجه اليوم تحديات عديدة بدءاً بالتعامل مع الملفين السوري واليمني، والتعامل أيضاً مع تراجع القوة الاقتصادية التي يئن من آثارها الغرب، ونتيجتها تحولت القوة الأمريكية التي يركن إليها الخليجيون في الماضي إلى قوة ناعمة مما فرض عليهم التحول إلى قوة ذاتية رادعة من أجل تحييد المشروع الإيراني الذي يعيث فساداً في مناطق مختلفة من العالم العربي، خصوصاً الوقوف في وجهه لمنعه من تثبيت نفوذه في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية وملء الفراغ، والامتناع عن التدخل في الشأن الخليجي إذا أرادت إيران أن تمتنع دول الخليج عن المشاركة مع الغرب ضد إيران بسبب النووي الإيراني الذي يقلق الغرب قبل العرب.

وبعد القمة الخليجية الـ ٣٢ في الرياض سيتولى الاتحاد الخليجي قيادة الملف السوري خصوصاً بعدما طالب سعود الفيصل النظام السوري بوقف القتل فوراً وهي عبارة دبلوماسية يفهمها النظام السوري ويفهم ما وراءها، وإذا لم يتوقف القتل فإن الجامعة العربية التي يقودها الاتحاد الخليجي أكبر قوة عربية متماسكة قادرة على إدارة الملف السوري خصوصاً بعدما يطمئن العرب على توحيد صف المعارضة والاستعداد لمرحلة ما بعد الأسد حتى لا تدخل سوريا في مرحلة تهدد استقرار الشعب السوري وأمن دول الجوار.

فالمبادرة العربية واضحة تماماً، ولن يتراخى العرب هذه المرة في التعامل مع النظام السوري أو إعطائه مزيداً من الوقت لقتل شعبه وتحويل الملف إلى مجلس الأمن للانتقال إلى الخطوة اللاحقة، التي تجبر النظام السوري المتهالك إلى النهاية المحتومة، لكن لا يزال يأمل العرب بأن يحقن النظام السوري مزيداً من إراقة الدماء، والأيام المقبلة ستحسم الأمر لصالح الشعب السوري ومستقبل عربي يدشن للعرب كياناً متعاوناً مع دول الجوار لا يسمح لأية دولة أخرى بالتمدد على حساب العرب وأخذ الدرس من تكرار التحالف السوري- الإيراني الذي هدد الأمن العربي وقسّم العرب إلى فرق وكيانات بسبب أوهام ولاية الفقيه والمتاجرة بالمقاومة واستثمار العواطف العربية والإسلامية وتسويق مشاريع وهمية مثل دول الممانعة والصمود ضد الصهيونية، في حين أن إيران أكبر متعاون مع الصهيونية العالمية، سهلت مهمة احتلال العراق وأفغانستان، فانقشعت اليوم كافة الأغطية التي كانت تحجب الرؤية عن الباحثين عن مخلّص لهم من الجبروت الإسرائيلي الذي أتى نتيجة لتوقيع «كامب ديفيد» التي عزلت مصر الدولة الكبرى عن العرب بعد انتصارها عام ١٩٧٣ على إسرائيل واسترداد أراضيها التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

إن الاتحاد الخليجي سيعيد إلى العرب كيانهم المفقود الذي اختطفه المشروع الإيراني بتمكين من المشروع الصهيوني وإعادة رسم خريطة منطقتهم التي تم تقسيمها والعبث فيها وبث الفوضى بينها من أجل أن تتحول إلى كيانات أصغر متناحرة وتحويلها إلى صومال وأفغانستان وعراق متصارع غير متآلف.

فإيران تشعر بعزلة شديدة نتيجة للعقوبات التي صدرت عن مجلس الأمن، وقد صدرت حتى الآن أربع جولات من العقوبات لعدم وقف إيران أنشطتها النووية بالإضافة إلى عقوبات إضافية فرضت من قبل الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي استهدفت مجموعة من الصناعات الإيرانية والنظام المصرفي الإيراني وقد تستهدف النفط أيضاً.

وسبق أن طُبقت عقوبات على نظام صدام حسين بعد إخراجه من الكويت أضعفت قدرات العراق رغم أن العراق دولة نفطية، وهو ما تخشاه إيران على المدى البعيد وتدرك خطورة تلك العقوبات، فالثورات العربية ألغت حاجة أمريكا أو إسرائيل إلى الدور الإيراني المعادي ظاهرياً للشيطان الأكبر، لكنه يحقق أجندات خفية للوبي الصهيوني.

وزاد من خطورة الوضع تجاه إيران إعلان دول الخليج عن الاتحاد الخليجي، وهذا الإعلان له دلالات كبيرة تدركها إيران، أي أنها لن تستطيع أن تواجه دول الخليج دولة دولة مثلما كانت تقوم به في السابق، لأن السياسة الخارجية لدول الاتحاد ستكون موحدة، وستكون أيضاً العلاقات التجارية مرتبطة بوقف الأجندات الإيرانية تجاه دول الخليج.

لذلك زادت الضغوط على إيران بل ستزيد من عزلتها السياسية والاقتصادية مهما كانت تملك من قدرات إذا لم تغير من سياساتها الدولية والإقليمية، وإذا ما اشتركت دول الاتحاد الخليجي في العقوبات الغربية فإنها كارثة بالنسبة لإيران، حيث إن تهديد إيران لدول الخليج سيكون تهديداً للاتحاد، وليس تهديداً لدولة بعينها كما كان سابقاً وتصطف إلى جانبها بقية دول الخليج، كما أن احتلال إيران للجزر

الإماراتية الثلاث يصبح مسؤولية الاتحاد، وليس مسؤولية دولة الإمارات.

لذلك فإن إيران تلجأ كعادتها إلى استخدام خيار (شمشون)، فهي اليوم تعلن عن إجراء تدريبات عسكرية واختبارات للصواريخ وإن كانت تقوم بمثل تلك التجارب بشكل دوري، لكن حجم وتوقيت هذه المناورة البحرية جديران بالملاحظة خصوصاً في منطقة يمر بها ثلث ناقلات النفط في العالم عبر مضيق هرمز، وتعتبر أهم نقاط الاختناق في عمليات نقل النفط في العالم.

والأخطر من ذلك بالنسبة لدول الخليج إذا كان ذلك يؤثر على مجمل اقتصاداتها في حالة شاركت دول الخليج في العقوبات بأن تتأثر هي الأخرى بالعقوبات في حالة قيام إيران بتدمير مضيق هرمز أو تهديد الملاحة، لأن دول الخليج التي تمتلك أكثر من ٤٠ في المائة من احتياطيات النفط في العالم، و٨٠ في المائة من إنتاجها يمر عبر مضيق هرمز وهو خطر وخطأ استراتيجي لم تسع دول الخليج في الماضي إلى إيجاد الحلول المناسبة له، أو تقليل تلك النسبة على الأقل إلى النصف، فقط السعودية استطاعت إنشاء خط يمتد من الجبيل إلى ينبع بإمكانه تصدير جزء من نفطها وقت الأزمات كحل استراتيجي وفي الوقت نفسه تحقيق التنمية المتوازنة التي تسعى إليها كثير من الدول وتخفيف الضغط على مناطق محددة. لذلك، فإن إعلان دول الخليج عن الاتحاد يمكنها، خصوصاً إذا ما تمكنت من ضم اليمن الشقيق بعد استقراره وتحوله إلى النمو والتنمية، أن تمر عبر أراضيه وأراضي عُمان أنابيب لتصدير النفط وهو ما يعزز النمو في هذين البلدين، ويزيد من دخلهما الاقتصادي الذي يزيد من اندماج اليمن في دول مجلس الاتحاد الخليجي، خصوصاً أننا نعتبر اليمن الشقيق خزاناً بشرياً يساهم في معالجة الخلل في التركيبة السكانية في بقية دول الاتحاد، تحل محل العمالة الوافدة التي سببت قلقاً لدول الخليج بسبب مطالب تحقيق الحقوق المدنية لمثل هؤلاء العمال وخصوصاً العمال الآسيويين الذين يخرجون في مظاهرات من فترة إلى أخرى سبقت الثورات العربية.

وإذا كان مجلس التعاون الخليجي قد نشأ في ٢٥ مايو ١٩٨١ في أبوظبي كردة فعل على درء الخطر الذي يحدق بالمنطقة جراء الحرب الإقليمية بين العراق وإيران، فإن إيران ما زالت تشعل الحرائق، وتشتكي من الدخان، وتحرص على إنعاش عوامل الاضطراب في منطقتنا، وفي شمال اليمن وجنوبه وهي الدولة ذات الثقل السكاني الكبير البالغ ثلاثين مليوناً.

بعد كل هذه المسيرة ما زالت دول الخليج تعاني تدفقات الهجرة وتضخم العمالة الأجنبية وما تفرزه كل هذه العوامل من ضغوط على الجبهة الداخلية لهذه الدول. وبعد ثلاثين عاماً من الإنشاء وأكثر من ١١٥ اجتماعاً وزارياً لدول المجلس، فإنها بحاجة إلى وقفة ومراجعة شاملة، خصوصاً بعدما انتقل المجلس من التعاون إلى التكامل إلى جانب التحديات التي تحيط بدوله نظراً لموقعه الجغرافي بثرواته الهائلة مما يجعله عرضة للأطماع السياسية والدولية.

وما يهدد دول الخليج اليوم ليس الحدود بل الوجود، خصوصاً أن المطلوب من دول الخليج حفظ الاستقرار لوحداته الصغيرة مهما اعتقدت أنها في مأمن.

وليس من المقبول أن تبقى مسألة احتساب الإيرادات لمدة خمس سنوات مما استوجب معها تمديد المرحلة الانتقالية لتطبيق الاتحاد الجمركي في المرحلة الأولى لمدة عامين من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ ثم تمديده أيضاً عامين آخرين وهكذا. فالتسليم لمثل هذا التأجيل بحد ذاته يعتبر مؤشراً سلبياً.

تحول المجلس من التعاون إلى الاتحاد الخليجي جاء لمواجهة متغيرات داخلية وخارجية

والحقيقة أن معوقات قيام الاتحاد الخليجي لا تزال عديدة، وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيما بين دول المجلس خلال المرحلة الانتقالية لتوزيع الحصيلة الجمركية إلى جانب تعارض التزامات دول المجلس لمنظمة التجارة العالمية بمتطلبات وشروط قيام الاتحاد الجمركي والعمل بنقطة الدخول الواحدة، وكذلك معالجة البضائع التي تستوفى رسومها بالتأمين وذلك عند العمل بنقطة الدخول الواحدة، وهناك معوقات أخرى غير الجمركية وهي كثيرة.

ولا يمكن أن نغفل الجوانب الإيجابية، خصوصاً الترابط السياسي الذي كرسته ظروف العقود الثلاثة الماضية على عكس بقية التكتلات العربية الأخرى، كما أن هناك منجزات اقتصادية أصبحت شاهداً في مجالات عدة، وحققت العديد من المشاريع المشتركة بالإضافة إلى التنسيق والتعاون والتكامل في المجالات كافة وسط تطلعات وآمال مواطني دول المجلس لتحقيق مزيد من الإنجازات حتى أصبحت دول الخليج تحتل مكانة ضمن الخريطة السياسية والاقتصادية الدولية وكتلة واحدة فاعلة في مختلف القضايا، ليس في الفضاء الإقليمي فحسب، بل الفضاء العالمي.

ورغم تلك الإيجابيات والمعوقات فإن التحديات التي تحيط بدول المجلس تفرض عليها الاستمرار في تثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية دعائمه للتهيئة لعملية التكامل الفعلية، ثم في مرحلة لاحقة تتبنى المدخل الإنمائي لتنويع الهيكل الإنتاجي للدول الأعضاء والذي يوفر سلعاً قابلة للتداول ●

*أستاذ الجغرافيا الاقتصادية في جامعة أم القرى

مقال araa@araa.net

من أجل اتحاد خليجي

دعا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز دول مجلس التعاون الخليجي إلى تجاوز مرحلة التعاون إلى الاتحاد في «كيان واحد»، مشيراً إلى أنها مستهدفة في أمنها واستقرارها. وأضاف خلال افتتاح القمة العادية الثانية والثلاثين للمجلس في ٢٠١١/١٢/١٩ «لقد علمنا التاريخ والتجارب ألا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع، وهذا أمر لا نقبله جميعاً لأوطاننا واستقرارنا وأمننا، لذلك أطلب منكم أن نتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد».

صالح بكر الطيار *

معلوم أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأسس في ١٩٨١/٥/٢٥، أي منذ ثلاثين سنة، ورغم ذلك فإنه ما زال يسير بخطى بطيئة جداً نحو التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بحيث إن ما استطاع أن يحققه خلال مسيرته منذ ثلاثة عقود لا يرتقي إلى مستوى عمر هذه المسيرة، ولا يعبر عن القدرات الفعلية لدول المجلس التي تمتلك ثروات وإمكانات وطاقات مالية وبشرية ومادية هائلة جداً.

وغالباً ما تطفو على السطح خلافات كان من المفترض أن يتم منذ زمن طويل تجاوزها مثل العملة الموحدة والاتحاد الجمركي والربط الكهربائي والمائي وتوحيد الضرائب وسهولة انتقال الأشخاص والرساميل والاستثمارات المتبادلة والتجارة البينية وما إلى هنالك من مسائل أخرى، لكن للأسف ما زال البحث فيها عالقاً عند مستوى بعض التفاصيل التي في جزءٍ كبير منها هي تفاصيل هامشية.

وحتى على المستوى السياسي، فالملاحظ أن دول المجلس تعطي الأفضلية للعلاقات الثنائية مع قوى إقليمية ودولية حتى إن كان ذلك على حساب دولة جارة وشريكة في عضوية المجلس إلى حد أننا عندما نتحدث عن سياسة خليجية إنما في الواقع نتحدث عن سياسات قد تكون متقاربة في بعض النواحي ومتباعدة في نواح أخرى.

وعلى المستوى العسكري، ورغم محاولات إيجاد آلية دفاعية مشتركة تتمثل في «درع الجزيرة»، إلا أن الحماسة لانطلاقة فعلية لهذه الآلية متفاوتة بين دولة وأخرى.

ويأتي ذلك في وقت تعلم فيه كافة دول مجلس التعاون أن التحديات التي تهددها هي واحدة، وأن المخاطر التي تحدق بها تستهدفها كلها سواء منها الإقليمية أو الدولية. وحتى الأزمات المالية والاقتصادية التي حصلت سابقاً أو تلك التي حصلت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية وفي دول منطقة اليورو قد أثرت بشكل سلبي في كل دول مجلس التعاون ولو بنسب متفاوتة.

ومع المستجدات التي حصلت خلال عام ٢٠١١ في العالم العربي والتي أدت إلى الإطاحة بأنظمة في مصر وتونس وليبيا، ومرشح لها إحداث تغيير ما في اليمن وسوريا أو دول أخرى فإن دول المجلس لم تكن بمنأى من تداعياتها وانعكاساتها والتأثير فيها والتأثر بها.

إن خطورة المتغيرات التي حصلت ليس كيف ومتى ولماذا حصلت؟ بل ستكون كناية عن أزمات مفتوحة على كل الاحتمالات لطالما أن التغييرات التي حصلت لم تتضح هويتها بعد، ولم ترس

مجلس التعاون ما زال يسير بخطى بطيئة جداً نحو التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي

دول مجلس التعاون تمتلك ثروات وإمكانات وطاقات بشرية ومادية هائلة

عند حدود مفهومة، ولم ترسخ ما قامت من أجله، أي بناء أنظمة حديثة متطورة قادرة على حل الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

والخوف أن يحصل، كما حصل تاريخياً في كل الثورات، حيث كانت الثورة تنجح في إحداث التغيير، لكنها كانت تفشل في توفير الأمن والاستقرار لأبناء البلد الذي ثار أو لبلدان مجاورة سواء كانت خصماً أو حليفاً.

من هنا كانت الصرخة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نحو ضرورة بناء اتحاد خليجي بدلاً من البقاء في حال التقوقع داخل مجلس يمشي بشكل أبطأ بكثير من سير السلحفاة.

وبقراءة لأبعاد الصرخة التي أطلقها العاهل السعودي يتبين:

❖ أنه يتخوف على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج اللذين لا يمكن أن يتأمنا من دون تضافر جهود دول المجلس مجتمعة.

❖ يتخوف من تطورات إقليمية قد تكون إيران مصدرها في ظل تنامي قدراتها العسكرية.

❖ يتخوف من إسرائيل وأطماعها خاصة أن تصرفاتها تؤكد أنها ضد السلام.

❖ يتخوف من أن تضيع مساع عمرها ٣٠ سنة، وأن تكون النهاية انفلات مجلس التعاون من أية روابط خاصة أن ما تحقق ليس على مستوى الطموحات.

❖ يتخوف من انفلات الوضع العربي واحتمال عدم قدرة دول الخليج على صيانة أمنها وأمانها في حال كانت متفرقة ومتباعدة.

❖ يتخوف من تصاعد حدة الصراعات والنزاعات الدولية وعودة أجواء حرب باردة جديدة بعد أن تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد القوة القادرة على إدارة نظام دولي أحادي الجانب، حيث تبرز مطامح وتطلعات لقوى أخرى مثل روسيا وريثة الاتحاد السوفييتي، والصين التي استيقظ فيها التنين الذي كان نائماً، وهناك أيضاً قوى ناشئة مثل الهند والبرازيل وغيرهما.

إن الاتحاد لا يعني على الإطلاق أن تخسر أية دولة خليجية هويتها الوطنية وتراثها وتاريخها، ولا أن تتنازل لأحد عن طاقاتها وإمكاناتها وثرواتها، ولا أن تفقد استقلاليتها وسيادتها، بل الاتحاد هو أرقى أنواع التعاون الذي يكفل تأطير جهود كامل الأعضاء في بوتقة واحدة فيجعل من ست دول خليجية قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية متضامنة ومتعاونة.

والأمل كل الأمل أن تجد صرخة العاهل السعودي صداها الذي تستحقه، وأن تنتقل دول المجلس من ذهنية مجلسية إلى ذهنية اتحادية ●

*رئيس مركز الدراسات العربي- الأوروبي

الاتحاد الأوروبي واتحاد دول الخليج العربي

يمثل الاتحاد الأوروبي نموذجاً فريداً في نجاح الاندماج بين الدول لتحقيق المصلحة القومية، رغم الاختلاف الثقافي واللغوي، فالاتحاد الأوروبي يضم ٢٧ دولة أوروبية، ويتكلم سكان الاتحاد ٢٣ لغة رسمية، وعدد سكانه ٥٠١ مليون نسمة وبمساحة ٣٩٣٠٠٠٠ ميل مربع ، وما زال يجذب الدول الأوروبية للانضمام إليه للحصول على منافع وطنية من الاتحاد، ويتنقل سكانه بالهوية الشخصية.

أ.د. أحمد سليم البرصان *

لقد تجاوزت الدول الأوروبية الخلافات الأيديولوجية التي مرت بها، وكذلك الحروب التي شهدتها، كالحرب العالمية الأولى ثم الثانية، شعوباً وحكومات، حيث رأت أن التعاون وتحقيق المصالح ليسا بالحروب بل بالتعاون والأمن والسلام.

وأصبح الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية عالمية، وأخذت أوروبا القديمة تساعد أوروبا الجديدة على النهوض باقتصادها المتدهور، فألمانيا الشرقية عندما توحدت مع ألمانيا الغربية كان اقتصادها منهاراً، لكن الشعور القومي الألماني تجاوز الإنفاق المالي والخلافات الأيديولوجية، فرغم أن أوروبا الجديدة كانت يوماً ما ضمن حلف وارسو المعادي للغرب فقد تجاوز الاتحاد كل هذا، وأصبحت أوروبا مثالاً للتعايش بين الدول التي تختلف فيما بينها عرقاً ولغة وحتى أيديولوجيا، يجمع بينها التراث الحضاري الأوروبي، وتنتمي إلى دين واحد.

الاتحاد الأوروبي: الاقتصاد ثم السياسة

بدأ الاتحاد الأوروبي في البداية بثلاث دول، هي دول البنيولكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج) عندما وقّعت فيما بينها عام ١٩٤٤ الاتحاد الجمركي، الذي يهدف إلى تكوين اتحاد اقتصادي شامل، وفي عام ١٩٥١ تكونت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب انضمت إليها فرنسا وإيطاليا وألمانيا الغربية، وفي عام ١٩٥٧ وقّعت اتفاقية روما.

لقد كانت البداية من الاقتصاد، حيث تم تأسيس مشاريع اقتصادية ليشعر المواطن الأوروبي بفائدة التعاون الاقتصاد وتحسين مستواه المعيشي وتوفير فرص العمل له، ومع عظم الفائدة أخذت الدول الأوروبية الغربية تنضم تباعاً إلى هذه الجماعة الاقتصادية الأوروبية كما كانت تسمى قبل أن تأخذ اسم الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٢، وبعد النجاح في الاقتصاد تحولت إلى التعاون في السياسة وبناء المؤسسات السياسية الأوروبية، فتشكل المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي، كما تشكلت مؤسسات وهيئات الرقابة ومحكمة العدل الأوروبية حتى تم التوصل إلى عملة أوروبية موحدة ورئيس للاتحاد الأوروبي، وأصبحت مؤسسات الاتحاد في بعض الأحيان ملاذاً للمواطن الأوروبي ضد سلطات بلاده.

عصر التكتلات الدولية

وتأتي الدعوة إلى الاتحاد الخليجي العربي في عصر التكتلات الدولية والإقليمية، فمع القرن الحادي والعشرين، يشهد العالم تكتلات إقليمية ودولية، مثل الاتحاد الأوروبي وتكتل نافتا وآيبك والاتحاد الإفريقي، وحوض البحر الأسود ومجموعة آسيان وغيرها من التكتلات التي تسعى الدول من خلالها إلى تعزيز مصالحها القومية ومكانتها الدولية في ظل العولمة التي تراجعت فيها مكانة الدولة إلى حد ما، فكان لا بد من التكتل. ونلاحظ أن هذه التكتلات

بعد نجاح أوروبا اقتصادياً تحولت للتعاون في السياسة وبناء المؤسسات السياسية الأوروبية

الاتحاد سيجعل من دول المجلس كتلة واحدة في مواقفها السياسية ودورها الإقليمي

تتم بين دول تختلف لغة وثقافة وتاريخاً ولكن المصلحة تفرض التعاون من أجل المصالح، في الوقت الذي تشهد فيه المنطقة العربية غياب التكتل والتعاون في مجالات متعددة.

مجلس التعاون: وحدة عبر التاريخ

إن منطقة الخليج العربي عبر التاريخ ومنذ الخلافة الراشدة وهي وحدة واحدة ضمن الدولة الإسلامية منذ عهد الخلفاء الأربعة والدولة الأموية ثم العباسية وحتى الدولة العثمانية، والمنطقة العربية كلها لم تشهد الدولة القطرية والانقسام إلا بعد الحرب العالمية الأولى. إن دول المجلس هي أكثر الدول العربية تماثلاً في التاريخ الواحد والعادات والتقاليد والمذهب الواحد مع تداخل السكان وامتداد القبائل بين هذه الدول، ما يجعل الاتحاد أكثر فاعلية لتحقيق مصالح سكانها، فهم شعب واحد وينتمون إلى أمة واحدة، والاتحاد ضرورة استراتيجية تمليها التحولات الاستراتيجية في العالم.

الاتحاد الخليجي العربي والأمن السكاني

إن البعد السكاني عامل مهم لدول المجلس في ظل دولة الاتحاد، فهناك عدم توازن داخل بعض دول مجلس التعاون، يمكن معالجته من خلال الاتحاد، في ظل عدم التوازن السكاني مع دول الجوار الجغرافي لدول المجلس، ففي إحصاء دولة الكويت الذي نشر مؤخراً لعام ٢٠١١، بلغ عدد السكان (٣٠٦٥٨٥٠) نسمة، يشكل الكويتيون ٣٥,٥٥ في المائة والأجانب ٦٤,٤٥ في المائة، منهم ٦٤٧ ألف هندي، وبشكل عام فإن رعايا شبه القارة الهندية ١,٠٦٦ مليون نسمة، والأمر أكثر خطورة في دولة الإمارات حيث تصل نسبة المواطنين من مجموع سكان الإمارات إلى حوالي ٢٠ في المائة، وتختلف النسبة من دولة إلى أخرى في دول المجلس، ويمكن معالجة هذه السلبية من خلال قيام الاتحاد الخليجي. ونلاحظ أن الهند شرقاً التي لها النصيب الأكبر من العمالة المهاجرة في الخليج تجاوز عدد سكانها المليار نسمة وفي نسبة عالية من الفقر في هذه البلاد المرشحة أن تكون دولة كبرى وفعالة على المستوى الدولي.

كما أن باكستان وإيران أيضاً ذات حجم سكاني كبير، لذا فإن هذا البعد السكاني يحتاج إلى مواجهته باتحاد يكون عمقه الاستراتيجي العربي داعماً ومعززاً له، فهناك قنبلة سكانية لها خطورتها تحتاج إلى حل في المستقبل القريب وليس البعيد ضمن خطة استراتيجية لدولة الاتحاد.

الاتحاد كقوة اقتصادية

ورغم البعد الاستراتيجي للعمالة الأجنبية في دول المجلس، إلا أن دول المجلس تملك قوة اقتصادية مهمة سواء بما تملكه من الطاقة أو أرصدة للاستثمار على مستوى العالم، فعائدات دول المجلس من النفط الخام بلغت عام ٢٠١١ حوالي ٦٠٨ مليارات دولار، بينما كانت عام ٢٠١٠, ٤٦٥ مليار دولار. وتعتبر هذه الدول من أكثر الدول في العالم في متوسط دخل الفرد فيها، لذا فإن الاتحاد سيعزز قوتها الاقتصادية على

مقال araa@araa.net

منطقة الخليج العربي كانت عبر التاريخ وحدة واحدة ضمن الدولة الإسلامية

المستويين الإقليمي والعالمي. حيث إن الثروة النفطية التي يملكها الاتحاد الخليجي، ستجعله ذات نفوذ قوي في العالم العربي والإسلامي، وهذا النفوذ يمثل قوة للاتحاد إذا تمت إدارته من أجل تحقيق أمن الاتحاد، خاصة أن الاتحاد محاط بنزاعات إقليمية خطيرة سواء في شماله كما في العراق أو منطقة القرن الإفريقي أو جواره الجغرافي كاليمن، وعلى مشارف الخليج إيران التي تسعى إلى الحصول على القوة النووية. ففي ظل هذه التطورات الإقليمية، يبقى قيام الاتحاد عاملاً مهماً لتعزيز وتحقيق أمن الخليج العربي. والمهم على المستوى الدولي أن المراهنة على دور الدول الكبرى لم يعد مناسباً في ظل تراجع مكانة ونفوذ هذه الدول على المستوى العالمي، فالولايات المتحدة تعاني من تورطها بحربين في أفغانستان والعراق كلفتاها نفقات باهظة، كما تواجه أزمة مالية حادة، وكذلك الوضع في الاتحاد الأوروبي الذي يواجه أزمة مالية في بعض دوله مثل اليونان. وإثر الثورات العربية التي تعرضت إليها بعض الدول العربية فإن توازن القوى في الشرق الأوسط يمر بتغيرات متسارعة تحتاج إلى اتحاد قوي يعزز مكانة دول الخليج العربية.

أبعاد الاتحاد الداخلية والإقليمية والدولية

يمكن الإشارة إلى ثلاثة أبعاد أو دوائر أمنية للاتحاد:

الدائرة المحلية: فالاتحاد يحقق الأمن الداخلي لدول المجلس، الأمن الاستراتيجي والأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الثقافي من خلال التعاون والتكامل بين دول المجلس، ويعزز ثقة المواطن الخليجي وتجانسه وتعميق التفاعل والانصهار بين مواطني الخليج العربي في ظل الاتحاد.

الدائرة الإقليمية: فالاتحاد يجعل من دول المجلس كتلة واحدة في مواقفها السياسية ودورها الإقليمي في مواجهة التحديات، ويعزز مكانتها بعلاقاتها الخارجية في ظل المتغيرات الإقليمية التي لا يمكن لدولة وحدها أن تواجهها، فهناك تحولات على جبهات محيطة بالمجلس سواء في القرن الإفريقي وعلى سواحل البحر الأحمر واليمن وحدوده الشمالية، ويمكن تعميق علاقة المجلس مع عمقه الاستراتيجي (العالم العربي).

الدائرة الدولية: حيث سيعطي الاتحاد الخليجي بعداً دولياً لدول المجلس سواء في مواقفها الدولية أو علاقاتها الاقتصادية في حالة الاتحاد قد لا تتوفر لدولة واحدة، فمكانة الاتحاد الأوروبي على المستوى الدولي تختلف عن مكانة دولة واحدة من دوله. وقد يدفع الاتحاد الخليجي إلى تكتل أوسع في المستقبل كما حدث في الاتحاد الأوروبي، فالاتحاد الخليجي يحتاج إلى عمق بشري متجانس، وعمق عقدي متجانس تكمله القوة الاقتصادية، لذا فإن فكرة الاتحاد جاءت في وقتها مع المتغيرات الإقليمية والدولية وفي ظل عصر التكتلات الدولية التي سادت في ظل العولمة مع تراجع الدولة القومية ●

*أستاذ العلاقات الدولية - جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

منطلقات الوحدة الخليجية ومقوماتها وركائزها «رؤية إسلامية»

في ظل توجه دول الخليج العربية نحو الاتحاد كنطاق يمثل نسيج المجتمع الخليجي بدلاً من الاقتصار على التعاون، ونظراً لانعكاس أبعاد هذا الاتحاد على المجتمعات الخليجية التي تنتمي إلى الدين الإسلامي، كان لا بد من إرساء عدد من المنطلقات وفق الرؤية الإسلامية لهذا المفهوم الراقي حتى ننطلق بهذه الوحدة الإسلامية وتوجيهها التوجيه الصحيح، وذلك لتقوم على أسس سليمة ومتينة وتضمن استمرار هذا الاتحاد لعقود مقبلة.

أحمد مبارك سالم *

لعل من أبرز المقومات التي ينبغي أن ترتكز عليها هذه الوحدة التوعية الدينية السليمة، وذلك نظراً لغياب الوعي الصحيح بقيم الإسلام وتعاليمه على نحو من شأنه أن يؤدي إلى العديد من المظاهر السلبية بين المسلمين، مثل: التعصب الأعمى للرأي والتطرّف في الفكر والتشدد في فهم الدين، والاهتمام بالأمور الهامشية على حساب القضايا المصيرية، وهذا بدوره يؤدي من ناحية إلى إثارة الفتن، كما يؤدي من ناحية أخرى إلى إفساد علاقاتهم بغيرهم من بقية شعوب العالم، ومحصّلة ذلك كله أنه يعود بأضرار فادحة وعواقب وخيمة، مما يستلزم التأكيد على أن التوعية الدينية السليمة تعد شرطاً ضرورياً لقيام هذه الوحدة المنشودة على أسس سليمة.

إن الفهم الحقيقي لتعاليم الإسلام من شأنه أن يؤكّد الأخوّة الإسلامية والإنسانية بين الخليجيين وغيرهم من الأمم والشعوب، والمنطلق في ذلك أن الناس جميعاً قد خلقوا من نفس واحدة.

ومن جانب آخر، فلا بد لتعزيز الوحدة من دعم التعاون العلمي والوحدة الثقافية بين الشعوب الخليجية حتى تكون هذه الوحدة مثمرة، وأن يستوعب الجميع حقيقة مفادها أن التاريخ الإسلامي يبين أن حضارة المسلمين صنعتها عقول المسلمين من كافة الأنحاء، ومن كل الجنسيات إدراكاً منهم أن التعاون في هذا المجال هو تعاون في مصلحة الأمة كلها، وأن ذلك أمر يعد من متطلبات تحقيق الأمة.

وبذلك فإن الوعي الديني المستنير والصحوة العلمية واليقظة العقلية من شأنها كلها أن تعيد مرّة أخرى أواصر التعاون بين علماء الأمة ومفكريها، وتجمع شملهم، وتوحّد جهودهم بدلاً من تبديد الجهود وتشتيت الطاقات.

إن الأمر الذي لا شك فيه أن بلوغ الأهداف المرجوّة يعتمد في المقام الأول على ترسيخ جذور الوحدة الثقافية بين شعوب الدول الخليجية كونها جزءاً لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، والتي لها دور في الحفاظ على الهويّة الإسلامية والشخصية الإسلامية قروناً عدة.

إن هذا الاتحاد يستلزم تكثيف التعاون في مجال الاقتصاد، وذلك من خلال التخطيط السليم والدراسة الجادة لأي مشروع مشترك يجمع الأطراف الخليجية، فالعالم الإسلامي بحاجة ماسّة إلى بناء اقتصاد قوي يحمي بلاد المسلمين من شر الأزمات، ويوفّر للمسلمين حياة كريمة، فالتكتل الاقتصادي أصبح قضية تعكس مصير هذه الأمة المنكوبة.

العالم الإسلامي بحاجة ماسّة لبناء اقتصاد قوي يحمي بلاد المسلمين من شر الأزمات

يجب ألا نذهب بعيداً في التشاؤم من استحالة شفاء الأمة مما أصابها من الجمود والتقليد والتعصّب، كما يجب أن ينهض الخيّرون من كل جانب على كل المستويات الرسمية والشخصية بنشر ثقافة التقريب بين الخليجيين من خلال غرس المبادئ القائمة على التسامح والتعايش، لاسيما أن الشعوب الخليجية في غالبيتها تتكون من السنة والشيعة، وإن كان السنة هم الغالبية في ذلك، فلا يكون مشروع الاتحاد لمصلحة طرف على آخر، بل يصب في مصلحة الجميع من دون استثناء.

ومما لا شك فيه أن توظيف البعد الديني كأحد أبرز مقومات هذه الوحدة يمثل ركيزة من الركائز التي يقوم عليها هذا المشروع، تطبيقاً لقول الله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا»، فهي تمثل البعد الروحي لمقومات هذه الوحدة . كما لا بد أن تنطلق هذه الوحدة من خلال الدعم للبعد الإنساني، لاسيما أن نظرة الدين الإسلامي لا تفصل هذا البعد الإنساني عن البعد الديني، حيث إن الارتباط الوثيق بين كل من البعد الديني والبعد الإنساني في وحدة الأمة الخليجية ينبغي أن تكون له دلالة مهمة؛ إذ يعني أن هذه الأمة التي أراد الله لها أن تكون خير أمة أخرجت للناس - ولا شك أن الشعوب الخليجية تعد جزءاً لا يتجزأ منها - من شأنها أن تكون عنصر أمان واستقرار في هذا العالم، فهي أمة ترتبط بخالقها بعلاقة العبودية له، كما ترتبط بغيرها من بني البشر بعلاقة الإنسانية التي لا تنسى عبوديتها لخالق الكون كله. وهذه الصلة الوثيقة بالله إذا استقامت فإنها كفيلة بتصحيح مسار الأمة الإسلامية في هذا الوجود، وبذلك تتحقق خيريتها.. إنها أمة تسع الإنسان أينما كان وأنّى كان، وتشمل برعايتها وأمنها كل من يعيش على الأرض.

أما البعد الاجتماعي لرؤية الإسلام للوحدة، فيتمثل في أخوة الدين وتأليف القلوب، فهذه الأخوة لها حقها، فهي تتضمن بعداً عاطفياً يتمثل في المشاركة الوجدانية، فكل فرد من الأفراد يشعر بآلام وآمال أمته لأنه جزء منها، يحس بإحساسها، ويسعد لسعادتها، ويتألم لألمها.

إلا أن مجرد المشاركة الوجدانية لا يكفي رغم أهمية ذلك، بل لا بد أن يترجم هذا الشعور الداخلي إلى عمل فعّال يكون من شأنه النهوض بالأمة وأفرادها، ومن هنا كان مبدأ التكافل في الإسلام بمثابة ترجمة عملية لذلك الشعور الباطني لدى المسلم، وقد جعل الإسلام هذا المبدأ عبادة مفروضة يتعبّد بها المسلم، ويتقرب بها إلى ربه وهي فريضة الزكاة، التي تعتبر من ضرورات المجتمع الإسلامي.

إن التحديات المعاصرة تفرض على الأمة الإسلامية الخليجية ممثلة بأفرادها وشعوبها وقبائلها أن تخرج من دائرة المشاركة الوجدانية السلبية التي تعيشها في واقعها إلى المشاركة الإيجابية المؤثّرة، وذلك بوضع الخطط المفصّلة لإقامة بنيان التكافل بين أبناء الأمة الإسلامية.

لقد آن الأوان للأمة الخليجية أن تنشئ وحدتها التي ترغب في أن تنصهر من خلالها في بوتقة الوحدة الحقيقية للأمة الإسلامية بتحقيق مبدأ التكافل والخروج من سجن الفرديات المنعزلة، والقوميات المنفصلة إلى محيط الجماعة الكبرى التي أرادها أن تكون خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله، وتقيم التعاون فيما بينها على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان .

أما بالنسبة للبعد الجغرافي للوحدة في الرؤية الإسلامية فيتمثل في ضرورة التأكيد على أهمية استغلال دول الخليج العربية لمقدرات أوطانها، وألا تكون الحدود المصطنعة بينها جالبة للمشكلات التي تنشب عادة بين الدول بسبب خلافات لا طائل منها.

لتعزيز الوحدة لا بد من دعم التعاون العلمي والوحدة الثقافية بين الشعوب الخليجية

وضمن البعد الحضاري للوحدة الخليجية لا بد من العمل على توحيد الجهود في سبيل النهوض بالأمة والارتقاء بها حضارياً بما يؤكد شخصيتها المتميزة، ويحافظ على ذاتيتها مسترشدة في ذلك بتعاليم الإسلام الشاملة، والجوانب الإيجابية المشرقة في التراث الإسلامي، فلا يمكن أن تبقى الأمة على مقاعد المتفرجين من دون المشاركة في صنع الحضارة، والاكتفاء بالدور الاستهلاكي لما تنتجه الحضارة التي يصنعها الغير، في الوقت الذي لا تعرف فيه البشرية ديناً غير الإسلام يشتمل على كل المقوّمات والأسس التي تحقق للبشرية أفضل المستويات الحضارية مادياً وروحياً وأخلاقياً. كما لا بد أن ينعكس ذلك من واقع الأهداف المشتركة التي تبنى على هذه الأبعاد، ما يعني في النهاية بداهة أن لهذه الأمة مصيراً واحداً.

ومن أجل حماية هذا المصير الواحد وصون المبادئ السامية والمثل العليا التي تقوم بها ومن أجلها الأمة التي ترغب في أن تتوحد، فلا بد من إعداد القوة اللازمة لدرء الأخطار التي تحيط بها، سواء أكانت قائمة بالفعل أم محتملة الوقوع، أي سواء أكانت منظورة أم غير منظورة، فالقوة في كلا الحالين ضرورية.

إن مثل هذه القوة لا تتأتى إلا بوحدة الأمة الإسلامية، وعلى الجميع أن يستوعب حقيقة مفادها أن هذه الوحدة تمثل السد المنيع والحصن الحصين في وجه كل الأطماع التي تستهدف الشعوب الخليجية من خلال إثارة الخصومات والفتن بين أبنائها، والاستعانة في ذلك بالواحد الديان ●

*باحث بحريني متخصص في الشؤون الخليجية

الوحدة الخليجية في منظور طلاب جامعة الكويت

تشهد المجتمعات الإنسانية المعاصرة حضوراً مكثفاً للتجارب الاتحادية الفيدرالية وذلك تحت تأثير صاعق لمعطيات حداثة ليبرالية متقدمة جديدة، وتبرز هذه الميول الوحدوية للدول والشعوب تحت مطارق الحاجات التنموية والاقتصادية التي تقتضي إيجاد نوع من التكتلات الفيدرالية والإقليمية الحيوية للاستمرار في الوجود والحضور في عالم ليبرالي جديد لا مكان فيه إلا للأمم القوية أو التكتلات السياسية الاقتصادية الكبرى التي تفرض حضورها القوي في عالم السياسة والاقتصاد.

أ.د. علي أسعد وطفة *

يمكن الإشارة في هذا السياق إلى التجربة الفيدرالية لدول الاتحاد الأوروبي التي اندمجت في نبضة سياسية واقتصادية وعسكرية واحدة من منطلق المحافظة على وجودها الحضاري وتعزيز حضورها القوي في المحافل الدولية؛ فالاتحاد الأوروبي، الذي يضم اليوم ٢٧ دولة أوروبية، يشكل اليوم قوة اقتصادية وثقافية وعسكرية وسياسية مؤثرة جداً في الحياة السياسية والاقتصادية العالمية، وما زالت دول الاتحاد هذه تعمل على تعزيز استراتيجيات التعاون والتكامل والانتقال بصيغة الاتحاد إلى أرقى مستوى من مستويات الدمج الاقتصادي والسياسي١. وما يلفت الانتباه في هذه التجربة التاريخية الاتحادية أنها استطاعت أن تتجاوز كل التحديات والعقبات اللغوية والسياسية والتاريخية، وأن تجعل من أوروبا أشبه بدولة واحدة في عملتها واقتصادها وبرامجها التنموية وقوتها العسكرية. ومن الملاحظ أيضاً في هذا الاتجاه أن كثيراً من الدول تسعى اليوم إلى الانخراط بتكتلات واتحادات دولية إقليمية وعالمية طلباً للأمن القومي في مواجهة أخطار الصراعات والصدامات، وهي تأمل عبر هذه التكتلات أن تحقق توازناً سياسياً واقتصادياً يمكّنها من مواجهة الأقطاب الكبرى المتمثلة في المجموعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية البازغة وغيرها من التكتلات النشطة اقتصادياً وسياسياً في العالم الجديد.

ومن المفارقات الكبرى في العالم العربي أن بعض الدول العربية استطاعت أن تحقق وتائر عالية من التعاون الاقتصادي والسياسي مع بعض الدول الأجنبية يفوق أضعاف ما حققته مع الدول العربية المجاورة لها سواء في التجارة البينية أو مختلف مستويات التبادل الاقتصادي والتعاون السياسي والثقافي. ولنفترض جدلاً بأن الدول العربية المتجاورة في المكان غير عربية، ولا توجد روابط ثقافية تاريخية أو لغوية فيما بينها، أليس من الضروري بمكان أن تجد هذه الدول صيغة ما وحدوية أو اتحادية أو فيدرالية أو تضامنية للعيش المشترك في عالم معاصر لا تستطيع فيه حتى أكبر الدول أن تعيش على نحو منفرد.

إن كبريات الدول اليوم تبحث عن صيغ للتعاون والعيش المشترك والتفاعل الاقتصادي مع بلدان ودول أخرى، لأن ذلك كله يعبر عن الضرورة التاريخية للتوحد في عصر العولمة وما بعد الحداثة، حيث أصبح التكتل الاقتصادي والسياسي ضرورة تاريخية ملحّة.

الشعور الوحدوي في الخليج العربي:

يشكل الخليج العربي موطن العروبة ومهدها وجذرها التاريخي ومعقل انطلاقها، حيث يفترض أن تكون العروبة أصيلة وفاعلة في هذه المنطقة، حيث تشكل هذه المنطقة مهبط القرآن الكريم ومنطلق الوجود العربي الإسلامي.

إن الحديث عن ثورة في المفاهيم والتصورات، وتراجع في المشاعر القومية في منطقة الخليج العربي، حقيقة قد لا تتنافى مع أهمية الأحداث التي مرّت بها المنطقة العربية، ولا سيما في

مرحلة ما يسمى أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية- الإيرانية ١٩٨٠ وأزمة الخليج الثانية) الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠ وأزمة الخليج الثالثة) الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ التي شكلت أحد أهم الأحداث التاريخية المعاصرة في الوطن العربي والعالم، حيث أدت هذه الأزمة إلى إحداث تحولات جذرية في العديد من المفاهيم والقيم السائدة في الثقافة السياسية العربية شملت البعد القومي، والنظام الأمني العربي، ومفهوم أمن الخليج، وجدوى التضامن العربي، ومصداقية التحالفات الإقليمية. وترتسم هذه التحولات في تراجع المد القومي وانحساره، واهتزاز قيم العروبة ومعاني الوحدة العربية، وغيرها من المفاهيم والقيم المتأصلة في الثقافة السياسية العربية٢.

إن المعاناة التاريخية التي خبرها شعب الكويت تحت تأثير الاجتياح العراقي كبيرة جداً، ولا يمكن لأي كان أن ينكر المدى الكبير لتأثير هذه الأزمة على الوعي القومي في الكويت والخليج العربي. ومع ذلك كله يجب ألا ننسى أن اهتزاز الوعي القومي لا يعني سقوطه أبداً لأن هبوب عواصف قوية لا يعني موت النسائم إلى الأبد. فالوعي القومي الذي وجد في الإنسان الكويتي حاضناً تاريخياً عبر مئات السنين لا يمكنه أن يتبدد في لحظة تاريخية واحدة، مرة واحدة، دفعة واحدة إلى الأبد. فالكويت تنتمي إلى المحيط الثقافي العربي تاريخياً وإنسانياً، ولا يمكن للإنسان في الكويت أن يجهل أهمية هذه الحقيقة ودورها التاريخي. فالانتماء الوطني والقومي، كما يقول أحد الكتّاب العرب، (ليس ثياباً نلبسها ونخلعها حين نشاء، بل هو جلد جسمنا الذي لا نستطيع تغييره مهما استخدمنا من أدوات مصطنعة. وسواء رضينا بذلك أو لم نرضَه، فتلك طبيعة قانون التطوّر الاجتماعي الإنساني الذي ينتقل بالناس من مراحل الأسر والعشائر والقبائل إلى مرحلة الأوطان والشعوب والأمم)٣.

فمع شدة الصدمة التي تعرض إليها المجتمع الكويتي في الحرب الخليجية الثانية، والتي أدت كما يفترض المنظّرون إلى تراجع الفكر القومي والمشاعر الوحدوية في المجتمع الكويتي، فإن هذا لا يغير من واقع يجأر أمام العين وهو أن الكيان القومي يشكل طاقة حيوية لمواجهة التحديات الحضارية التي تفرضها الموجة الطاغية للعولمة الاقتصادية والثقافية. فالاتجاهات الوحدوية أو التضامنية بين أبناء الأمة الواحدة ليست ترفاً فكرياً أو ثقافياً، بل هي إرهاصات سياسية واجتماعية واقتصادية تعبّر عن واقع اجتماعي وسياسي وتفرضها تحديات سياسية واقتصادية كبيرة، وهذا يعني بالضرورة أن التوجهات الوحدوية في أي صيغة تطرح هي تعبير عن احتياجات استراتيجية ملحّة تفرضها قوانين الضرورة في مجال الحياة السياسية والاقتصادية.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن الوعي الوحدوي في المجتمع الكويتي لا يمكنه أن ينفصل عن التحديات التاريخية والاجتماعية التي يعيشها الإنسان في هذا المجتمع. فالاتجاهات الوحدوية في الكويت تفرضها عوامل تاريخية واستراتيجية وجودية، وهي ليست بأي حال من الأحوال مجرد قناعات ترفيهية تقتضيها مظاهر الحياة الاجتماعية وكمالياتها.

فالإنسان في المجتمع الكويتي لا يمكنه أن ينفصل عن الواقع الذي يعيشه أو خارج الوعي المتكامل بأبعاد هذا الواقع ومتطلباته وتحدياته، وبالتالي فإن الأزمات السياسية مهما بلغت شدتها لن تستطيع أن تبدد أمنيات وآمال وطموحات الشعب الكويتي إلى الوحدة العربية أو التضامن العربي من أي نوع كان. وهنا يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن الوعي الاجتماعي في المجتمع تفرضه حركة التاريخ والأجيال، وبالتالي فإن عمق هذا الوعي يترسب في العقل الباطن للأمة والشعب. فما ترسّخ في أعماق الأمم وتأصل في وجدانها ورسخ في لا شعورها عبر دورات الزمن والحضارة لا يمكنه أن يتبدد تحت تأثير أزمة سياسية أو عسكرية عابرة مهما تكن أهمية هذه الأزمة وخطورتها.

بينت الدراسة أن المشاعر الوحدوية ولاسيما الخليجية منها ما زالت في أوج قوتها

قضية الدراسة:

أثارت الأحداث الجسام التي شهدها المجتمع الكويتي إبان الغزو وما بعده تساؤلات كبيرة حول مستقبل التعاون الخليجي والتضامن العربي في مرحلة ما بعد الأزمة، وشهد المجتمع الكويتي عدداً من الدراسات على أثر تحرير الكويت لمعرفة اتجاهات الرأي العام نحو مفاهيم التعاون الخليجي والوحدة العربية، وقد بينت هذه الدراسات وجود اتجاه رافض لمقولات التضامن العربي والوحدة العربية والتكامل العربي، وأكدت في هذا السياق أن فكرة الوحدة العربية فقدت مكانها الذي شغلته في مقدمة الأولويات السياسية والاجتماعية٤.

وإذا كانت المنطقة العربية شهدت وتشهد تحولات سياسية واجتماعية عميقة -كما بينا أعلاه- فإن السؤال السوسيولوجي الذي يطرح نفسه هو كيف تنعكس هذه التغيرات في منظومة القيم السياسية والاجتماعية السائدة؟ والسؤال الأهم هو هل تبددت المشاعر القومية وتلاشت فعلياً تحت صدمة المعاناة الوجودية للشعب الكويتي كما يلحّ بعض المفكرين العرب، أم أنها ما زالت قوية رغم النوازل والمصائب والتصدعات التاريخية؟ ومن هذا السؤال إلى نسق آخر من التساؤلات:

١- ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الوحدة الخليجية؟
٢- ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الوحدة العربية؟
٣- ما اتجاهات طلاب جامعة الكويت نحو الوحدة الإسلامية؟
٤- ما الدول الخليجية المفضلة لإقامة الوحدة معها وما نسق هذه الأفضلية؟

حدود الدراسة:

تطبق الدراسة على عينة من طلبة جامعة الكويت في الكليات العلمية والإنسانية.

تأخذ الدراسات بدراسة تأثير المتغيرات المستقلة التالية: الجنس، الاختصاص الجامعي، المحافظة، متغير البدو والحضر، والكليات العلمية.

وطبقت الدراسة خلال العام الجامعي ٢٠٠٩-٢٠١٠.

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من ٤٩٩ طالباً وطالبة، وقد سحبت بطريقة طبقية عمدية بحيث روعي فيها أن تشمل نسباً متكافئة من الذكور والإناث ومن طلاب الكليات العلمية والكليات النظرية، حيث بلغت نسبة الذكور في العينة المسحوبة ٤٥,٧ في المائة بينما بلغت نسبة الإناث ٥٤,٣ في المائة. وبلغت نسبة طلاب التخصصات العلمية (من كليتي الطب والعلوم والهندسة) ٧٢.٥ في المائة مقابل ٢٧,٥ في المائة للكليات النظرية (من كليتي الآداب والتربية والشريعة). والجدول رقم (٢) يقدم صورة إحصائية واضحة لخصائص العينة.

اتجاهات الطلاب نحو الوحدة الخليجية:

وجهنا ثلاثة أسئلة أساسية وحدوية إلى الطلاب أفراد العينة:

١- هل تتمنى أن تتحقق الوحدة الخليجية الاندماجية؟
٢- هل تتمنى أن تتحقق الوحدة العربية الاندماجية؟
٣- هل تتمنى أن تتحقق الوحدة الإسلامية؟

وبعد تفريغ الأسئلة وتحليلها إحصائياً تمّ بناء الجدول رقم (١) الذي يقدم رؤية تفصيلية كيفية لآراء الطلاب إزاء الوحدة بمستوياتها الثلاثية.

يبين الجدول رقم (١) أن الوحدة الإسلامية تحتل المرتبة الأولى في سلم الاتجاهات الوحدوية للطلاب، حيث بلغت نسبة الطلاب الذين أيدوا هذه الأمنية ٩٦,٩ في المائة. وتحتل الوحدة الخليجية المرتبة الثانية بنسبة ٩٠,٣ في المائة، ثم تأتي مرتبة الوحدة العربية في المرتبة الثالثة بنسبة ٨٩,٥ في المائة.

وهذه النتائج تدل على اتجاهات وحدوية كبيرة جداً عند الطلاب، حيث أصبحت الوحدة في أية صيغة كانت حلماً كبيراً لدى الطلاب في الجامعة. ويلاحظ في هذا السياق أن التوجه الإسلامي للوحدة يأخذ مكان الصدارة والأهمية، وهذا برأينا ناجم عن حضور ثقافة إسلامية متدفقة في المجتمع الكويتي المعاصر، حيث يتم التركيز على القيم الإسلامية الوحدوية. فالطروحات السياسية الإسلامية السائدة في المجتمع الكويتي تحتل مكان السيادة وهي تركز على أهمية الخروج الإسلامي من إشكاليات العصر وتحدياته الكبيرة، حيث إن المشاعر الدينية تفرض نفسها بقوة في مسألة الوحدة العربية، ويعود ذلك برأينا إلى عوامل مختلفة أبرزها تنامي الحركات الأصولية الدينية التي ترى في ماضي الأمة العربية الإسلامية صورة مشرقة للوحدة العربية الإسلامية اليوم. ويجب أن نأخذ في الاعتبار تنامي حركات الإحياء الديني الإسلامي التي تعمّ مختلف أرجاء المعمورة وتتمركز في الوطن العربي. فالتوجهات السياسية الأصولية تنمو بقوة ويشتد ساعدها على أنقاض الإخفاقات السياسية الديمقراطية للأنظمة الحاكمة في العالم العربي، حيث تشتد هذه التيارات كلما تعثرت الأنظمة الحاكمة في عملية البناء الحضاري والإنساني. فالدين هو الملاذ دائماً عندما تخفق السياسة، والله هو الملجأ الأخير عندما يخفق البشر في تحقيق أمنهم وصون وجودهم، حيث يكون التشبث بالدين السياسي لتجاوز المحن والأزمات الطاحنة.

> كثير من الدول تسعى اليوم للانخراط بتكتلات واتحادات دولية إقليمية وعالمية

وبصورة عامة يمكن القول إن الاتجاهات الوحدوية كبيرة جداً كما تدل النسب الإحصائية، وهذا يدل على أن الاتجاهات الوحدوية لم تفقد زخمها، كما تذهب أكثر المقولات الفكرية السياسية في هذا الصدد. وفي هذا المستوى يمكن القول أيضاً إن الفكر الإسلامي السياسي يجد حضوراً كبيراً في عقول الشباب وثقافتهم أيضاً.

أولويات الوحدة الخليجية:

لقد أبدى أفراد العينة اتجاهات إيجابية كبيرة نحو الوحدة الخليجية، حيث أعلن ٩٠,٣ في المائة من أفراد العينة عن رغبتهم وتمنياتهم بتحقيق وحدة الخليج العربي. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما موقع الدول العربية الخليجية في سلم التفضيلات الوحدوية لدى أفراد العينة؟

من أجل الكشف عن سلم التفضيل الوحدوي لدول الخليج تضمنت استبانة الدراسة سؤالاً تفاضلياً بين الدول العربية الخليجية الخمس: السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، وسلطنة

الجدول رقم (١): اتجاهات أفراد العينة نحو الوحدة

نص البند	موافق في المائة	معارض في المائة	المجموع
أتمنى أن تتحقق الوحدة الخليجية	٩٠,٣	٩,٧	١٠٠
أتمنى أن تتحقق الوحدة الإسلامية	٩٦,٦	٣,٤	١٠٠
أتمنى أن تتحقق الوحدة العربية	٨٩,٥	١٠,٥	١٠٠

المصدر: من الكاتب

الجدول رقم (٢): اتجاهات أفراد العينة الوحدوية نحو دول الخليج العربية- سلم التفضيل والأولويات الوحدوية

نص البند	التكرارات	المتوسط	الانحراف المعياري
السعودية	٤٨٣	٣,٨١١٦	١,٤٧١٦٢
الإمارات	٤٨٣	٣,٥٧٥٦	١,٢٨٠٢٣
البحرين	٤٨٢	٣,٠٥٨١	١,٢٣٥٦٢
قطر	٤٨٢	٢,٤٦٢٧	١,١٢٤١٣
سلطنة عمان	٤٨٢	٢,١٠٧٩	١,١٦٢٨٣

المصدر: من الكاتب

عمان. وطلب من الطلاب وضع قيمة تفاضلية لهذه الدول المرغوبة وفقاً لمتوالية عددية تبدأ بالرقم(واحد) أكثرها أهمية وبالرقم (ستة) أقلها أهمية. وقد تمّ تفريغ نتائج الدراسة المتعلقة بهذه المفاضلة الوحدوية في الجدول رقم (٢).

ويتضح من الجدول رقم (٢) أن السعودية تتصدر سلم تفضيل الطلاب الوحدوي، حيث بلغ المتوسط لديها ٣,٨ تليها الإمارات العربية المتحدة ٣,٥، ثم البحرين ٢,٤، فقطر ٢,٤، وأخيراً سلطنة عمان ٢,١.

ويمكن تفسير ذلك بأن السعودية هي الأقرب جغرافياً، كما أنها تمثل الأرض المقدسة وموطن النبوة فيها المدينة المنورة ومكة المكرمة، وتشكل الكتلة العربية الأكبر في المنطقة، ويضاف إلى ذلك أن للقبائل العربية في الكويت امتدادات كبيرة في السعودية، وهذا يفسر كون السعودية تأتي في أعلى سلم التفضيل عند الشباب أفراد العينة. أما سلطنة عمان فهي المكان الأبعد جغرافياً وهذا أحد عوامل التفسير بأنها جاءت في أدنى سلم التفضيلات الوحدوية.

التوصيات:

بينت الدراسة أن المشاعر الوحدوية، ولاسيما الخليجية منها، ما زالت في أوج قوتها ونشاطها، وأن الأحداث الجسام التي مرّت بها المنطقة زادت في الزخم المعنوي للاتجاهات الوحدوية الخليجية والعربية في مختلف المستويات. وفي ضوء ما بينه هذا البحث من نتائج يمكننا أن نتقدم بهذه التوصيات:

أولاً: تأسيساً على نتائج الدراسة، التي أكدت تنامي الاتجاهات الوحدوية عند أفراد العينة ولاسيما تحقيق التكامل الخليجي، توصي الدراسة بتعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب دول مجلس التعاون في مختلف المجالات. ويتوجب خلال المرحلة المقبلة البحث عن قنوات ومجالات جديدة

لتعزيز شبكة المصالح لتغطي كافة الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والتعليمية، وأن يأخذ التعاون الخليجي حقه كاملاً خلال الأعوام المقبلة، وأن تمنح هذه المنطقة فسحة من الهدوء السياسي والاستقرار الإقليمي للوقوف على أرضية صلبة تستند إلى شبكة واسعة من المصالح المترابطة تعزز التكامل وتدعم الاندماج.

ثانياً: تأسيساً على نتائج الدراسة، التي تؤكد الحضور الكبير لمشاعر التضامن الخليجي عند الطلاب الجامعيين، توصي الدراسة بتأكيد معالم هذا التوجه في مختلف المستويات التربوية والاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: توجيه وتشجيع الطلبة من خلال القنوات الإعلامية أو الأكاديمية على القراءة والاطلاع على الإصدارات الحديثة التي تتعلق بمفاهيم الوحدة الخليجية والعربية والتضامن الإسلامي كي يكون هؤلاء الشباب على وعي بمجريات الأمور المحيطة بهم ومتنبهين لها.

رابعاً: توصي الدراسة بإجراء دراسات واسعة سواء في المجتمع الكويتي أو المجتمعات الخليجية والعربية لتحديد طبيعة الاتجاهات والقيم الوحدوية في مستوياتها العربية والإقليمية والإسلامية نظراً لأهمية هذه القضية وخطورتها في عصر العولمة والزحف الحضاري الغربي في المنطقة ●

*أستاذ علم الاجتماع التربوي في جامعتي الكويت ودمشق

مراجع الدراسة:

- أحمد برقاوي، المشروع القومي وإشكالية الدولة القطرية، إبداع، عدد ١١، نوفمبر، ١٩٩٨، (ص ٧ - ١٥).
- أمين عواد المشابقة، شملان يوسف العيسى، مازن غرايبة، الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١١٨، السنة ٣١، يوليو، ٢٠٠٥، (ص٤٣-٨١).
- جمال السويدي وشملان ا لعيسى، اتجاهات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد ٤٣، خريف/ شتاء ١٩٩١، (ص ١٠٧-١٣٣).
- حازم صاغية، وداع العروبة، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩.
- خلدون حسن النقيب، المشكل التربوي والثورة الصامتة، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، العدد ١٩، يوليو، ١٩٩٣ ص (١٣-١٥).
- سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١.
- سعيد بلغربي، مصريون: نحن لسنا عرباً، والعربية ليست لغتنا الأم، ٠٨ديسمبر ٢٠٠٧، موقع دروب الإلكتروني، http: //www.doroob.com?p=٢٣٧١٧
- علي أسعد وطفة، الأبعاد القومية والاجتماعية للطموحات السياسية عند عينة من طلاب جامعة دمشق، مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد ٢٩، أكتوبر /ديسمبر، ٢٠٠٠، (ص ٢٠٦ - ٢٤٧)
- علي أسعد وطفة، السياسات التربوية في الوطن العربي: شعارات قومية وممارسات قطرية، مجلة الفكر العربي المعاصر، عدد ٩، خريف ١٩٩٧.
- محمد جواد رضا، العرب في القرن الحادي والعشرين: تربية ماضوية وتحديات غير قابلة للتنبؤ، المستقبل العربي، السنة العشرون، العدد ٢٣٠، إبريل، ١٩٩٨، (ص ٤٧-٦٣).
- المعهد التربوي للتخطيط في الكويت، وثيقة تعليم الأمة العربية في القرن العشرين، الكارثة والأمل، التقرير التلخيصي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، تحرير سعد الدين إبراهيم، القاهرة، ١٨ ٣٠- إبريل ١٩٩٢.

الهوامش:

١ - هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٧ دولة، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢ م، لكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي.

٢ - جمال السويدي وشملان العيسى، اتجاهات طلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد التاسع عشر، العدد ٣، عدد، ١٩٩١.

٣ صبحي غندور، العروبة والمتغيرات القادمة، أخبار الشرق، ٢٦ فبراير ٢٠٠٩.

٤ - انظر حازم صاغية، وداع العروبة، الساقي، بيروت، ١٩٩٩.

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية

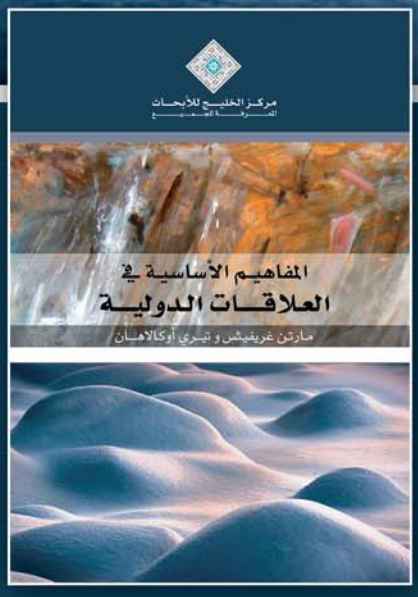

تمثل العلاقات الدولية مجالاً بحثياً أكاديمياً للجذور والمحصلات الخاصة بعالم منقسم إلى دول مختلفة. وتعد العلاقات الدولية من خلال هذا التعريف مجالاً شاسعاً، إذ تضم مجموعة منوعة من الحقول الفرعية، مثل فن الدبلوماسية، وتحليل السياسات الخارجية، والسياسات المقارنة، وعلم الاجتماع التاريخي، والاقتصاد السياسي العالمي، والدراسات الاستراتيجية والعسكرية، ونظرية السياسة الدولية...

يتناول هذا الكتاب ١٥٠ مفهوماً أساسياً من مفاهيم العلاقات الدولية؛ لذا فهو يعد كتاباً شاملاً ودليلاً مرجعياً ومتابعاً للحدث بالنسبة إلى كل من يهتم بالعلاقات الدولية والموضوعات المهمة ذات الصلة.

ويتضمن الكتاب إشارات إلى كثير من الكتب والدراسات والمطالعات الحيوية المهمة في موضوع العلاقات الدولية، كما يقدم قائمة فريدة في نوعها لمواقع شبكة الانترنت الخاصة بهذا الموضوع؛ وهو مرجع سهل الفهم والمتابعة، وهو يمثل دليلاً قيّماً في مجال يشهد توسعاً شديداً؛ لذا فهو يعد الكتاب المثالي بالنسبة إلى الباحثين والطلاب والقراء غير المتخصصين على السواء.

دور التكامل السياسي والاقتصادي في تحقيق أهداف دول مجلس التعاون

في أكثر جغرافيات العالم نجد الكثير من الفئات البشرية والتجمعات السكانية تجتمع وتشترك في مضامين حياتية وثقافية واحدة، وتتشابك في تنوعها الديموغرافي والبشري داخل أطر من علاقات النسب والقربى والصلات العائلية، وتتوحد في فضائها العام ضمن ثقافة التاريخ والإرث الاجتماعي، وتقارب خصائص الحياة وتفاصيلها سواء في العادات والتقاليد والمفاهيم، أو في الهموم والآمال والتطلعات، أو مصائر العيش والمستقبل.

د. قاسم شاكر الفلاحي *

لقد عجزت هذه الشعوب وتلك التجمعات السكانية عن أن تصنع لنفسها واقعاً مبهراً من التضامن والعيش المشترك والدخول في مواجهة واحدة مع التحديات التنموية ومعوقات التكامل والبناء الفكري والثقافي والاقتصادي، وصياغة عقل إنسانها صياغة تمكّنه من العبور إلى الحداثة واستيعاب المعرفة وامتلاك أدوات الدخول في إبهارات المنجز الحضاري المتفوق، لتكون قادرة على تحصين أمنها واستقرارها وثرواتها من عبث المتآمرين والخصوم والمؤامرات، وحماية الجغرافيا والتاريخ من كل محاولات الاستهداف الشرس الذي يحمل في نواياه طمس الهوية واغتيال الانتماء.

إن دول الخليج العربية وحدها قفزت فوق مفاهيم التقوقع داخل تجمعاتها السكانية، وتماهت مع تطلعات وآمال وطموحات شعوبها، فأقامت كياناً متماسكاً قوياً، وتوجه قادتها بحكمة رجال الصحراء وقيمها ونقائها إلى الاهتمام بالتحديث والتطوير، وتوطين المعرفة، والاتجاه إلى الإنسان كثروة ضخمة ورصيد حقيقي للتنمية، وإعداده صانع حضارة ومنتج وعي ومعرفة، فقام مجلس التعاون الخليجي الذي يقدم التلاحم بين الشعوب الخليجية وصهرها في قالب مواجهة الهموم والهواجس والتحديات.

لقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي خلال الـ٢٩ عاماً الماضية العديد من الإنجازات في كافة المجالات، وستظل ذكرى قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٨١م راسخة في أذهان أبناء دول المجلس وعالقة في ذاكرة التاريخ. وقد تحقق للمسيرة المباركة وهي تقترب من إكمال عقدها الثالث، إنجاز العديد من المشاريع المشتركة، إضافة إلى التنسيق والتعاون والتكامل في كافة المجالات، وسط تطلعات وآمال مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق المزيد من الإنجازات في كافة المجالات.

وسعى قادة دول مجلس التعاون من خلال لقاءاتهم ومشاوراتهم المستمرة إلى تثبيت قواعد كيان مجلس التعاون وتقوية دعائمه لتحقيق طموحات وتطلعات شعوبه ومواطنيه، وذلك من خلال تعميق مسيرة مجلس التعاون الخيرة والتنسيق في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية والعلمية والإعلامية والبيئية والرياضية وغيرها. ومن أبرز مسارات العمل الخليجي المشترك، تأتي الاتفاقية الاقتصادية لعام ٢٠٠١، التي نصت ديباجتها على أن الهدف تحقيق مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال وضع برنامج للعمل الاقتصادي المشترك في مرحلته الجديدة في إطار زمني محدد، وانسجاماً مع متطلبات المرحلة الجديدة من العمل المشترك تخصص الاتفاقية الفصول الثلاثة الأولى منها للاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي والاقتصادي، وهي مشاريع تكاملية واندماجية طموحة دفعت مجلس التعاون خطوات واسعة إلى الأمام، وأحدثت نقلة نوعية في طبيعة أعماله وإنجازاته، كما تمثل الاتفاقية الاقتصادية بوابة واسعة دخلت منها مسيرة

الاتحاد الجمركي لدول المجلس أسهم بشكل واضح في زيادة التبادل التجاري فيما بينها

المجلس إلى مرحلة متقدمة من التكامل والاندماج بمنهاج وبرنامج يحققان أهداف هذه المرحلة.

ولم يقتصر التكامل والاندماج بين دول المجلس على الجوانب الاقتصادية فقط، فهناك قرارات عدة مهمة في مجالات أخرى أسهمت، بشكل أو آخر، في الدفع نحو المرحلة الجديدة في مسيرة مجلس التعاون، منها على سبيل المثال إقرار المجلس الأعلى لاتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس في ديسمبر ٢٠٠٠، واتفاقية دول مجلس التعاون لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٢، والتي تمثل خطوة جماعية مهمة من دول المجلس لمواجهة الإرهاب. كذلك ما تحقق مؤخراً مثل تدشين مشروع الربط الكهربائي في ديسمبر الماضي، وتأسيس هيئة التقييس وإنشاء الأمانة الفنية لمكافحة الإغراق وغير ذلك. وفي مجال التعليم والتعاون العلمي، هناك الخطة المشتركة لتطوير التعليم، ومشروع استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في دول المجلس. أما التعاون في مجال الموارد البشرية فتم تحقيق بعض أهم الإنجازات التي منها المساواة في مجال العمل في القطاعين الحكومي والأهلي والمساواة في التقاعد والتأمين الاجتماعي، ومد الحماية التأمينية لمواطني دول المجلس العاملين في الدول الأعضاء الأخرى.

الإنجازات السياسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:

أسهم التجانس بين دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، سلطنة عمان، قطر، والكويت) في تمكين مجلس التعاون من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية، وسياسات ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة كل دولة على أراضيها ومواردها، واعتماد مبدأ الحوار السلمي وسيلة لفض المنازعات، الأمر الذي أعطى مجلس التعاون قدراً كبيراً من المصداقية بوصفه منظمة دولية فاعلة في هذه المنطقة الحيوية للعالم بأسره.

وتركزت أهم الأهداف السياسية الاستراتيجية للمجلس في صياغة مواقف مشتركة موحدة تجاه القضايا السياسية، التي تهم دول مجلس التعاون في الأطر الإقليمية والعربية والدولية، والتعامل كتجمع مع العالم في إطار الأسس والمرتكزات القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة، وبما يصون مصالح دول المجلس ويعزز أمنها واستقرارها ورضا شعوبها.

وتعرض وكالة الأنباء السعودية في التقرير التالي بمناسبة مرور الذكرى التاسعة والعشرين لإنشاء المجلس والتي صادفت الثلاثاء الخامس والعشرين من مايو ٢٠١٠ م، الإنجازات السياسية التي حققها المجلس.

وكان قد أعلن عن ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الخامس والعشرين من شهر مايو عام ١٩٨١م تجسيداً لما بين الدول الأعضاء من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة متشابهة، أساسها وحدة التراث والانتماء والعقيدة والمصالح المشتركة، واقتناعاً بأن التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها تخدم الأهداف السامية

للأمة العربية. وخلال عقد الثمانينات تلخصت أهم أهداف مجلس التعاون السياسية والاستراتيجية في الحفاظ على أمن دول المجلس واستقرارها من خلال التصدي لمُسببات عدم الاستقرار ومصادر الخطر التي تمثلت بشكل أساسي ومُباشر في الحرب العراقية- الإيرانية، الأمر الذي تطلب تحركاً جماعياً لدول مجلس التعاون للحيلولة دون انتشار رقعة تلك الحرب.

وفي الإطار العربي، كان التحرك الخليجي من خلال اللجنة السباعية التي شكلت بغرض الوصول إلى وقف إطلاق النار. أما على المستوى الدولي، فقد أسهمت الجهود السياسية لدول المجلس في تسليط الضوء على الحرب والاهتمام بإيجاد حل لها، وأثمرت تلك الجهود عن صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٤٠، في أكتوبر ١٩٨٣، الذي دعا إلى وقف العمليات العسكرية في الخليج وعدم التعرض للسفن والمنشآت الاقتصادية والموانئ. ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم ٥٥٢، في يونيو ١٩٨٤، استجابة لشكوى قدمتها دول المجلس ضد الاعتداءات على السفن التجارية من وإلى موانئ المملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وأكد القرار حق حرية الملاحة في المياه الدولية والطرق البحرية من وإلى موانئ ومنشآت الدول الساحلية التي ليست طرفاً في الأعمال الحربية. كما كان لدول المجلس إسهامها الفاعل في استصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في يوليو ١٩٨٧، ذلك القرار التاريخي والذي أدى قبوله لاحقاً من الطرفين إلى وضع نهاية لتلك الحرب المدمرة.

وفي ما يتصل بالعلاقات مع إيران شكّل الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) منذ نوفمبر ١٩٧١، عامل قلق عميق أعاق إلى حد كبير إمكانية توسيع العلاقات بين دول المجلس وإيران، وظل موضوع الجزر الثلاث بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس الأعلى والمجلس الوزاري منذ عام ١٩٩٢، وساندت دول المجلس موقف دولة الإمارات العربية المتحدة من قضية الجزر، وطالبت إيران بإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية، والدخول في مفاوضات مباشرة مع دولة الإمارات حول قضية الجزر الثلاث المحتلة أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

وعملت دول المجلس على وضع إطار جماعي للعلاقات، حيث تبنى مجلس التعاون أسساً ثابتة ومشتركة للتعامل مع إيران، ترتكز على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، ورفض سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة. كما حث المجلس على تفعيل الحوار الودي والاتصالات الثنائية والزيارات المتبادلة مع إيران على مختلف المستويات، مما أسفر عن توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية ومذكرات وبروتوكولات التفاهم التي شملت الجوانب الاقتصادية والأمنية. وناشدت دول المجلس إيران، عبر البيانات الختامية والصحفية المتعاقبة الصادرة عن المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، الاستجابة لمبادرة دول مجلس التعاون ودولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية احتلال إيران للجزر الثلاث بالوسائل السلمية.

وفي مجال دعم القضية الفلسطينية وعملية السلام، كانت مواقف دول المجلس واضحة منذ تأسيسه تجاه القضية الفلسطينية وعملية السلام المتمثلة في دعمها حقوق الشعب الفلسطيني، ورفض واستنكار السياسات والإجراءات العدائية ضده، وبذل المساعي والجهود لإيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي- الإسرائيلي.

وانطلاقاً من تأييدها للسلام في الشرق الأوسط كخيار استراتيجي عربي، أيدت دول المجلس المبادرات الرامية إلى إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي- الإسرائيلي، بل إن إحدى دول مجلس التعاون وهي المملكة العربية السعودية، تقدمت بمبادرتين لإيجاد حل لهذا النزاع في عام ١٩٨١ ولاحقاً في عام ٢٠٠٢. كما شاركت دول المجلس ممثلة بالأمين العام في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١م.

حققت دول مجلس التعاون خلال 29 عاماً العديد من الإنجازات في كافة المجالات

وتتمسك دول مجلس التعاون بمبادرة السلام العربية، التي أقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢. وأكدت قمة الرياض، التي عقدت في مارس ٢٠٠٧، على تمسك كافة الدول بالمبادرة وتفعيلها كأساس لأي تحرك يهدف إلى تحقيق السلام العادل والشامل في إطار الشرعية الدولية، انطلاقاً من القناعة بأن السلام خيار استراتيجي للأمة العربية. كما رحبت دول المجلس بخطة (خريطة الطريق)، التي تنص على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، والتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية، وتنفيذ الالتزامات التي بنيت على أساس مؤتمر مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الشرعية الدولية. كما ساندت دول مجلس التعاون جهود اللجنة الرباعية الدولية، راعية عملية السلام، والمجتمع الدولي لتنفيذ خطة خريطة الطريق بالتوافق مع أسس مبادرة السلام العربية.

إعلان السوق الخليجية المشتركة

جاءت السوق الخليجية المشتركة التي أعلن قيامها قادة دول مجلس التعاون في الدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى والتي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة في ديسمبر ٢٠٠٧م وصدر إعلان الدوحة بهذا الشأن، لتعلن بداية عهد جديد من التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون يقوم على مبدأ المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في كافة المجالات الاقتصادية.

وتأتي السوق الخليجية المشتركة خطوة رئيسية في مسيرة هذا

مقال araa@araa.net

أسهم التجانس بين دول مجلس التعاون في تمكينها من تبني مواقف موحدة تجاه القضايا السياسية

التكامل بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي الذي تم الإعلان عن قيامه في الدوحة (يناير ٢٠٠٣)، إضافة إلى تبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الشاملة والتنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

وكان قادة دول المجلس قد أقروا مبدأ السوق الخليجية المشتركة في قمة مسقط عام ٢٠٠١م، كما أقر المجلس الأعلى في قمة الدوحة عام ٢٠٠٢م البرنامج الزمني لقيام السوق الخليجية المشتركة، ونصّ على استكمال متطلباتها قبل نهاية عام ٢٠٠٧م.

وتكمن أهمية السوق الخليجية المشتركة في أنها تركز على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي، وتقوم على مبدأ مهم وهو أن يتمتع مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون مثل الشركات والمؤسسات الخليجية بالمعاملة الوطنية في أية دولة من الدول الأعضاء، وتتوفر لهم كل المزايا التي تمنح للمواطنين في كافة المجالات الاقتصادية.

وتشمل السوق الخليجية المشتركة عشرة مسارات حددتها الاتفاقية الاقتصادية وهي: التنقل والإقامة والعمل في القطاعات الحكومية والأهلية والتأمين الاجتماعي والتقاعد وممارسة المهن والحرف ومزاولة كل الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية وتملك العقار وتنقل رؤوس الأموال والمعاملة الضريبية وتداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات والاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

وتعزيزاً للتكامل الاقتصادي بين دول المجلس واستكمال مراحله وتنفيذاً للبرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة المقر من المجلس الأعلى في قمة مسقط في ديسمبر ٢٠٠١م، اعتمد المجلس في دورته التاسعة والعشرين التي عقدت في مسقط نهاية ديسمبر ٢٠٠٨م اتفاقية الاتحاد النقدي المتضمنة الأطر التشريعية والمؤسسية له، كما اعتمد النظام الأساسي للمجلس النقدي.

وفي الاجتماع التشاوري الحادي عشر لقادة دول المجلس، الذي عقد في الرياض في العاشر من شهر جمادى الأولى ١٤٣٠هـ الموافق ٥مايو ٢٠٠٩م اتفق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وإخوانه قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون الخليجي على أن تكون مدينة الرياض مقراً لمجلس النقد الخليجي.

وتطبيقاً لمبدأ المساواة في المعاملة في المسارات العشرة التي حددتها الاتفاقية الاقتصادية، فإن ممارسة المهن الحرة والحرف والأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية أصبحت مفتوحة أمام مواطني دول المجلس على قدم المساواة. وقد كان آخر تلك الأنشطة التي تم الاتفاق على جعلها متاحة لمواطني دول المجلس تجارة التجزئة والجملة، حيث أزالت قمة الدوحة الأخيرة القيود التي كانت سائدة مثل اشتراط الشريك المحلي وإقامة المواطن في البلد مقر النشاط والاقتصار على فرع واحد إلى غير ذلك من القيود التي كانت موجودة في بعض دول المجلس، ويتم التنفيذ داخل كل دولة من الدول الأعضاء حسب إجراءاتها الدستورية والقانونية، وتقوم بالتنفيذ الأجهزة الحكومية المختلفة المختصة بمجالات السوق العشرة.

وفي ما يتعلق بالمتابعة والتقييم فإن الأمانة العامة للمجلس ولجنة السوق الخليجية المشتركة ولجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الأخرى المختصة تتابع التنفيذ السليم وترفع تقارير دورية للمجالس الوزارية وقادة دول المجلس عن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة.

كما أن تسهيل التبادل التجاري في السلع لا يتم من خلال آليات السوق المشتركة، بل من خلال آليات الاتحاد الجمركي لدول المجلس الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنوات عدة، فالاتحاد الجمركي يعني بشكل رئيسي تسهيل تنقل السلع بين دول المجلس وتبسيط إجراءات التبادل التجاري مع العالم الخارجي، في حين تعنى السوق الخليجية المشتركة بتنقل الأفراد والخدمات والاستثمار وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي بشكل عام.

ويعد نجاح الاتحاد الجمركي عاملاً معززاً للسوق الخليجية المشتركة، حيث يسهل تنقل السلع اللازمة لعمل الشركات والمؤسسات التي يتطلب عملها توفر السلع خاصة تلك التي تعمل في المجال الصناعي والتجاري، إلا أن تأثير الاتحاد الجمركي محدود في نشاط الشركات والمؤسسات الخدمية التي لا تتطلب انتقال السلع بين دول المجلس مثل تلك الشركات العاملة في مجال السياحة والعقار والصحة والتعليم.

وعلى الرغم من وجود بعض العقبات في سبيل استكمال كافة متطلبات الاتحاد الجمركي إلا أن الاتحاد الجمركي لدول المجلس أسهم بشكل واضح في زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس، حيث زادت التجارة البينية من ٢٠ مليار دولار عند انطلاقة الاتحاد الجمركي في يناير ٢٠٠٣م إلى ٦٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨م بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي ٢٧ في المائة، ويعود ذلك إلى تبسيط الإجراءات

تكمن أهمية السوق الخليجية المشتركة في أنها تركز على المواطنة الخليجية اقتصادياً

الجمركية وتوحيد أنظمة الجمارك وإلغاء الرسوم الجمركية بين دول المجلس وتوحيد التعرفة الجمركية مع العالم الخارجي، كما يتم العمل على تذليل ما تبقى من معوقات في التبادل التجاري بين دول المجلس وذلك باستكمال ما تبقى من متطلبات الاتحاد الجمركي وهي (الوكالات والحماية الجمركية لبعض السلع وآلية تحصيل وإعادة توزيع الإيرادات الجمركية)، حيث وجه قادة دول المجلس في قمتهم الأخيرة في الكويت بإزالة كافة العقبات والمعوقات التي تعترض سير الاتحاد الجمركي.

ولا تتطلب السوق الخليجية المشتركة لتحقيق مبدأ السوق، الذي يقوم على المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في المجال الاقتصادي في ظل تفاوت القوانين بين دول المجلس في بعض المجالات، تماثل القوانين في دول المجلس، إذ إن ما تنص عليه قواعد السوق المشتركة هو منح المعاملة الوطنية لكافة دول المجلس، أي معاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة نفسها مقر النشاط، بمعنى أن النظم والقوانين التي تطبقها كل دولة على مواطنيها تنطبق على مواطني دول المجلس، كما لا تتطلب أن تكون القوانين نفسها متماثلة بين دول المجلس، وذلك استجابة لتطلعات وآمال مواطني دول المجلس في تحقيق المواطنة الخليجية، إضافة إلى تعزيز اقتصادات دول المجلس في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية وما تتطلبه من تكامل أوثق يقوي موقفها التفاوضي وقدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

وقد أدركت دول المجلس أن من أهم شروط تحقيق التكامل فيما بينها هو تبني سياسات عملية وأهداف واقعية متدرجة، كما حرصت على الربط بين تحديد الأهداف المستقبلية ووضع البرامج العملية لتحقيقها وبناء المؤسسات القادرة على ذلك.

وبهدف ترجمة الأهداف المعلنة إلى وقائع ملموسة اتفقت دول المجلس على عدد من الخطوات التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة، حيث تمت إقامة منطقة التجارة الحرة في عام ١٩٨٣ ثم الاتحاد الجمركي في الأول من يناير ٢٠٠٣م ثم السوق الخليجية المشتركة في ديسمبر ٢٠٠٧م.

وعدّ الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية إعلان قيام السوق الخليجية المشتركة بداية عهد جديد من التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون يقوم على مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس بحيث يتمتع مواطنو دول المجلس الطبيعيون والاعتباريون بالمعاملة الوطنية في أية دولة من الدول الأعضاء، ويحصلون على كل المزايا التي تُمنح للمواطنين في كافة مناحي النشاط الاقتصادية ●

*أستاذ مساعد في الجغرافيا الاقتصادية والموارد البشرية - رئيس قسم الدراسات الجغرافية - الجامعة المستنصرية - بغداد

التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون أداة فاعلة للاتحاد

تحاول هذه الورقة الكشف عن أهم الخطوات التي اتخذتها دول الخليج العربية بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ من أجل تدعيم علاقاتها الاقتصادية وصولاً إلى مرحلة من التكامل الذي سوف يُفضي حتماً إلى حالة من الاتحاد السياسي في عصر التكتلات الإقليمية الكبرى والقائمة على أساس المصالح الاقتصادية.

علاء عبدالرزاق *

لقد أضحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي بين الدول هدفاً استراتيجياً وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تهتم كثيراً بالكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية.

وتُصنف اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ضمن اقتصادات الدول النامية رغم أنها تدخل في إطار الاقتصادات النفطية التي تتميز بدرجة عالية من الطاقة التمويلية وارتفاع متوسط دخل الفرد فيها. ولما كان النفط من أهم مصادر دخل دول المجلس، فإنه من البديهي أن يعتمد أداء الاقتصاد الكلي على ما يتعرض إليه قطاع النفط من تغيرات، وقد أدركت هذه الدول الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط، لذلك اتجهت إلى محاولة تنويع مصادر الدخل وبالتالي تنويع الصادرات من أجل التخفيف من تأثير العوامل الخارجية وتقلبات السوق العالمية.

وتعمل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي حالياً في ظل متغيرات اقتصادية عالمية متسارعة، وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى المحافظة على اقتصادات مستقرة وأسعار صرف ثابتة لعملائها وتخفيض معدلات التضخم فيها وتحقيق عائد مناسب للاستثمار بهدف جلب رؤوس الأموال، واستمرار بذل الجهود لحماية البيئة في المنطقة.

مستقبل الاستثمار في دول مجلس التعاون

من المتوقع أن يؤدي قيام سوق أوروبية موحدة ومنطقة اقتصادية أوروبية وعملة أوروبية موحدة (اليورو) إلى استقطاب المزيد من استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي إلى المنطقة الاقتصادية (الأوروبية)، ويؤكد هذه التوقعات الارتفاع المتوقع للعائدات النفطية لدول المجلس خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ورغبة دول المجلس في توفير قدر أكبر من التنويع الجغرافي لاستثماراتها.

ويرى المسؤولون في مقر السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل أنه ليس من المؤكد أن تكون الاستثمارات الأوروبية في دول مجلس التعاون الخليجي بنفس ديناميكية استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في أوروبا، حيث إن دول المجلس تمثل من حيث طاقتها السوقية (من ناحية إجمالي ناتجها القومي) نسبة ضئيلة من طاقات المنطقة الاقتصادية الأوروبية، لكن من المتوقع أن يؤدي اعتماد وحدة النقد الأوروبية (اليورو) عملة أوروبية موحدة إلى تعزيز التعاون القائم بين البنك المركزي الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وستجد دول المجلس نفسها أمام إغراء الاحتفاظ بجزء من احتياطيها من هذه

دول الخليج أدركت الخطورة التي تكمن في الاعتماد على سلعة استراتيجية واحدة مثل النفط

العملة (اليورو) لكن كيف يرى الاقتصاديون مستقبل الاستثمار الأوروبي في دول مجلس التعاون الخليجي رداً على هذا السؤال في السوق الأوروبية اليوم هناك رأيان:

الرأي الأول: ينادي بضرورة تعزيز الاستثمارات في دول مجلس التعاون الخليجي وتدعيمها في المستقبل، وعدم ترك أي فراغ أمام المنافسين من جهة، وزيادة حجم الاستثمار من أجل الحصول على حصص أكبر من سوق دول المجلس والتي تشهد حالياً طفرة لم يسبق لها مثيل من جهة أخرى.

الرأي الثاني: ينصح بضرورة الاكتفاء بحجم الاستثمار الحالي وعدم زيادته والتوجه نحو أسواق أخرى كأسواق دول أوروبا الشرقية؟.؟ ويبرر أصحاب هذا الرأي وجهة نظرهم بالتأكيد على أن أسواق دول المجلس صعبة المراس بالنسبة للمستثمرين الأوروبيين الذين مهما حاولوا فإنهم لن يتمكنوا من الحصول على حصة أكبر من تلك التي حصلوا عليها في السابق.

ومن المتوقع أن تواصل الطاقة وخاصة النفط هيمنتها على جزء كبير من النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي وعلاقاتها الاقتصادية، ورغم ذلك فإن دول المجلس تسعى إلى تنويع الاقتصاد الخليجي باتجاه التصنيع الذي يسهم بتقليص أهمية النفط في الناتج القومي الإقليمي. وقد برزت الصناعة في هذه المجموعة من الدول كقطاع ديناميكي متطور، ومن المتوقع أن تشهد نمواً متسارعاً خلال فترة التسعينات ومع مطلع القرن المقبل.

> نأمل أن يكون الاتحاد الخليجي التجربة الأنجح في مسيرة العمل العربي المشترك

الدور الجديد في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون

إن قيام الهيكل الإنتاجي المتنوع في إطار الجهود التنموية المبذولة لتنويع مصادر الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي حول تطوير الصناعات البتروكيماوية وإقامة صناعات ثانوية وخفيفة مترادفة مشتقة من الصناعات الأساسية التي ازدهرت بالمجمعات الصناعية الفخمة والتي أنشأتها حكومات هذه الدول، سيجعل هذا القطاع مميزاً ورائداً في التصدير، كما ستكون منتجاته منافسة أيضاً.

دور القطاع الخاص في تحقيق عملية التكامل الاقتصادي

وللقطاع الخاص دور مهم جداً في إنجاز عملية التنمية وخاصة في مجال التقدم الصناعي، كما أن للدولة دوراً رئيسياً في عملية التنمية الصناعية كداعم ومكمل ومشجع لجهود القطاع الخاص، حيث تشرف الدولة على استكشاف واستخراج واستغلال النفط والثروات المعدنية المختلفة، وتعمل على استكمال برامج المدن الصناعية والتجهيزات والمرافق الأساسية واستمرار مشاركتها في الاستثمار الصناعي للمشاريع الصناعية الأساسية، وتعليم وتدريب الأيدي العاملة وتأهيلها وتشجيعها على الانخراط بالعمل الصناعي، ورغم ذلك فإن القطاع الخاص يقوم أيضاً بدوره الرئيسي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المرحلة المقبلة والتوجه نحو توظيف وتشغيل العمال في مشاريعه المتنوعة.

سياسات دعم الصناعة وزيادة الصادرات الصناعية

لا بد من التأكيد على حقيقة جلية برزت خلال السنوات المنصرمة، وهي أن التصنيع في دول الخليج أسهم في تقليص الاعتماد على الواردات، وأدى إلى تنويع الصادرات وتوفير فرص العمل. أما بالنسبة للتوسع الصناعي في دول المجلس فقد تركز على المنتجات البتروكيماوية والتعدينية والهندسية بالدرجة الأولى بهدف التصدير.

وتركز السياسات الاقتصادية الهادفة إلى دعم الصناعة وزيادة الصادرات الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي على المحاور الرئيسية التالية:

١- إعادة هيكلة القطاع الصناعي في دول المجلس للاستفادة من الطاقات الفائضة وتعزيز الربحية والقدرة على التنافس.

٢- تنويع موارد تمويل الاستثمار في الصناعة للقطاع الخاص الخليجي.

٣- التوسع في برامج ترويج الصادرات والخدمات المالية في مجال التصدير.

٤-استحداث وكالات لتنمية الصادرات وتشجيعها.

٥- تطوير القدرات الذاتية لتنمية واستيعاب التكنولوجيا وتوطينها وإبداعها.

ومن المتوقع أن تجد المنتجات الصناعية الخليجية فرصاً جديدة للتصدير إلى دول أوروبا الشرقية بسبب تحولها إلى اقتصاد السوق، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حصة صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى تلك الأسواق.

المبادلات التجارية لدول مجلس التعاون

تستورد دول مجلس التعاون الخليجي سنوياً ما يزيد على١٥٠مليار دولار، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى في الاستيراد تليها دولة الإمارات العربية المتحدة. ويصل مجمل الاستيراد لدول المجلس إلى عشرات الملايين من الأطنان سنوياً معظمها يصل عن طريق البحر. ولا بد من الإشارة إلى أهمية تجارة إعادة التصدير، حيث تعد دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية وإيران من أهم الأسواق التي تتجه إليها البضائع المعاد تصديرها.

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون، وتنمو باطراد التجارة البينية بين دول مجلس التعاون

من المتوقع أن تجد المنتجات الصناعية الخليجية فرصاً جديدة للتصدير إلى دول أوروبا الشرقية

والمجموعة الأوروبية، ما جعل المجموعة الأوروبية أكبر شريك تجاري لدول المجلس. وقد أكد ابرهارد راين مدير شؤون دول الشرق الأوسط لدى السوق الأوروبية المشتركة في بروكسل أن مجلس التعاون الخليجي يعتبر أهم الشركاء التجاريين للمجموعة الأوروبية.

وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المتوقع أن يزداد حجم الواردات الأمريكية من نفط دول مجلس التعاون.

والملاحظ أن دول الخليج تعمل منذ فترة طويلة لتصبح اقتصاداتها أكثر اعتماداً على النفس بدلاً من الاعتماد الرئيسي على موارد النفط. وهي بذلك تسعى إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى المنطقة بصورة متواصلة.

وبذلك فإن دول الخليج تعمل على القيام بدور جديد في التجارة الدولية في ظل هذه المتغيرات، وتسعى لتصبح مركزاً رئيسياً للتجارة الدولية في المنطقة، وعلى وجه الخصوص في مجال التجارة بين شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. كما أن الوضع الجغرافي المميز للخليج يمنح هذه الدول فرصاً كبيرة لتحقيق ذلك.

السوق الخليجية المشتركة

يأتي الإعلان عن إنشاء السوق الخليجية المشتركة، في قمة دول مجلس التعاون في العاصمة القطرية الدوحة ٢٠٠٧، خطوة مهمة على طريق تفعيل التكامل الاقتصادي المنشود بين دول مجلس التعاون، لاسيما أن تحقيق حلم السوق المشتركة على أرض الواقع يلبي تطلعات وآمال دول المجلس المتعلقة بتفعيل المواطنة الخليجية سواء في التنقل أو العمل أو التعليم أو الخدمات الاجتماعية، فضلاً عن أن إنشاء السوق المشتركة من شأنه أن يعزز دور مجلس التعاون وقدراته التفاوضية، في ظل التطورات والتكتلات الاقتصادية العالمية، بما يعود بالنفع على مواطني دول المجلس مستفيدين من حجم النتائج الإيجابية التي تحققت، وخاصة ارتفاع حجم التجارة البينية بين دول المجلس من١٢.٢١٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٣٣.٩٤٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥.

تدابير وخطوات لتهيئة الأمور من أجل إنشاء السوق

كانت دول مجلس التعاون قد اتخذت خلال السنوات الماضية العديد من التدابير والخطوات لتهيئة الأمور من أجل إنشاء السوق المشتركة، ومن أبرزها السماح لجميع مواطني الدول الأعضاء في المجلس بتملك العقار والأسهم ومزاولة الأنشطة التجارية واتباع الدول الأعضاء في المجلس السياسات والأنظمة الموحدة في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والمالية والنقدية، فضلاً عن بدء العمل بالاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون اعتباراً من مارس ٢٠٠٥ بعد أن قامت دول المجلس بتعديل الرسوم الجمركية الحالية تدريجياً أو دفعة واحدة لتصبح بواقع ٥,٥ في المائة على السلع الأساسية و٧,٥ في المائة على بقية السلع وذلك طبقاً لتصنيف السلع. كما اعتمد المجلس الأعلى النظام الموحد للجمارك لدول المجلس والعمل به بشكل استرشادي لمدة عام على أن تتم مراجعة النظام في ضوء ملاحظات الدول الأعضاء عليه تمهيداً للعمل به بشكل إلزامي كافة إدارات الجمارك في الدول الأعضاء.

واتخذ المجلس عدداً من الإجراءات لتفعيل مشروع العملة الموحدة في ظل الارتباط المباشر بين تحقيق السوق المشتركة وإقامة الاتحاد النقدي، إذ وجّه المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في القمة التي عرفت باسم (قمة جابر) بالرياض في ديسمبر٢٠٠٦ باستكمال خطوات إقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة وفق البرنامج الزمني المقر في قمة مسقط عام ٢٠٠١، كما وجّه بتكثيف الجهود للوصول إلى اتفاق على الأنظمة والوثائق اللازمة لإقامته في موعده المحدد.

إن الإنجازات التي حققها مجلس التعاون الخليجي خلال مسيرته التي انطلقت منذ ما يزيد على ربع قرن قد أرست قواعد وأسساً متينة للمجلس تؤهله للانطلاق نحو استكمال المسيرة وتحقيق طموحات وتطلعات مواطني دول المجلس في مختلف المجالات، الأمر الذي يعطي قدراً كبيراً من التفاؤل بتفعيل التكامل الاقتصادي الخليجي على أسس واقعية وتحقيق السوق الخليجية المشتركة التي تعد أحد أهم الطموحات التي يسعى إلى تحقيقها المجلس، في الوقت ذاته الذي يشكل مثل هذا المسعى هدفاً يصبو إليه مواطنو بلدان الدول الأعضاء في مجلس التعاون. وبطبيعة الحال فإن السوق الخليجية المشتركة سوف تكون بمثابة المدماك الأول في تأسيس اتحاد خليجي واعد نأمل بأن يكون التجربة الأنجح في مسيرة العمل العربي المشترك ●

*أستاذ علوم سياسية - جامعة بغداد

البرنامج النووي الإيراني وخطوط أوباما الحمر

استمعنا باهتمام في منطقة الخليج العربي وعموم العالم العربي إلى خطاب الرئيس الأمريكي في الرابع من فبراير الماضي أمام اللجنة الأمريكية - الإسرائيلية للعلاقات العامة (ايباك)، إذ تمثل هذه المؤسسة أهم وأقوى جماعة ضغط يهودية - إسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية.

د. مصطفى العاني *

أوباما قدم تعهداً غير قابل للمساومة بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي

خلال الثلاثين سنة الماضية حرص الرؤساء الأمريكيون على حضور المؤتمر السنوي للمؤسسة، وإلقاء خطاب مطول أمام مؤتمرها. وقد جرت العادة أن تكون خطابات الرؤساء الأمريكيين أمام المؤتمر السنوي لـ «ايباك» من أهم الخطب لنا كعرب لكونها مخصصة في الغالب مناسبة يحدد الرئيس خلالها معالم السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وفي خطابه الأخير، تناول الرئيس الأمريكي باراك أوباما قضايا شرق أوسطية متعددة، لكن الجزء الأساسي من الخطاب تركز على قضية البرنامج النووي الإيراني. فقد وصف قضية الملف النووي الإيراني بأنها القضية التي تعشّش في تفكير الجميع، وأشار إلى قلقه الشخصي من الحديث الكثير الذي يدور الآن حول احتمالات الحرب ضد إيران، ووصف هذا الحديث بأنه (كلام غير منضبط)، ولا ينفع إلا مصالح الفئة الحاكمة في إيران، ويؤدي إلى إرباك في أسواق النفط العالمية وارتفاع غير ضروري للأسعار.

في الوقت نفسه ذكّر الرئيس الأمريكي بأن مبدأه في التعامل يقوم على الاستدلال بنصيحة الرئيس الأمريكي تيدي روزفلت التي تقول (احمل عصا غليظة، وتحدّث بلطف)، ونصح القيادة الإيرانية بأن تتفهم فلسفته هذه، وأشار إلى أنه بطبيعته يفضل السلام على الحرب، وأنه سيذهب إلى الحرب، من دون تردد، إذا جعلت الظروف والتوقيت من خيار الحرب خياراً ضرورياً. وأكد إيمانه بأنه لا يزال هناك هامش للوسائل الدبلوماسية المدعومة بالضغوط على النجاح في حل أزمة الملف النووي الإيراني، جازماً بأن التخمينات الأمريكية - الإسرائيلية تشير إلى أن إيران لم تمتلك السلاح النووي حتى اليوم، وأن مسيرة برنامجها النووي تخضع للتقييم الدوري من جانب الدولتين.

وقام الخطاب على تأكيدات متكررة أعلن من خلالها الرئيس

تعهداً غير قابل للتراجع أو المساومة بمنع إيران من امتلاك السلاح النووي، مؤكداً أنه يعني ما يقول، وأن كل الخيارات ستكون متوافرة، وأن كافة عناصر القوة الأمريكية سيتم تجنيدها وتوظيفها لتحقيق هذا التعهد، وأن هناك جهوداً عسكرية قائمة بهدف الاستعداد للتعامل مع حالة الطوارئ في هذا المضمار. وطلب من القيادات الإيرانية أن تتفهم أن سياسته في هذه القضية لن تقوم على العمل على (احتواء إيران النووية)، بل تقوم على (منع إيران من الحصول على سلاح نووي).

ملاحظات (عربية):

لكن الجديد والمهم في خطاب الرئيس الأمريكي من وجهة نظرنا كعرب هو:

أولاً: إن خطاب الرئيس أشار إلى حدوث تغيّر صريح في موقف الإدارة الأمريكية. ففي يوليو ٢٠١٠ صدر تصريح خطير عن وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أثار قلق الدول الخليجية، إذ تحدثت فيه عن استعداد الولايات المتحدة لتوفير (مظلة دفاعية)، وتعني هنا حماية أو (مظلة نووية)، لدول الخليج العربية في حال نجاح إيران في تطوير أسلحة نووية وامتلاكها. وقد فهم هذا التصريح بكونه إشارة إلى إمكان تعايش الولايات المتحدة مع إيران النووية، أو أن الولايات المتحدة تعتبر امتلاك إيران السلاح النووي أمراً حتمياً. لذا فإن سياسة الولايات المتحدة تقوم على أساس العمل على (احتواء) إيران النووية بدلاً من سياسة (المنع) من امتلاكها السلاح النووي، ولذلك جاء خطاب الرئيس ليصحح مسار السياسة الأمريكية، ويؤكد التزام الولايات المتحدة بمبدأ (المنع) لا مبدأ (الاحتواء).

ثانياً: اعترف الرئيس (بالحق السيادي) لدولة إسرائيل في اتخاذ قراراتها الذاتية بخصوص ما هو مطلوب ومبرر لحماية أمن الدولة، ونصح القيادات الإيرانية بعدم التشكيك في هذا الأمر. وعلى الرغم من أن الإشارة إلى هذا الموضوع كانت مقتضبة، فإن الرئيس أشار إلى احتمال قيام إسرائيل بمهاجمة منشآت البرنامج النووي الإيراني، بناء على حسابات إسرائيلية تخص أمن الدولة وسلامتها.

ثالثاً: إن الرئيس اعترف بأن امتلاك إيران السلاح النووي ستكون له تأثيرات سلبية وهدامة على سياسة منع الانتشار النووي الدولية، وأشار إلى (اليقين التام) بأن امتلاك إيران السلاح النووي سيقود إلى إجبار الدول الأخرى في المنطقة على تطوير السلاح النووي وامتلاكه، وهذا يعني انطلاق سباق تسلّح نووي إقليمي في منطقة تعد الأقل استقراراً في العالم.

رابعاً: ما هو مقلق وجدير بالاهتمام في خطاب الرئيس الأمريكي، كان حديثه عن (السلاح) النووي الإيراني، واحتمال حصول إيران عليه.

والمتعارف عليه لدى كل متخصص في هذا الأمر، أن قضية التسلّح النووي تأتي في شكلين أساسيين: الأول قيام الدولة بجهود تطوير، وعملية الإنتاج الفعلي للقنابل النووية، وامتلاكها الفعلي للسلاح النووي. والثاني هو عمل الدولة على تطوير السلاح النووي من دون إنتاج القنبلة النووية، وهذا ما يسمى امتلاك (القدرات) النووية العسكرية.

والفارق بين الخيارين أن الأول يضمن وجود (القنابل) النووية في مستودعاتها ومواقع الخزن جاهزة للاستخدام، وهو خيار (القنبلة في المستودع). أما الخيار الثاني فيضمن توافر كل القدرات وإنتاج الأجزاء المطلوبة لصناعة القنبلة من دون اتخاذ القرار بإنتاجها الفعلي، ويسمى هذا الخيار (القنبلة على الرف)، إذ يتم تركيب أجزائها وإنتاجها فعلياً في وقت الضرورة وخلال فترة قصيرة. وعملياً لا يوجد فارق كبير بين الخيارين. فامتلاك الدولة القدرات النووية العسكرية يعني قدرتها على امتلاك السلاح النووي في أي وقت تشاء. ويُظنّ أن إيران تسعى إلى تطوير الخيار الثاني المتمثل في (القدرات) النووية وتبنّيه، وليس الخيار الأول المتمثل في (القنبلة) الفعلية. إذ إن هدف إيران قد يكون ضمان امتلاك (القدرات) النووية وتجنب تصنيفها بأنها دولة نووية، أو كونها تمتلك السلاح النووي بشكل فعلي.

امتلاك إيران السلاح النووي ستكون له تأثيرات سلبية على سياسة منع الانتشار الدولية

وأشار أوباما في خطابه إلى (السلاح) النووي الإيراني خمس مرات، ولم يتناول أو يذكر أي إشارة إلى الاحتمال الثاني (القدرات) النووية. وانصبت تعهداته على (منع) إيران من امتلاك السلاح النووي، كما أشار إلى أن تسوية الأزمة تكون عبر تخلي القيادات الإيرانية عن هدف امتلاك (السلاح النووي).

والسؤال الحاسم هنا: هل إن الرئيس الأمريكي ركز اهتماماته وتعهداته على (السلاح) النووي بشكل متعمد، وأهمل قضية (القدرات) النووية، أم أن الأمر كان خطأ في استخدام المصطلحات المعتمَدة في هذا المجال؟ هذا سؤال سيبقى مطروحاً أمام الإدارة الأمريكية ويستوجب التوضيح ●

*مستشار أول ومدير برنامج دراسات الأمن والإرهاب – مركز الخليج للأبحاث

مصر وتونس تفقدان ثقة المستثمرين ودور محتمل لدول الخليج

تشهد دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حراكاً قوياً في أسواق المال منذ بدء (الربيع العربي)؛ فالمخاطر المالية في أسواق المنطقة أثرت في كل دولة بشكل منفرد. وتقدَّر حتى الآن الخسائر المالية، بحسب مجموعة التفكير السياسية (جيوبوليسيتي)، بـ ٥٦ مليار دولار أمريكي في المنطقة كلها. فقد عرفت بعض الدول تراجعاً حاداً في سعر العملة المحلية، فمثلاً تراجع قيمة الريال في اليمن أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع الغذائية ومواد البناء المستوردة مما أعاق معظم مشاريع البناء، وزاد أزمة البطالة القائمة أصلاً سوءاً.

نائل شحادة *

يحلل هذا المقال دولتين، هما مصر وتونس، شهدتا إسقاطاً لنظاميهما في عام ٢٠١١ من خلال النظر إلى تحركات سوق الأسهم المحلي (الذي غالباً ما يعكس بشكل جيد المشاعر المحلية في البلد) وانتشار مقايضات المخاطر الائتمانية (ما يعكس المشاعر الخارجية) للتوصل إلى فهم أفضل لحركات السوق، ثم سنتطرق إلى كيفية تأثر هاتين الدولتين، ودور دول مجلس التعاون الخليجي والفرص المتاحة لها نتيجة لذلك.

مع بداية الثورة في تونس في أواخر ديسمبر ٢٠١٠ وامتدادها في العام التالي، شهد سوق الأسهم في تونس هبوطاً ملحوظاً في العام التالي في السابع من يناير مترافقاً مع ارتفاعات حادة وقصيرة الأمد في منتصف فبراير حين استقال رئيس الوزراء، وفي منتصف مارس حين تم حل حزب الرئيس زين العابدين بن علي. وابتداءً من يونيو ارتفع المؤشر العام لبورصة تونس تدريجيّاً.

ومع أن سوق الأسهم المحلي ارتفع من جديد، وانعكس الأثر المباشر للأزمة التونسية على الاقتصاد المحلي مع خروج نسبة كبيرة من رأس المال الأجنبي من البلاد والعجز الحالي المتزايد وتراجع قيم الاستيراد والتصدير ونسبة نمو إجمالي ناتج محلي يقارب الصفر لعام ٢٠١١ متوقع بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، لكن التوقعات على المدى المتوسط إيجابية بعض الشيء مع نسبة نمو لإجمالي الناتج المحلي متوقع أن يبلغ ٣,٩ و٥,٢ في المائة للعامين التاليين وزيادة متناسبة في حجم التصدير.

ولدى مقارنة سعر صرف العملة بين الدينار التونسي واليورو ابتداءً من يناير، نلاحظ أن قيمة الأول تراجعت أمام اليورو، مع ارتفاع قصير الأمد من سبتمبر إلى نوفمبر. وبما أن معظم صادرات تونس موجهة للاتحاد الأوروبي، فمن الأفضل للبلاد أن تضمن عدم هبوط الدينار التونسي إلى حد كبير أمام اليورو لأن تكاليف الاستيراد ستتسبب بالتالي بأضرار كبيرة في اقتصاد هش أصلاً.

وبالنظر إلى انتشار مقايضات المخاطر الائتمانية في تونس، فلن يكون من المفاجئ أن نرى ارتفاع سعر التأمين على سندات تونس إثر أنشطة الثورة. لكن في إطار المعايير الدولية، لا تزال هذه الانتشارات متدنية بعض الشيء. ففي مطلع ديسمبر ٢٠١١، كان المستثمر بعشرة ملايين دولار يتكلّف ٢٧٥ ألفاً للتأمين من العجز في تونس، فيما كان يتكلف المستثمر بعشرة ملايين دولار في التاريخ

دول الخليج تمتلك فرصة أساسية لمساعدة الدول التي طالها «الربيع العربي» في عملية الانتقال

الجدول رقم (١): انتشار مقايضات المخاطر الائتمانية في تونس

التواريخ في عام ٢٠١١	انتشار مقايضات المخاطر الائتمانية
١٣ يناير	١٢٠ نقطة أساس
٢٠ يناير	١٥ نقطة أساس
٢٥ أكتوبر	٢٥٠ نقطة أساس
٩ ديسمبر	٢٧٥,٥ نقطة أساس

المصدر: من إعداد الكاتب

نفسه في مصر ٥٣١ ألفاً للتأمين من العجز. لكن نظراً للتعافي السريع بعد الاضطرابات السياسية، بقي تسعير المخاطر مرتفعاً، مشيراً إلى نقص كبير في ثقة المستثمر، (كما هو موضح بالجدول رقم ١).

أيضاً بالمقارنة بمصر، لا يزال تسعير المخاطر في تونس أدنى بكثير مما يمكن توقعه من بلد شهد ولادة (الربيع العربي). ويبدو أن الوضع الاقتصادي في تونس أكثر جاذبية من الدول المجاورة من وجهة نظر مستثمر، بما أن الإصلاحات السياسية تمت صياغتها بسرعة، ولأن إجمالي الدين القومي والمدخرات القومية في تونس أفضل من مصر مما يشير إلى أساسات سليمة، وتبين أن الأحداث التي جرت في العام الماضي في البلاد أقل فوضى من الأحداث في الدول المجاورة، وينعكس ذلك في تراجع انتشار ديون تونس.

ومع أن هذا الانتشار يتباطأ في نموه إلا أنه لا يزال ينمو على الرغم من التطورات السياسية الإيجابية. فمن المعروف أن المستثمرين الدوليين يتفاعلون بسرعة مع التطورات السياسية الإيجابية، لكنهم يترددون اليوم أمام التحسن في الأوضاع الحالية. إضافة إلى ذلك، شهدت كل من مصر وليبيا أحداثاً سياسية أقل سلاسة مما يشكل عنصراً أساسياً في عدم تحسن انتشار الدين في تونس.

ومع استلام الرئيس ورئيس الوزراء الجديدين مهامهما، مفترضين أنهما سيكملان الانتقال السلس، كان من الممكن التطلع إلى أن انتشار الدين في بداية عام ٢٠١٢ سيبدأ بالاستقرار ويتراجع، لكن هذا العامل سيتأثر بما ينعكس عليه من تطورات في الجارة مصر التي شهدت صعوبات أكبر في عملية الانتقال.

كما شهد سوق الأسهم المصري هبوطاً حاداً بقيمة أعلى من الهبوط في سوق الأسهم التونسي، وعلى خلاف الجارة مصر لا يشهد سوق الأسهم الآن أي تحسن. وكان سوق الأسهم المصري تراجع منذ بداية الأحداث بنسبة ٤٠ في المائة، كما أنه كان عرضة لدرجة عالية من التذبذب. ومنذ الأحداث التي بدأت يوم العطلة الوطنية يعتمد البنك المركزي المصري على احتياطيه من العملات الأجنبية لتجنب انهيار الجنيه المصري.

ومع بيع المستثمرين للجنيه المصري هبطت قيمته بسبب عاملين مهمين: أولاً، المصريون في الخارج الذين يتقاضون أجورهم بالدولار الأمريكي أو بعملة أخرى قيمتها أعلى بالنسبة للجنيه المصري استفادوا أكثر من إرسال الحوالات إلى مصر. ثانياً، أتاحت تدفقات الحوالات المهمة إضافة إلى بيع البنك المركزي للاحتياطي الأجنبي لشراء الجنيه المصري تثبيت هذا الأخير على المدى القريب إلى المتوسط. إلا أن مصر تواجه خطر الوقوع في أزمة عملة على المدى القريب بسبب تراجع احتياطيها من العملات الأجنبية من ٣٦ مليار دولار إلى ٢٠ ملياراً بحلول نهاية العام الماضي والبداية الجديدة لأجل تدفق الحوالات.

ويبدو أن الوضع المالي غير السليم في مصر يعكس عدم الاستقرار السياسي مع إمساك الجيش بقبضة حديدية على عملية صنع القرار في البلاد وعدم قدرته حتى الآن على تلبية متطلبات الشعب. فمنذ بداية العام الماضي كان انتشار مقايضات مخاطر الدين يقف عند ٣١٧ نقطة أساس، لكنه انتقل الآن إلى ٥١٣ نقطة في

الجدول رقم (٢): مؤشرات الاقتصاد الكلي في مصر

وصف الموضوع	وحدات	٢٠١٠	٢٠١١ (est.)	وحدات	وحدات
إجمالي الناتج المحلي، أسعار مستقرة	نسبة التغيير	٥,١٤٧	١,٢١٧	٢٠١٢	٢٠١٣
مجمل الاستثمارات	نسبة إجمالي الناتج المحلي	١٨,٨٨٨	١٦,٢٥٥	١,٧٥٢	٤,٠٠٩
إجمالي المدخرات المحلية	نسبة إجمالي الناتج المحلي	١٦,٩١١	١٤,٣٥٥	١٦,٨٣٨	١٧,٧٠١
تضخم، معدل أسعار المستهلكين	نسبة التغيير	١١,٧٠٣	١١,٠٦٨	١٤,٦٠٤	١٥,٤٩٨
حجم واردات البضائع والخدمات	نسبة التغيير	-٤.٩٨٦	-٩.١٣٦	١١,٣١٤	١٠,٧٧٩
حجم صادرات البضائع والخدمات	نسبة التغيير	-٢.٨٧٤	-٨.٥٠٣	٣,٢١٥	٨,٨٢٤
قيمة صادرات النفط	دولار أمريكي	٨,٠٣٣	٩,٥٨٣	٢,٧٩٤	٨,٨٧٩
معدل البطالة	النسبة من إجمالي القوة العاملة	٨,٩٨٧	١٠,٤٠٥	١٠,٨٣٥	١٠,٩٦

المصدر: من إعداد الكاتب

أول ديسمبر ٢٠١١ بعد تجدد الاحتجاجات وعدم الاستقرار السياسي. ولا شك في أن المستثمرين يضعون الدين المصري في مستوى أعلى من الدول المجاورة مع أنه تبين بحسب مجلة (فايننشال تايمز) في ٢٥ أكتوبر أن معظم هذا الدين بيد جهات فاعلة محلية، مما يجعله أقل عرضة لموجات البيع بسبب الهلع.

كما ينعكس استمرار أعمال العنف السياسية في مصر في الوقت الحالي من خلال الانتشارات. ولجهة الاقتصاد الكلي يبدو أن الوضع لن يتحسن. كما يبدو في الجدول رقم (٢)، أن إجمالي الناتج المحلي شهد انكماشاً بنسبة ٧٦ في المائة من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١١، ويتوقع صندوق النقد الدولي تحسناً بسيطاً جدّاً للعام الحالي. ولا يُتوقع تحسن حجم الصادرات والمدخرات الوطنية وإجمالي الاستثمارات قبل عام ٢٠١٣ لاسيما في خضم الاضطرابات السياسية التي تعكس صورة غير واعدة للشعب المصري والمستثمرين الدوليين. حتى إن صادرات النفط لا يُتوقع أن ترتفع قبل٢٠١٣-٢٠١٤.

وفي المحصلة نقول إن (الربيع العربي) حركة نشأت بسبب سنوات من القمع السياسية وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية، ويملك مجلس التعاون الخليجي في هذا السياق فرصة أساسية، إن لم تكن مسؤولية، لمساعدة الدول التي طالها (الربيع العربي) في عملية الانتقال، علماً أنه حتى الآن المساعدة الموجهة إلى خارج دول مجلس التعاون الخليجي لم تقدم سوى لأنظمة ملكية كالمغرب والأردن. وعلى المدى القصير، تستفيد معظم دول مجلس التعاون من فائض في احتياطياتها بفضل ارتفاع سعر النفط، ويمكن استخدام هذا الفائض لتنظيم رزم هيكلية تركز على إعادة إطلاق عملية النمو (كصناديق التنمية التي قُدمت للمغرب والأردن، لكن على نطاق أوسع). ويمكن أن تركز هذه الرزم على توفير تطبيق فعال لإطار عمل الملكيات الخاصة، وتحفيز القطاع الخاص، ومراقبة الفساد والتسرب عن قرب والتركيز على إيجاد فرص العمل للشباب.

ومن أجل تجنب المزيد من التدهور الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار السياسي، من الضروري توفير برامج المساعدة الاقتصادية الهيكلية من قبل دول مجلس التعاون الخليجي. فبالنسبة للمجلس، فإن استمرار الاضطرابات السياسية قد تكون له عواقب وخيمة، لذا هناك مصلحة خاصة بإعادة إرساء الأمن والاستقرار. إلا أن دول المجلس لا تملك الإمكانات الفنية للإشراف على التطبيق، ورصد كيفية رد الأموال أساسي لنجاح البرامج. كما ينبغي على دول الخليج أن تسعى إلى الحصول على مساندة الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير من أجل دعم البرامج، فمن جهة سيقدم مجلس التعاون الخليجي المساعدة المالية فيما تقدم المؤسسات الأخرى التطبيقات الفنية.

ويجب ألا تخشى دول المجلس من الموجة الديمقراطية التي تجتاح العالم العربي. فالارتدادات الإيجابية على المجلس قد تنتج عن الرزم السياسية الفعالة، وتولد بدورها الاستقرار في المنطقة، وتوفر تنمية عادلة لحلفاء دول المجلس المستقبليين ووزناً أكبر لمنطقة الشرق الأوسط وشمالي إفريقيا ●

*باحث في مؤسسة مركز الخليج للأبحاث - جنيف

سوريا ومشروع فيدرالي محتمل يعيد إنتاج التجربة العراقية

قبلت سوريا بتنفيذ مبادرة المبعوث الدولي كوفي عنان ذات الست نقاط، واستقبال مراقبين دوليين على أراضيها عملاً بقرار مجلس الأمن الأخير رقم ٢٠٤٢ والذي صدر يوم السبت ١٧ إبريل ٢٠١٢؛ جاء قبولها بالمبادرة الدولية استجابة لضغوط حليفتيها روسيا والصين، وبصورة أقل من حزب الله وإيران.

رائد فوزي أحمود *

إن إيران لا تزال ترى في المسألة السورية تهديداً حقيقياً لمصالحها في المنطقة، باعتبار أن أي حل يطرأ على الأزمة السورية من دون أن يشمل إخضاعاً تاماً للمعارضة فإنه كفيل بتهديد مصالح إيران في المنطقة وخصوصاً التحفظات التي من الممكن أن تفرضها الأطراف في علاقة سوريا مع حلفائها الجدد من المعارضة، فيما لو أفضت المباحثات إلى القبول بالمعارضة السورية شريكاً في الحكم. إن أكثر ما تريده إيران وحزب الله من النظام السوري في تعامله مع المعارضة هو الانفتاح السياسي وتحقيق مزيد من الإصلاح السياسي، وليس تسليماً للسلطة أو المشاركة فيها[1]؛ باعتبار أن المشاركة السياسية أكثر السيناريوهات قبولاً وقرباً من الواقع ومن مبادرة عنان.

ويدعي النظام السوري والمعارضة أن كلاً منهما يمثل الشعب السوري؛ فالأول يعتمد على دعم الأقليات والطوائف التي تقارب ٣٠ في المائة من الشعب السوري، بالإضافة إلى اعتماده على البرجوازية السنية التي تمثل ما يقارب ٢٠ في المائة من الشعب السوري، بحسب بعض الخبراء؛ ويتمثل ذلك في أن هذه المناطق، وخصوصاً في حلب ودمشق حيث توجد هذه المكونات، لم تشهد اضطرابات حقيقية أو تهديداً حقيقياً لسلطة النظام. فالدولة السورية ومؤسساتها القانونية والعسكرية تستمد عناصرها وديمومتها من هذه المكونات، ولذا لم تشهد سوريا انشقاقات حقيقية على الساحة بالصورة التي جرت فيها الأمور في الدول العربية التي شهدت (ربيعاً عربياً). واللافت للانتباه أنه حتى اللحظة لم نسمع عن انشقاق لسفير سوري وخروجه عن سلطة النظام على خلاف الحال في الدول العربية مثل مصر وليبيا واليمن وتونس التي أعلن عدد كبير من سفرائها في الخارج انشقاقهم عن النظام السائد آنذاك.

في السياق ذاته ترى المعارضة أنها تمثل ٥٠ في المائة من الشعب السوري، باعتبار أن الجزء الأكبر من الشعب السوري هم من السنة؛ ولا يزال هذا المكون وقوداً للثورة والمعارضة السورية المسلحة والسلمية؛ بحيث تمثل مناطق السنة أكثر من نصف مساحة سوريا وخصوصاً في وسط البلاد وجنوبها. وتتوزع المعارضة على ثلاث مجموعات، هي كالتالي:

١- المجلس الوطني السوري وهو موجود في الخارج؛ ويقع تحت نفوذ الإخوان المسلمين بصورة أساسية.

٢- هيئة التنسيق لقوى التغيير الديمقراطي وتضم في جعبتها يساريين وعلمانيين ووطنيين وهي موجودة في الداخل.

٣- المجلس الوطني الكردي وهو مجلس يتكون من طيف واحد وهو الكرد، ولديه أجندة واحدة أيضاً ألا وهي القضية الكردية.

إن التصنيف السابق بحسب المراقبين أقرب إلى الحقيقة، أي أن الشعب السوري منقسم إلى نصفين متساويين، وأن تقرير مصداقية التأييد للنظام أو للمعارضة من قبل الشعب السوري يتحقق بصورة جلية بتنفيذ مبادرة عنان؛ وذلك على النحو التالي:

١- الحكومة: إن تنفيذها للمبادرة وحرصها على وقف إطلاق النار، وهو أمر مشكوك فيه، في ظل استمرار القتال من جانب المعارضة المسلحة سيكشفان للشعب ما كانت تنادي به الحكومة السورية منذ البداية، ولا تزال، وهو وجود عناصر إرهابية عابرة للحدود ومؤامرة استخباراتية تستهدف النظام والشعب السوري من دول الجوار.

٢- المعارضة: إن تطبيق مبادرة عنان سيجعل الملايين يخرجون إلى الساحات سلمياً طلباً في إسقاط النظام؛ أي أن تطبيق المبادرة سيعطي المعارضة فرصة لتصحيح المسار والانتقال من العمل المسلح

إلى المعارضة السلمية؛ وهو أمر إذا تحقق سيلحق الأذى أكبر بالنظام من استمرار نشاطها المسلح؛ وهو النشاط الذي انقسم تجاهه المجتمع الدولي والمعارضة أيضاً مما أضعف مطالب المعارضة.

ولذلك، فإنه إذا اتضح أن الانقسام حاصل بالصورة السابقة بين الشعب السوري فإن الخروج من الأزمة بموجب خطة عنان لن يتم إلا بأحد الخيارين:

١- بالحوار والتسويات السياسية والقبول بمبدأ المشاركة السياسية أو..

٢- تقسيم سوريا فعلياً على الأرض سواء عبر المفاوضات أو الحرب، والدخول بأتون حرب طائفية ومذهبية ستعيد الصراع والمنطقة إلى القبول بإعادة تغيير الخرائط. ويجب ألا يغيب عنا أن العملية السياسية في العراق التي قامت بعد إجراء الحوارات (الوطنية) عقب الاحتلال بين مكونات المجتمع أفضت إلى القبول بتقسيم البلاد على أساس فيدرالي طائفي؛ وهو الذي مازالت تعاني منه البلاد حتى اللحظة الحالية؛ فهل نشهد سيناريو تسوية للأزمة السورية قائماً على أساس طائفي فيدرالي شبيه بالحالة العراقية؟

وعلى أي حال، في المحصلة لن يقف النظام طويلاً قبل أن يسارع إلى خرق الهدنة المؤقتة والتي فرضتها خطة عنان، فهو يعتقد أن الهدنة الحالية ترضية للمعارضة المسلحة لالتقاط الأنفاس ولم الصفوف وإعادة التعبئة.

وشملت خطة عنان ست نقاط، إلا أن النقطتين الأولى والسادسة المتعلقتين بالشروع بالدخول في حوار سياسي، بحيث طالبت الحكومة السورية بالإسراع في تسمية مفوضها للحوار مع المفوض الدولي لبدء حوار سياسي مع الحكومة، أما النقطة الأخيرة فتتعلق بحق التظاهر السلمي، أما بقية النقاط فهي أدوات لتنفيذ هاتين النقطتين اللتين تحملان طابعاً سياسياً يفضي إلى نتيجة واحدة وهي تدشين عملية سياسية بين الحكومة وقوى المعارضة تقوم على مبدأ المشاركة السياسية؛ أي الانتهاء إلى مشروع سياسي تعترف فيه الحكومة بالمعارضة وحقها بالتمثيل السياسي في المرحلة المقبلة.

إن الظروف الإقليمية والدولية والداخلية في سوريا لم تتهيأ بعد من أجل تحقيق تسوية حقيقية للأزمة السورية؛ فالأمر لن يكون حقيقياً قبل اقتناع الجميع بأن الأزمة السورية جزء من حزمة من الملفات الإقليمية الشائكة والمتشابكة، تبدأ بالملف الفلسطيني ولا تنتهي بالملف الإيراني، ونفوذ الأخيرة في لبنان والعراق؛ تماماً بالصورة التي شخصّها قبل سنوات تقرير لجنة (بيكر- هاملتون) التي شكلها الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٧ لدراسة أنجع الطرق لإنهاء الحرب في العراق، باعتباره جزءاً من مشكلة أكبر تشمل كل المنطقة وصولاً إلى القضية الفلسطينية؛ فقد قبلت أمريكا بالمبادرة انسجاماً مع رغبات شركائها الأوروبيين، بالإضافة إلى رغبة إدارة أوباما في تقديم إغراءات للناخب الأمريكي في موسم الانتخابات الرئاسية بقدرة الإدارة على حمل ملف السياسة الخارجية، وهو الاتهام الذي رافق أوباما قبل وخلال فترة إدارته الحالية. في حين قبلت روسيا بالخطة انسجاماً مع توجهاتها لتثبيت نفوذها في المنطقة، بالإضافة إلى التخلص من أعباء أزمة أثقلت كاهل دبلوماسيتها.

أما بالنسبة لتركيا، فهي ترى في الخطة مقدمة إلى تدخل حلف الأطلسي لتثبيت ممرات إنسانية آمنة قريبة؛ بالصورة التي آلت إليها الظروف في المشهد العراقي الذي تدخل فيه مجلس الأمن، وفرض منطقتي حظر للطيران في الشمال والجنوب (١٩٩٠-٢٠٠٣)؛ أما السعودية وقطر فقد رفضتا خطة عنان، وتريان أنها فرصة للنظام للاستمرار بالقتل، وأنها خطة غير مكتملة باعتبار أن السياسة الخليجية ترى في الملف السوري جزءاً من ملف أوسع يتعلق بإيران وهلالها الشيعي وحزب الله.

لكن لن يطول الأمر كثيراً قبل أن يخرق النظام السوري الهدنة، بحيث سندخل سريعاً في مرحلة الاتهامات والاتهامات المتبادلة والتشكيك في عمل المراقبين وتدخلهم بشؤون سوريا الداخلية وغيرها من الدفوعات والدفوعات المتقابلة؛ وهو ما يعيد للذاكرة مشهد المراقبين الدوليين في العراق للتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في حقبة التسعينات ●

*باحث ونائب مدير عام المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

الهوامش

١- أشار إلى ذلك مؤخراً كل من علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية وأمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله؛ ففي ٣٠ مارس ألقى كلمة طلب من الحكومة والمعارضة إلقاء السلاح والدخول بحل سياسي منتقداً النظام السوري ورهانه على العمل العسكري لحل الأزمة حيث شدد على أن الحل الوحيد للأزمة يجب أن يكون سياسياً عبر الحوار والإصلاح، داعياً كل من (كان مخلصاً بأي موقع عربي أو دولي أو إقليمي إلى تقديم المساعدة، عبر السعي لوقف التحريض الإعلامي وإقناع كل الأطراف بالدخول بحوار صادق وجدي).

التطور النووي في الخليج: هل هو ضرورة استراتيجية أم اقتصادية؟ (1-2)

أعلن الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي عبدالرحمن العطية في ديسمبر ٢٠٠٦ عن اتجاه الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي لتأسيس برنامج مشترك للأبحاث النووية. وفاجأ الإعلان العديد من المراقبين للساحة السياسية في الخليج لأنه طالما امتنعت دول مجلس التعاون الخليجي منذ زمن طويل عن قبول أي نوع من أنواع النشاطات النووية لاسيما أنّها تنتمي إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NPT)، ومعظم دول المجلس إن لم تكن كلها كانت قد وقعت على اتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحماية، وانضمت إلى البروتوكول المتعلّق بالكميات النووية الصغيرة (SQP) والذي يجيز للدول الأعضاء امتلاك كمية محدودة جداً من بعض المواد المشعّة.

نيكول ستراك *

كانت دول الخليج تخلّت بإرادتها خلال العقود الأخيرة الماضية عن خيار الأسلحة النووية، وأظهرت ميلها إلى خيار (عدم التسلح النووي)، وذهبت إلى أقصى مدى بتبني خيار (الصفر النووي) الذي يعني انعدام أي نشاطات نووية في الدولة سلمية كانت أو عسكرية، وأعربت عن رغبتها في الامتناع عن استخدام الطاقة النووية خارج الاستخدامات الطبية أو الصناعية وبحدود معلومة.

لذا، كان القرار المهم الذي صدر في ديسمبر من عام ٢٠٠٦ يدلّ على مدى استعداد دول المجلس لإعادة النظر في سياستها التقليدية واتباع المسار النووي. وكجزء من قرار قيادة المجلس، تولّت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ومقرها الرياض، إجراء دراسات الجدوى بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل استكشاف احتمالات تأسيس برنامج مشترك للبحث تحت إشراف الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، لجأت بعض دول المجلس إلى خيارٍ ثانٍ يتمتع باستقلالية أكبر. فعلى الرغم من أنها تساهم في مبادرة مجلس التعاون الخليجي المشتركة فإن كلاً من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر قررت إجراء مفاوضات ثنائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهدف تأسيس برامج نووية مدنية مستقلّة خاصة بها.

برنامج الأبحاث النووية المشترك لمجلس التعاون الخليجي

أدّت عوامل عدة إلى اتخاذ مجلس التعاون الخليجي قراره بإجراء برنامج مشترك للأبحاث النووية، وكان العامل الجيو-استراتيجي هو الأهم من بينها. كما يمكننا تحديد ثلاثة أسباب رئيسية ساهمت في اتخاذ مجلس التعاون الخليجي قراره المشار إليه.

إنّ العامل الأكثر إثارة لمجلس التعاون الخليجي والذي دفع به لاتخاذ قراره المذكور تمثّل في القلق تجاه طبيعة البرنامج النووي الإيراني المطرد النمو والاتساع، والمتّسم بعدم الشفافية والغموض والتضليل. وتُشير بعض الأدلة إلى أن قيادة مجلس التعاون الخليجي مقتنعة بأن الهدف الحقيقي الكامن وراء البرنامج النووي الإيراني يهدف في نهاية المطاف إلى إنتاج القنبلة النووية. لذا صرّح وليّ العهد في مملكة البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة خلال مقابلة مع مراسلي الصحيفتين البريطانيّتين (ذا تايمز وديلي تيليغراف) والتي

عوامل عدة أدت إلى اتخاذ مجلس التعاون قراره بإجراء برنامج مشترك للأبحاث النووية

نشرت في تاريخ ٢ نوفمبر ٢٠٠٧ باعتقاده بأن إيران تقوم بتطوير الأسلحة النووية أو قدرتها النووية العسكرية. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتهم فيها قائد من دول الخليج العربية علناً وبصراحة طهران بأنها تكذب في ما يتعلق ببرنامجها النووي الذي طالما أثار الجدل. وأوضح وليّ العهد (على الرغم من أنهم لا يملكون القنبلة بعد إلا أنهم يعملون على تطويرها أو يطوّرون القدرة لامتلاكها) محذّراً من زَجِّ (المنطقة بكاملها) في نزاع عسكري. لكن فيما بعد انتقد وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة الصحيفتيْن البريطانيتيْن لتحريفهما تصريح ولي العهد البحريني المتعلق بإيران، وذلك من دون أن يفسّر أين أو كيف حصل هذا التحريف.

أما مصدر القلق الثاني، فسببه الدلالات الاستراتيجية الطويلة الأمد للتطورات الأمنية والاستراتيجية في العراق والمنطقة ككل، بحيث شكّل كل من العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٣ نقطة تحوّل في التطور الاستراتيجي لمنطقة الخليج على الصعيد الجيو- سياسي. فبعد أن ركّزت السياسة الأمريكية في المنطقة إثر أحداث ١١ سبتمبر في عام ٢٠٠١ على تغيير الأنظمة كانت إيران أكثر من استفاد من هذه السياسة، نتيجة لسقوط النظامين الأكثر عداء لها في المنطقة. أولاً عندما أطاحت العمليات العسكرية الأمريكية بنظام طالبان في أفغانستان في عام ٢٠٠١ ثم تلك التي أسقطت نظام صدام حسين في العراق في عام ٢٠٠٣ مما غيّر الوضع الاستراتيجي الذي كان قائماً. كما أن انهيار الحكومة العراقية المركزية القوية والتي تميّزت بسيطرة السنّة العرب عليها، والاختفاء المفاجئ للمؤسسات العراقية العسكرية والأمنية، كل ذلك أدّى إلى فقدان دول مجلس التعاون للعراق الذي شكّل (حاجز دفاع طبيعياً) بوجه إيران. علاوة على أن الحكومة العراقية الحالية الموالية لإيران والاحتمال المتزايد لقيام دويلة شيعية منفصلة موالية لإيران في جنوب العراق الغني بالنفط، جعلا دول المجلس يعتريها القلق من أن يقوم الكيان السياسي المستحدث الموالي لإيران بتقاسم الحدود البرية والبحرية معها. كما أن هذا التحالف الإيراني - العراقي المحتمل يهدّد أمن دول المجلس واستقرارها، ويضع بلداناً مثل المملكة العربية السعودية والكويت في مقدمة الدول المهدّدة.

إضافة إلى ذلك، أن دول مجلس التعاون الخليجي قلقة حيال مواقف إيران الخارجيّة العدوانية والمتمثلة في سيّاستها التدخلية في الشؤون الداخلية وخاصة في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية. لاسيما أن مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي تتعاظم جراء تأثير التدخل وحجم النفوذ الإيراني في عراق ما بعد صدام، حيث احتجّت دول الخليج العربية على تدخل إيران في الشؤون العراقية الداخلية وانتقدته تكراراً . وما تصريح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الصادر في سبتمبر من عام ٢٠٠٥ بأن الولايات المتحدة (تسلّم البلد بكامله «أي العراق» إلى إيران من دون سبب)، إلا تعبير ينم عن مدى القلق الإقليمي القوي والدائم من طموحات إيران لفرض الهيمنة والسيطرة على منطقة الخليج.

وتثير نوايا إيران التوسعية ونزعة الهيمنة وقدراتها الماثلة في التدخل بشؤون الدول الأخرى الشكوك حول مصداقية ادعاءات القيادات الإيرانية حول حرصها على ضمان الاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة. لذلك، تتساءل دول المجلس: كيف سيتصرّف النظام القائم في طهران في حال تملّكه قدرات نووية، طالما تنتهج إيران حالياً ومن دون سلاح نووي سياسة خارجيّة تتسم بنزعه التدخل والعمل على تأسيس النفوذ في الدول الأخرى؟

البرنامج النووي الخليجي برنامج سلمي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

لقد عبّر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مناسبات عدة عن (قلقه حيال التهديد الذي يمثّله البرنامج النووي الإيراني وقدرته على جعل المنطقة تفقد استقرارها).

كما أن هناك مسألة أخرى تثير القلق العميق وهي التوسع المطرد في (الفجوة التكنولوجية النووية)، وذاك الشعور بأن دول الخليج وأقطار العالم العربي بصفة عامة أمست متأخرة جداً في مجال المعرفة الفنية النووية، حيث تشعر كل من القيادات والنخبة المثقفة في العالم العربي بخيبة أمل كبيرة وقلق في ما يتعلق بحقيقة اتّساع الفجوة التكنولوجية النووية القائمة فيما بين العرب من جهة وبقية دول العالم من جهةٍ ثانية، وعلى وجه الخصوص بين العرب ومنافسيهم الإقليميين مثل إسرائيل وإيران. فقرار العرب التخلي عن الخيار النووي السلمي أو العسكري خلال العقود الزمنية الماضية، واستمرار الأطراف غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بتبني وتطوير الخيار النووي قد شكلا فجوة خطيرة في مستوى المعرفة في مجال علمي حيوي كمجال الطاقة النووية.

لذلك بدلاً من انتظار اتساع الفجوة أكثر فأكثر أو الاستمرار في الارتباك والحيرة والتساؤل إن كانت إيران ستتجاوز الهامش النووي السلمي المحدّد أم لا، قررت دول المجلس من خلال مبادرتها الإقليمية الجماعية والمقاربة الفعالة أن تردّ على التحدّيات التي تطرحها إيران وإسرائيل والتحديات الجيو- سياسية الإقليمية الأخرى فأعلنت عن نيتها تأسيس برنامج مشترك للأبحاث النووية. إن مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي ليست (إعلان حرب) على إيران أو على أية دولة أخرى، ولا تدلّ على أن دول المجلس ترغب في الدخول في سباق تسلح نووي في الخليج، بل ترغب دول المجلس في إيصال الرسالة التالية إلى إيران والمجتمع الدولي بأنها:

أولاً: تهدف هذه الدول إلى إظهار إمكانيّة تطوير برنامج نووي

مع تزايد سعر النفط يشكل بناء مصانع للطاقة النووية أمراً ذا جدوى اقتصادية حتى للدول النفطية

سلمي بالتعاون الدولي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دون خرق للنظام القانوني الدولي.

ثانياً: يقصد قرار دول مجلس التعاون الخليجي، على الأقل من الناحية الرسمية، إظهار سياسة موحدة متماسكة تجاه خطر انتشار الأسلحة النووية في المنطقة. علاوة على ذلك، ترغب دول مجلس التعاون الخليجي في أن تبيّن أنها موحدة في آرائها المتعلقة بطموحات إيران النووية، وأنها لن تفسح المجال أمام جهود إيران لإحداث تنافر بين دول مجلس التعاون الخليجي. لقد عرضت إيران قبل سنوات عدة، كخطوة تكتيكية، مساعدتها لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل إنشاء برنامج نووي للأغراض السلمية، مما استدعى الرد الصادر عن وزارة خارجية البحرين المشدد على أن (مسعى البحرين لاستخدام سلمي للطاقة النووية يشكّل جزءاً من التوجه الجماعي لدى مجلس التعاون الخليجي) والذي أضاف: أن أية دولة أو وكالة تظهر اهتماماً بتقديم أي نوع من أنواع المساعدة إلى البحرين في المجال النووي يتوجب عليها الاتصال بالأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي الموجود في الرياض.

ثالثاً: تأمل دول المجلس، من خلال إعلانها عن خطة لتأسيس برنامجها النووي، بأن تبعث رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن دول الخليج لن تقف متفرّجة من دون أن تحرك ساكناً في حال فشل المجتمع الدولي، وقواه الرئيسية على وجه الخصوص، في منع البرنامج الإيراني المدني من التحول ليصبح برنامجاً عسكرياً يمكّن إيران من الحصول على القنبلة النووية. كما أشارت دول المجلس إلى أن احتمال أي إخفاق في وقف البرنامج الإيراني العسكري قد يؤدي إلى سباق تسلح نووي لا يمكن السيطرة عليه، كما أنه قد يُضعف جدياً نظام حظر انتشار الأسلحة النووية. وتأمل هذه الدول بأن تتنبه كافة القوى العظمى بما فيها روسيا والصين لهذه الحقيقة، وأن تكثّف ضغوطها على إيران لتقبل القيود التي يفرضها المجتمع الدولي والمتعلقة بأنشطة التخصيب، إضافة إلى نشاطات أخرى مرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني والتي من المحتمل أن تشكل خطراً.

رابعاً: ينم البرنامج المشترك للأبحاث النووية عن إشارة ذكية نحو إيران وهي أن دول المجلس تتمتع بخيارات مفتوحة ومتعددة لتطوير برنامج عسكري إن تبلورت الحاجة لذلك. وعلى الرغم من أنه حتى الآن لم تُعطِ دول المجلس أي إشارة توحي بتأسيس برنامج عسكري، لكن أي برنامج تطوير يضع أولاً الأسس لبرنامج مدني وفي مراحل لاحقة يضع الأسس لبرنامج عسكري. ومما لا شك فيه أن طهران تفهم هذه الآلية، لذا إن أرادت دول مجلس التعاون الخليجي الرد بتطوير برنامج نووي عسكري، ستفقد إيران بعض تفوقها الذي ترغب في الحفاظ عليه.

أخيراً، إن قرار مجلس التعاون بإنشاء برنامج مشترك للأبحاث النووية ليس دافعه هو أسباب عملية تهدف إلى تقاسم الأعباء المالية والإدارية للمشروع فحسب، إنما أيضاً لإيجاد قرارات مشتركة شفافة، حيث إن هناك برنامجاً مشتركاً للأبحاث النووية يسمح لكل دولة من الدول الأعضاء بإرشاد الأخرى، ويجنّب اختلال الثقة، واحتمال نشوء التوتّر الذي من الممكن أن يحصل لو أن كل دولة من دول الأعضاء اختارت تطوير برنامجها الخاص للأبحاث النووية.

أما الهدف الحالي لسياسات مجلس التعاون الخليجي فهو تعزيز دور المنظمة لتحقيق التكامل والاندماج التدريجي بين دولها، حيث إنه خلال العقود الأخيرة، تحسّن التعاون بين دول المجلس بشكل كبير. والدليل على ذلك أن عدداً من المشاريع المشتركة هي إما قيد التحضير أو سبق أن تم البدء بتنفيذها مثل اتفاقية التجارة الحرة بين دول المجلس والتعاون في المجال الجمركي والنقدي، والشبكة الكهربائية المشتركة الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، ومشروع خطوط أنابيب الغاز المتعدد المراحل (ما بين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان)، أو مشروع خط السكة الحديدية المقترح عبر الدول الخليجية.

لذا، فإن إعلان دول المجلس عن تأسيس برنامج مشترك للأبحاث النووية ليس سوى إعادة تأكيد على التزام هذه الدول باستمرار التعاون المتعدد الأطراف فيما بينها والذي يشمل كافة الصعد ومن ضمنها مجال تطوير الطاقة النووية. وحتى في حالة تطوير برامج نووية وطنية منفردة في بعض الدول فإن النية قائمة بتأسيس ترابط حيوي ووثيق بين البرنامج الخليجي والمشترك والبرامج الخليجية المنفردة.

البرامج النووية المدنية الوطنية

على الرغم من أن السبب الجيو-استراتيجي شكّل الدافع الأقوى لتأسيس البرنامج المشترك للأبحاث النووية، إلا أن بعض الحوافز الخاصة دفعت بعض الدول الخليجية إلى التعبير عن رغباتها في تطوّر قدراتها الذاتية الوطنية نتيجة لظروفها الاقتصادية والأمنية كما هو واضح في النقاط التالية:

أ- منطق التنوع:

يتساءل بعض أهل الشك عن النية الحقيقية الكامنة وراء قرار دول الخليج الغنية بالنفط بتأسيس برنامج نووي مدني، معتبرين أن هذه النية قد تتعارض مع المبادئ الاقتصادية المنطقية، ذلك لأن هذه الدول تملك مخزوناً مجانياً من النفط ولا تحتاج إلى مصادر بديلة لتوليد الطاقة. وهي الاعتراضات نفسها التي أثيرت تجاه برنامج إيران النووي وقررت إيران تغافلها. كما يُشير بعض النقّاد إلى قضية أخرى وهي محدودية مادة اليورانيوم العالمية المطلوبة لتطوير البرامج النووية. وما يدعم هذا التوجه صدور تقرير عن مجموعة أكسفورد للأبحاث يشير إلى أنه (بعد حوالي ستين سنة سيتضاءل نظام الطاقة النووية العالمي من جراء الاستهلاك المطرد لمادة اليورانيوم)، وحينها لن تبقى للمنشآت النووية الجدوى ذاتها. لكن دول المجلس التي اختارت تأسيس برنامج مدني نووي وطني تحسب الأمور بشكل مختلف، فلا تحصر اعتباراتها بالناحية الاقتصادية فقط، إذ إن العيش في منطقة غير مستقرة إلى حدٍّ كبير ينعكس على مفهوم التهديد ويؤثر في آلية وحرية اتخاذ القرار. كما تعتبر الحكومات في هذه المنطقة أن الأمن هو العامل الرئيسي لاستقرارها السياسي وازدهارها الاقتصادي، لذا، تعتقد الدولة المعنية أن تأسيس البرنامج النووي الخاص يتبع منطق (التنوع)، ويؤمن لها المرونة اللازمة مستقبلاً. وتضاعف هذه الدول، من خلال اتباعها تطوير برنامج وطني مستقل، خياراتها المتعلقة بمصادر الطاقة، وتكسب نقطة تفوق لصالحها عبر تخفيف اعتمادها على مصدر وحيد للطاقة عن طريق حصولها على بديل دائم وهو الطاقة النووية التي تعتبر الجيل الجديد لإنتاج الطاقة. علاوة على ذلك، فإن هذه الدول ستتمكن من خفض مستوى استهلاك النفط المحلي و تصدير المزيد من النفط إلى الأسواق الدولية. كما أنه مع تزايد سعر النفط المطرد، يشكل بناء مصانع للطاقة النووية أمراً ذا جدوى اقتصادية حتى بالنسبة إلى الدول الغنية بالنفط.

ويحتوي خيار بعض دول مجلس التعاون الخليجي القيام بالتنوع في الطاقة واعتماد الطاقة النووية على جذور اقتصادية بامتياز، حيث تشهد البحرين والكويت وعُمان وبعض من الإمارات التي تشكل جزءاً من دولة الإمارات العربية المتحدة مثل إمارتَي دبي والشارقة انخفاضاً ملحوظاً في قدرتها على إنتاج النفط، مقابل توقع أن يتضاعف الطلب على المياه والكهرباء في الوقت عينه. فعند إيراد مثال دولة الإمارات العربية المتحدة، يتوقع بعض الخبراء أن يرتفع متوسط الطلب السنوي على المياه والكهرباء إلى ١٠ في المائة، وأن يرتفع الطلب السنوي في دبي ما بين ١٢ و١٤ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. لذلك وفي ظل انخفاض العائدات النفطية فإن خيار بناء مصانع للطاقة النووية مزدوجة الاستخدام لتوليد الكهرباء وتحلية مياه البحر هو خيار منطقي وصائب من الناحية الاقتصادية.

ب- طريق مختصر للوصول إلى المصداقية:

يشير تأسيس برامج نووية وطنية إلى دلالات رمزية ومعنوية. فبعد أن استخدمت إيران هذه النقطة، ونجحت في تسويق برنامجها النووي أمام الرأي العام الإيراني بكونه رمزاً للتقدم الاقتصادي والإنجاز في مجال التطور العلمي، وقيامها بطبع الرمز النووي على عملتها واحتفالها بـ «اليوم التكنولوجي النووي» وتشديدها على إنجازاتها التكنولوجية التي أدت إلى أن يفتخر مواطنوها بها، الأمر الذي يعتبر وتراً حسّاساً لدى الشعب الإيراني، أخذ يسود شعور لدى الشعوب في منطقة الخليج بأن الغرب يتعمّد محاولة إنكار حق نفاذ الدول العربية إلى التكنولوجيا الحديثة. ويأتي في هذا السياق خيار بعض الحكومات لتطوير المسار النووي ليخدم كـ«طريق مختصر للوصول إلى المصداقية» السياسية، حيث إنه من شأن استخدام الطاقة النووية أن يُظهر قدرة الحكومات على مواجهة التحديات الاقتصادية ومواكبة التطورات الأمنية، كما أنه يمكّنها من تقديم نفسها كحكومات متطورة توفّر الحلول (الحديثة) وبمقدورها سدّ الثغرة التكنولوجية بين الغرب وإسرائيل وإيران من جهة والدول العربية من جهة ثانية.

دول مجلس التعاون الخليجي قلقة حيال مواقف إيران الخارجيّة العدوانية

ج- حماية البيئة:

لقد أشار بعض المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أسباب بيئية دفعتهم إلى خيار تأسيس البرنامج النووي لاسيما بعد تصاعد المستوى المتزايد لانبعاث غاز الكربون ومصادر التلوث البيئي الأخرى، حيث يمكننا افتراض أن المبادئ البيئية ومكافحة التدمير البيئي هي دوافع حقيقية لصناع القرار مع تزايد الوعي والإدراك والقلق الشعبي، إلى جانب تصاعد القلق الرسمي من مسألة حماية البيئة وضرورة مكافحة التلوّث، لكن حتى الآن لا يشكل القلق على البيئة جزءاً رئيسياً من حجج مؤيدي الخيار النووي إنما يشكّل دليلاً إضافياً يوسّع القاعدة الشعبية المحلية المؤيدة لهذا المشروع، وأن يُقدّم إشارة إيجابية إلى المجتمع الدولي المهتم بشؤون البيئة. وخاصة مع التأكيد على حقيقة أن الجيل الجديد من المفاعلات النووية يتميز بمستوى عال من السلامة والأمان البيئي ●

*باحثة سابقة في برنامج دراسات الأمن والإرهاب في مركز الخليج للأبحاث

الدفاع الذكي سمة الحروب المقبلة

يدخل العالم مرحلة عصيبة تتسم بالانفلات الأمني والانفراط القومي والتشظي الحربي والاندثار المهني والهوس الأمني، وأضحت الأزمات المركبة التي خلّفتها حروب المغامرة التحالفية في الشرق الأوسط تلقي بظلالها على النسق الدولي والتوازن الجيو-قاري والأمن والسلم الدوليين، وأصبح الهيكل الدولي عاجزاً عن أداء مهامه.

د. مهند العزاوي *

باتت الحكومات حزاماً ناقلاً للمال العام للشركات القابضة التي تهيمن على الإدارة السياسية والحربية في العالم، وتنعكس سلباً على الشعوب التي تعاني بطش الحروب وتداعياتها الاقتصادية والإنسانية، وقد وظفت الحكومات المترهلة الحرب على الإرهاب لتصفية خصومها السياسيين، والبعض منها استند إلى مسالكها القمعية وطوّعها لممارسة التطهير الطائفي كما جرى في العراق.

ألقت المتغيرات الحربية وخصخصة الحرب وعسكرة العولمة بظلالها على طبيعة الصراع الدولي وشكله، وأضحت الدول المتمركزة تتنافس على الصدارة والمنافع المالية للأقلية الحاكمة في تلك الدول، وقد غيبت القيم السياسية والأعراف القانونية ومنظومات القيم، مما خلّف انفلات منصات الصراع وتغولها بالدول المتاخمة كابتلاع إيران للعراق، وفي الوقت نفسه وسّع من دور دول الوخز لترسم وجودها في خريطة الصراع الدولي، ولعل كل تلك التداعيات نتاج واقعي ملموس لحروب المغامرة في الشرق الأوسط، وتخوض الأوساط العسكرية الأمريكية حروب ترميم للقدرة العسكرية لإعاده توظيف القوة واستعادة المبادأة الاستراتيجية.

دراسة الرؤية المشتركة ٢٠١٠

حددت الاستراتيجية العسكرية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين - دراسة الرؤية المشتركة ٢٠١٠ (vision 2010 joint) وزارة الدفاع الأمريكية- الخطوط العامة للقيادة العسكرية والمسالك الحربية الثابتة، ويجري كالعادة تحديد البيئة الاستراتيجية وقائمة الأهداف والمهام، وتشدد على تنمية قدرات القوات المسلحة بمختلف عناصرها وفروعها وكيفية استخدامها، بالتزامن مع سيولة التقدم التقني في الشؤون العسكرية، وتوظيف التكنولوجيا والمعلومات للمهام الحربية، وتوسيع عمل أنظمة التسليح والمتفجرات الذكية، وركزت على مبدأ التقنين البشري والحربي وذلك باستخدام الروبوت والمركبات الآلية والطائرات من دون طيار (حرب الأصابع والغرف المرفهة)، ولعل أبرز مرتكزاتها الاستراتيجية : حماية

مجالات الإنفاق العسكري الأمريكي تتركز حالياً على قوات العمليات الخاصة والتكنولوجيات الجديدة

المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، منع انتشار التسلح النووي والصاروخي وأسلحة الدمار الشامل، أمن إسرائيل وتفوقها العسكري في منطقة الشرق الأوسط، توفير الحماية لمنطقة أوروبا بالتعاون مع حلف الناتو، تعزيز الدور الأمريكي في منطقة الباسيفيك، تنمية الاستثمارات في المجالات العسكرية والأمنية، الحفاظ على الدور العالمي للولايات المتحدة. وعندما نقارب الغايات الاستراتيجية والمسالك الحربية والسلوكيات الأمنية وتضخيم التهديدات سنجد أن التخطيط يبتعد كلياً عن التنفيذ، وأن أمريكا الدولة فقدت توازنها واخترق سياسيوها وجنرالاتها غالبية المعايير الاستراتيجية والقيم السياسية والإنسانية لصالح الشركات القابضة التي جعلت من الولايات المتحدة والعالم تدور في فلك الأزمات المركبة والمستعصية.

تقرير المراجعة الدفاعية (٢٠١٠ -٢٠١٤)

أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية في فبراير ٢٠١٠ تقرير (المراجعة الدفاعية ٢٠١٠-٢٠١٤) (Quadrennial Defense Review) الذي يتكون من ١٢٨ صفحة، وحدد التقرير إطار العمل الاستراتيجي لوزارة الدفاع، وكيفية استخدام الموارد لتحقيق ما يطلق عليه (النصر في الحرب)، وكيفية التعامل مع التهديدات الآنية والوشيكة، وتطوير القدرات العسكرية المختلفة للحروب المقبلة، كما رشق التقرير من قائمة الأهداف الاستراتيجية، وأغفل المخاطر والتهديدات المحتملة وتداعيات ما بعد الحرب ونزيف الأمن والسلم الأهلي.

جرت الإشارة إلى القوة اللامتماثلة أو ما يطلق عليه (اللاعبين غير الحكوميين) وهم يشكلون سمة الحرب الشبحية المقبلة، ويشير تقرير المراجعة الدفاعية إلى أن ما تسميهم (الإرهابيين)، كما تقول الوثيقة، أصبحوا يشكلون تهديداً دائماً للولايات المتّحدة وشركائها، ويتطلب ذلك استعمال كافة عناصر القوة الأمريكية والدولية، ويقصد بها مزواجة القدرة الصلبة والناعمة والذكية، ويبدو أن التطبيق مختلف تماماً عن التخطيط خصوصاً في العراق، حيث جرى انتشار وانشطار الميليشيات والجماعات المسلحة الطائفية المرتبطة بإيران في ظل الوجود العسكري الميداني، ولم نشهد كوابح أمنية وقانونية تنفذ لمعالجة ظواهر اللاعبين غير الحكوميين.

وأكد التقرير على الاستمرار بالمهارشة الاستراتيجية (تعني استمرار التماس المباشر ووضع الخصم في حالة استنفار واستخدام وسائل مختلفة حربية وشبحية وسياسية) وتعزيز الوجود الذكي وترشيق القطعات النظامية التي أنهكت وتراجعت جاهزيتها في حربي العراق وأفغانستان، وشدد على إدامة العمل بمسالك (الحرب العالمية على الإرهاب) في ظل تهديدات قائمة ووشيكة وانفلات ميليشياوي مسلح مع فقدان التوازن الحربي في الشرق الأوسط.

> وظفت الحكومات المترهلة الحرب على الإرهاب لتصفية خصومها السياسيين

استراتيجية الدفاع لعام (٢٠١٢ -٢٠٢٢)م

أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن استراتيجية دفاعية جديدة ستنتهجها وزارة الدفاع الأمريكية، وذلك في ندوة صحفية في البنتاغون بحضور وزير الدفاع ليون بانيتا، ورئيس الأركان في الجيش الأمريكي مارتن ديمبسي، وتمثل هذه الاستراتيجية خطة لإعاده بناء القوة المشتركة لعام ٢٠٢٠م، وقد صدرت الوثيقة تحت عنوان «الإبقاء على القيادة العالمية للولايات المتحدة- أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين»، وتحدد استخدام القوة وترشيق التكاليف الحربية، وتحاكي المتغيرات السياسية وانفراط النظام الرسمي العربي والتمدد الإيراني وبمنحى طائفي يتجه إلى حرب طائفية شاملة في المنطقة انطلاقاً من العراق كما يتوقع، وقد سحب أوباما القوات الأمريكية من العراق مخلفة خريطة عنف مخيفة وبلداً ممزقاً وسلطة طائفية ونظاماً سياسياً مهترئاً ودولة فاشلة من كافة المعايير وينخرها النفوذ الإيراني. إذن ما هو الإنجاز الأمريكي العسكري والسياسي من حرب العراق؟

تنوي الولايات المتحدة بعد حربي المغامرة في العراق وأفغانستان ترشيق قواتها البرية التقليدية تماشياً مع المتغيرات الجوهرية في الصراع، خصوصاً أن الجيوش النظامية المترهلة لم تعد تماشي التطور الحربي الذكي، وأن حرب الجيوش قد انكفأت وتحولت إلى حرب النجوم والغرف وباستخدام الأصابع الذكية، ناهيك عن الاضطرابات والمتغيرات السياسية التي يشهدها الشرق الأوسط وحرب العروش المتهاوية. ويتوقع أن تركز استثمارات الدفاع المستقبلية على الاستخبار والمراقبة والاستطلاع، ومواجهة أسلحة الدمار الشامل، وإجراء عمليات محدودة في بيئة مجافية، وتتركز مجالات الإنفاق العسكري الأمريكي على قوات العمليات الخاصة، والتكنولوجيات الجديدة التي تشمل النظم غير المأهولة، وفضاء الإنترنت والنظم الفضائية.

المهارشة بالعمليات الخاصة و«الشبحية»

شرح وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا جوهر الاستراتيجية وهو الاقتصاد بالقوة والتعامل بنظرية (الاستهداف الذكي) وتوسيع خصخصة الحرب أو عسكرة التكنولوجيا، حيث سيتم خفض عديد الجيش البري من ٥٦٥ ألفاً حالياً إلى ٥٢٠ ألف جندي عامل بعد ٢٠١٤م، وربما حتى ينخفض العدد إلى ٥٠٠ ألف وفقاً لمراقبين، وفي حين سيتم خفض عدد مشاة البحرية البالغ ٢٠٢ ألف حالياً بنحو ١٥ إلى ٢٠ ألفاً تؤكد الاستراتيجية اتباع فلسفة (الاستهداف الذكي) المهارشة بالعمليات الخاصة والشبحية، وتعشيق عمل الدوائر المخابراتية والمعلوماتية، وكذلك ممارسة سياسة الاحتواء على المدى المتوسط للأهداف الاستراتيجية لتلافي حجم التكاليف والإنفاق العسكري المتزايد، مما يدل أن الأزمات المالية وشكل البيئة الحربية المقبلة هي التي تحدد شكل ونوع وحجم ونمط الوسائط وآليات عمل القوات العسكرية في السنوات المقبلة وما يطلق عليه (الدفاع الذكي).

يبدو أن السلوكيات الحربية المغامرة وخصخصة الحرب أفقدت المؤسسة العسكرية الأمريكية مهنيتها وحرفيتها، ويلاحظ تلاشي (النصر بالحرب) وهو الهدف النهائي من أي حرب وفقاً للمعايير والقيم العسكرية، وعندما نقارب حروب الخصخصة في الصومال والبلقان وأفغانستان والعراق وليبيا نشهد حروباً بلا نتائج سياسية أو حوافز استراتيجية تحقق الأمن والسلم الدولي وهو محور توظيف القوة الدولية، ولعل الاستراتيجية الدفاعية لهذا العقد تجسد الأزمات المركبة التي تعانيها الولايات المتحدة بشكل عام والقوات المسلحة بشكل خاص. ويمكن وصف استراتيجية الدفاع الذكي المتقشفة حربياً بالمتغير الجوهري في حروب العقد المقبل في ظل تحديات وتصدعات مختلفة أبرزها الانفراط القومي وشيوع الظواهر المسلحة وملامح الحرب الطائفية الشاملة التي تلوح في الأفق العربي. ويبدو أن الرئيس الأمريكي أوباما وأركان دفاعه يدركون حجم المعضلات التي خلفتها حروب المغامرة والتي انسحبت بشكل سيال على شكل القوة وجاهزيتها والإنفاق الذي بات يهدد تماسك الولايات، خصوصاً أن شعارات الديمقراطية ونشر الحرية ليس لها وجود في العراق والمنطقة إلا في الشعارات الانتخابية وعلى لسان الطائفيين الجدد والدكتاتوريات الطائفية الناشئة في العراق وغيرها من دول التوازن العربي التي تقود العالم العربي إلى المجهول ●

*مدير مركز صقر للدراسات الاستراتيجية

حرب الجيوش انكفأت وتحولت إلى حرب النجوم وباستخدام الأصابع الذكية

اقتصاد الصين:
سلاحها الأقوى أم نقطة ضعفها؟

خلال السنوات العشرين الماضية، بلغ متوسط النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي الصيني ٩,٩ في المائة، ما حوّل اقتصاد الصين إلى أحد المحركات الرئيسية للنمو العالمي بعدما كان اقتصاداً هامشياً. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩، نمت مساهمة اقتصاد الصين في إجمالي الناتج العالمي الاسمي (بالدولار الأمريكي) من ٣,٧ في المائة فقط إلى ٨,١ في المائة.

دافيد سنودون *

يُتوقع أن ينخفض المعدل السنوي لنمو الاقتصاد الصيني خلال السنوات العشر المقبلة إلى مستوى معتدل قدره ٧,٥ في المائة، لكن هذا المعدل سيكفي لرفع مساهمة الصين في إجمالي الناتج العالمي إلى ١٤,٩ في المائة، ما سيقربها من مساهمة الولايات المتحدة التي ستبلغ ١٩,٤ في المائة فقط من إجمالي الناتج العالمي بحلول عام ٢٠١٩م.

لكن حتى في حال تسجيل الصين معدلات نمو قوية على مدى السنوات العشر المقبلة، فإن متوسط نصيب الفرد الصيني من إجمالي الناتج المحلي الصيني سيبلغ ١١٦٤٤ دولاراً؛ أي ما يُعادل ٢٠ في المائة من مستواه في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩.

ففي عام ٢٠٠٩، كانت الصين أكبر مستثمر في العالم في شركات الطاقة وتوليد الكهرباء وثاني أكبر مستثمر في العالم في المواد الخام، حيث مثلت استثمارات الصين في هذه الموارد ثلثي صفقاتها الخارجية. ولا تزال الشركات الغربية من أكثر الشركات إغراءً للصين، ليس بسبب احتياطيات الموارد الطبيعية التي تستطيع توفيرها فقط، بل أيضاً بسبب الخبرات التي يمكن اكتسابها من خلال الاستحواذ عليها.

لكن محاولات الصين للاستحواذ على شركات أسترالية وأمريكية كبيرة لم تُحرز إلا نجاحاً محدوداً فقط، وذلك بسبب الاعتبارات السياسية وتلك المتعلقة بالأمن القومي. ونتيجةً لفشل شركة (تشينالكو Chinalco) في الاستحواذ على شركة (ريو تينتو Rio Tinto) الأسترالية لقاءَ تسعة عشر مليار دولار، اتجهت الصين نحو عمليات الاستحواذ الأصغر والأقل (تهديداً)، كعملية استحواذ شركة (يانزهو Yanzhou) الصينية للفحم الحجري على شركة (فيليكس Felix) الأسترالية للموارد الطبيعية لقاء ثلاثة مليارات دولار. وبعدما مُنعت من القيام باستثمارات واسعة النطاق في العديد من شركات الموارد الطبيعية الغربية، بدأت الصين باستهداف الأسواق الناشئة بصورة متزايدة، لا سيما أسواق آسيا الوسطى وإفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى.

ولطالما اهتمت الصين بآسيا الوسطى لاعتبارات جيو - سياسية، وليس اقتصادية، إذ تخشى بكين من أن يتسلل الإسلام السياسي من آسيا الوسطى إلى مواطنيها الإيغوريين المسلمين الذين يعيشون في إقليم زينيانغ الواقع في أقصى غرب البلاد، والذي شهد اضطرابات شعبية واسعة في عام ٢٠٠٩. كما تخشى أن تقدم الجاليات الإيغورية في الشتات - في قرغيزيا وكازخستان - دعماً لوجستياً لأبناء جلدتهم في الصين. ولا ترغب بكين أيضاً في رؤية أي وجود عسكري أمريكي واسع في آسيا الوسطى لأنها تخشى أن يكون مثل هذا الوجود جزءاً من خطة أمريكية لتطويق الصين وتقديم الدعم السري للنشطاء الإيغوريين وتقليص النفوذ الصيني في المنطقة.

ومنحت الصين مؤخراً كلاً من كازخستان وتركمانستان قروضاً ميسرة، واستثمرت مبالغ ضخمة في صناعات النفط والغاز

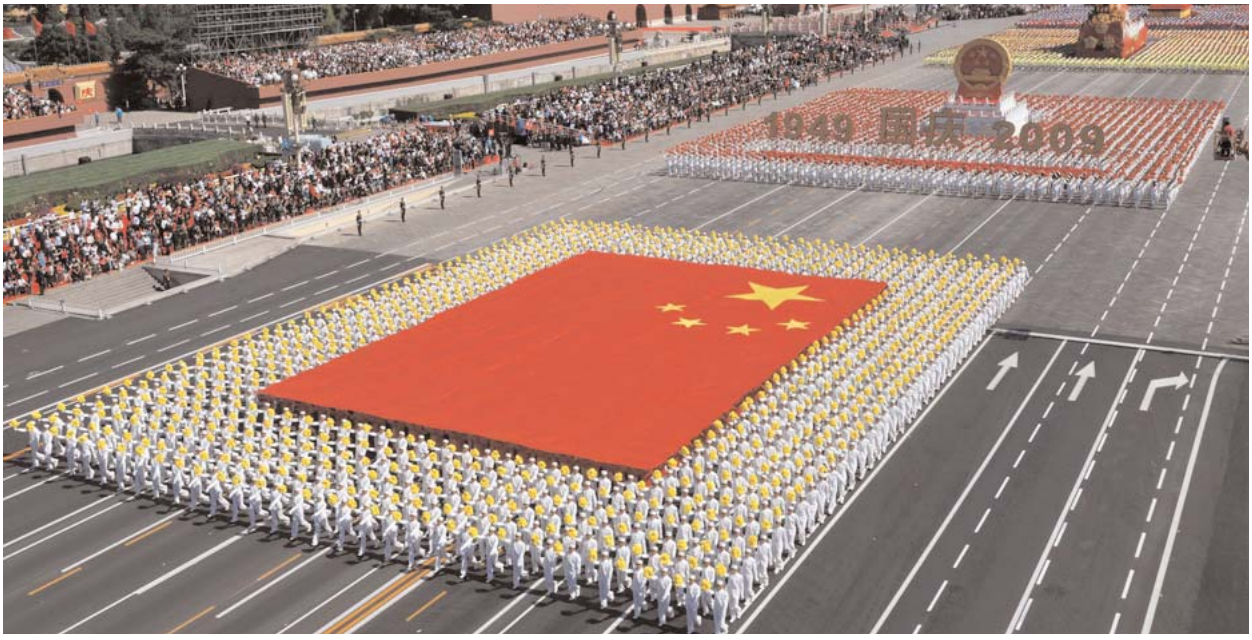

النمو الاقتصادي وحده سيُمكّن الصين من زيادة إنفاقها العسكري بشكل هائل

وحتى اليورانيوم، القائمة في منطقة آسيا الوسطى. ومن شأن هذه الخطوات أن تساهم في تلبية احتياجات الصين من الموارد الطبيعية، إضافة إلى تعزيز علاقات دول المنطقة مع بكين. فعلى سبيل المثال، تزامن القرض البالغ أربعة مليارات دولار والذي منحته الصين إلى تركمانستان لتطوير حقل جنوب إيولوتان العملاق للغاز، مع بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى الصين يبلغ طوله ٢٠٠ ألف كيلومتر، وتم تدشينه في ديسمبر ٢٠٠٩. هذا الخط سينقل ثلاثة عشر مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى الصين في عام ٢٠١٠. وهناك أيضاً خط آخر سيتم إنجازه بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤م، وسيرفع الكمية الكلية لواردات الصين من الغاز الطبيعي القادم من تركمانستان وأوزبكستان وكازخستان إلى ٤٠ مليار متر مكعب سنوياً.

علاوة على ذلك، طبقت الصين استراتيجيات مماثلة في منطقة إفريقيا جنوبي الصحراء. فقد أعلن رئيس الوزراء الصيني، وين جياباو ، أن بلاده ستُقرض دول المنطقة عشرة مليارات دولار أمريكي خلال السنوات الثلاث المقبلة ، وهو إجراءٌ مماثل للذي اتخذته الصين عندما أقرضت كازخستان عشرة مليارات دولار إبان أزمة قطاعها المصرفي، تمهيداً للاستثمار هناك. وفي الحقيقة، لوحظ أن بعض الصفقات المقترحة في هذه المنطقة أضخم من تلك التي أبرمتها الصين في آسيا الوسطى. إذ تُقدر تكلفة مشروع النفط الصيني في النيجر بحوالي خمسة مليارات دولار، بينما تتراوح قيمة الاستثمارات الصينية المقترحة في غينيا ما بين سبعة مليارات دولار وتسعة مليارات دولار.

وتُعتبر هذه الصفقات مُغرية لكلا الجانبين. فبالنسبة للدول الإفريقية تمثل الصين مصدراً للمساعدات والاستثمارات غير المشروطة بأي إصلاحات في أنظمة الحكم أو أي معايير سياسية أخرى. أما بالنسبة للصين، فإن الاستثمار يمثل مصلحة اقتصادية حيوية في المقام الأول، وأداةً تستخدمها الصين للترويج لموقفها الرافض للتدخل في الشؤون السيادية للدول الأخرى في المقام الثاني. ويُعتبر هذا التوجه منطقياً نظراً إلى حساسية الصين إزاء الوضع السياسي للتيبت وتايوان والحركة الانفصالية الإيغورية.

ولئن كانت هذه الصفقات مغرية لكلا الجانبين، إلا أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت ستخدم مصالح الدول الإفريقية على المدى البعيد. إذ تفيد بعض التقارير بأن المستثمرين الصينيين بدأوا يُحجمون عن المشاركة في العديد من المشروعات الاستثمارية لدول إفريقيا جنوبي الصحراء، ناهيك عن التقدم البطيء نحو إنجاز مشروعات البنى التحتية الاستثمارية هناك. لكن استثمارات الصين في الأسواق الناشئة لا تُلغي استثماراتها في الأسواق المتقدمة. وهناك سبيلان رئيسيان لدخول الصين إلى الأسواق الغربية: يتمثل السبيل الأول في (دبلوماسية الدولار) التي لا تقتصر على الأسواق الناشئة بأي حال من الأحوال. ففي أواخر يناير ٢٠١٠، ظهرت تكهنات بأن الصين ستمول عملية إنقاذ اليونان الضخمة؛ ومن شأن مثل هذه السياسة أن

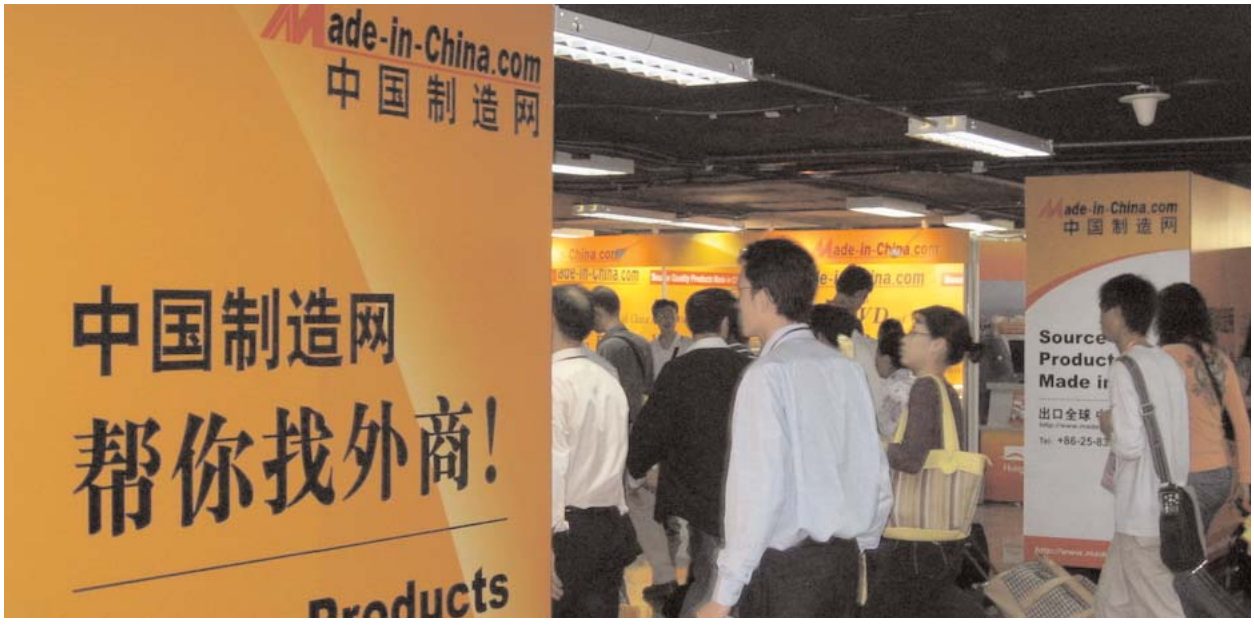

استثمارات الصين في الأسواق الناشئة لا تُلغي استثماراتها في الأسواق المتقدمة

تعزز نفوذ الصين في الدول المتقدمة التي تعاني من صعوبات مالية، ليس من خلال ربطها بالقروض فقط، بل من خلال ربطها أيضاً باتفاقيات لبيع تقنيات متطورة أو أصول مالية أو أجزاء من البنى التحتية.

أما السبيل الثاني، فإنه يتمثل ببساطة بشراء الأصول الغربية التي ليست حساسةً جداً من الناحية السياسية، مثل تقنيات المعلومات والخدمات اللوجستية وشركات التجارة الداخلية.

هل ستزداد التوترات في المستقبل؟

من الواضح أن استثمارات الصين الخارجية - خصوصاً في إنتاج السلع الاستراتيجية وكذلك في الصناعات الاستهلاكية - ستواصل الاستحواذ على اهتمام الحكومات الأجنبية. ونظراً إلى استمرار الصين في رفض إعادة تقييم سعر صرف اليوان وأيضاً استمرار الفائض الهائل في ميزانها التجاري، فإنه من الوارد أن يتبنى الغرب سياسات تجارية حمائية إلى جانب الإجراءات المقيدة للاستثمارات. ومن شأن مثل هذا التطور أن يؤذي الصين التي تعتمد على التصدير، لأن سوقها المحلية لا تستطيع استيعاب إنتاجها في المرحلة الراهنة.

ولا يثير حضور الصين الدولي المتزايد اهتمام السياسيين الغربيين وحسب، بل دخل أيضاً في حسابات المخططين العسكريين الصينيين. فمع أن الامتداد الخارجي للقوة العسكرية الصينية لا يزال محدوداً، إلا أن طموحاتها المتزايدة في هذا الاتجاه حقيقةٌ لا يرقى إليها شك. ففي السنوات الأخيرة، أعرب المخططون العسكريون الأمريكيون عن قلقهم من أن تكون المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الصين إلى ماينمار وبنغلاديش وسريلانكا وباكستان، جزءاً من (استراتيجية متدحرجة) غايتها إنشاء قواعد بحرية للسيطرة على شمال المحيط الهندي وممراته التجارية الرئيسية.

ومن الناحية المالية، يبدو أن الصين تمتلك الموارد الكافية لتحقيق هذه الطموحات نظراً إلى ميزانيتها الدفاعية المحدودة في المرحلة الراهنة. ففي عام ٢٠٠٩، بلغت القيمة الرسمية لهذه الميزانية ٧٠,٣ مليار دولار، أي ما يُعادل ١,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلاد. وحتى إذا كان هذا الرقم أقل من القيمة الحقيقية للميزانية الدفاعية الصينية بسبب الإنفاق العسكري السري والقوة الشرائية المختلفة، فإن النمو الاقتصادي وحده سيُمكن الصين من زيادة إنفاقها العسكري بشكل هائل. ففي حال بقاء ميزانية الصين الدفاعية عند ١,٧ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي، سيُعزز النمو الاقتصادي هذه الميزانية بواقع ٢٠٨ مليارات دولار سنوياً ابتداءً من عام ٢٠١٩م.

إن هذه الموارد ستكون كافية لتمكين الصين مستقبلاً من الاعتداد بنفوذها العسكري الواسع، بدلاً من اعتدادها الحالي بنفوذها الدبلوماسي ودبلوماسية الدولار ●

*باحث متخصص في الشؤون الاستراتيجية للاقتصاد العالمي لدى المجموعة الدولية للمراقبة الاقتصادية - لندن

البركان الآسيوي الذي خلخل موازين القوى العالمية

احتلت القارة الآسيوية حيّزاً كبيراً من مساحة العالم المتعدد الأقطاب، إن لم نقل صدارته، الشيء الذي يمكن عزوه إلى كون التنافس الآني والمستقبلي يلخص أساساً في التفوق العلمي والتكنولوجي، ناهيك عن كون القواعد والإجراءات، بل حتى المؤسسات التي فصّلت حسب مقاس العالم الأحادي القطبية لم تعد تلائم العالم المتعدد الأقطاب، والذي برزت فيه قوى جديدة قادرة على المنافسة والسباحة ضد التيار الأمريكي، الأمر الذي يحتم علينا ضرورة دراسة القوى الاقتصادية الجديدة والتي من الممكن أن تتصدر قائمة الدول الصناعية في القريب المنظور، وإن تعددت هذه القوى بين مختلف القارات الخمس.

حكيم التوزاني *

لكن القارة الآسيوية تبقى فريدة من نوعها لما تضمه من قوى بإمكانها معادلة العالم أكثر من مرة اقتصادياً إن توحدت فيما بينها، بل حتى وهي مشتتة الأطراف تبقى بمثابة رقم صعب في المعادلة الاقتصادية.

أولاً: اليابان: دولة (النمل البشري) الذي لا ينام!

يقدر عدد سكان اليابان بـ ١٢٧ مليون نسمة يعيشون فوق ٣٠٠٠ جزيرة تمثّل ٠,٣ في المائة من يابسة العالم، هذه الرقعة الجغرافية التي تفتقر إلى المواد الأولية، ناهيك عن الضعف العسكري الذي لا يوازي بأي شكل من الأشكال القوة الاقتصادية لليابان.

إلا أن المادة في عصر العولمة التقنية لا تساوي شيئاً أمام منطلقات الإدراك الياباني، الذي أدخل اليابان في عزلة إرادية عن العالم، ترميماً للبيت الداخلي في ظل الحكم المستنير في عصر المايغي (١٨٦٨-١٩١٢م) الذي جعل من اليابان مُدركة لموقعها الدولي، مما أتاح لها إمكانية هز الصين في أواخر القرن ١٩، وزعزعة استقرار روسيا القيصرية في بداية القرن ٢٠، بغض النظر عن إنجازات الحرب العالمية الثانية.

ولعل من بين أهم أدوات الإدراك الياباني للنظام الدولي، يكمن بالأساس في ثقافة وتراث اليابانيين، المنبثقين أصلاً من الجغرافية الجزرية ذات التضاريس الصعبة، المحصّنة للبلاد من أي هجوم منتظر، مما انعكس إيجاباً على الروح الجماعية اليابانية. هذا وقد ترسّخت في ظل هذه الظرفية فكرة تقديس اليابان، إنها (الجغرافية الصانعة للتاريخ) حسب مقولة بسمارك.

وتحسّباً لقيادة العالم، أو على الأقل المساهمة في ذلك، اكتسحت اليابان تكنولوجيا الفضاء، وارتقت في السلم الاقتصادي لتصبح ثاني أعظم قوة اقتصادية في العالم، بحيث أسهمت في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتصبح اليابان أكبر مستفيد من الحرب العالمية الثانية. هذا الاقتصاد الذي تم تعزيزه بمقتضى عمالة فنية جد ماهرة وتعكس الاهتمام الكبير لليابان بالمستوى التعليمي.

وبفضل قدراتها الذاتية استحوذت اليابان على عالم الإنسان الآلي، كما أصبح الين الياباني ينافس الدولار واليورو. فإذا كان الاتحاد الأوروبي القوة الاقتصادية الضاربة في القارة العجوز، وتجمع (النافتا) هو قائد النصف الغربي من الكرة الأرضية، فإن اليابان هي قائدة (الإوز الطائر) والركب الآسيوي على حدّ سواء.

وتعتبر كل من أسماء (سوني)، (ماسوشيتا) و(هيتاشي)، من أهم المرايا العاكسة للاقتصاد الياباني العالمي، الأمر الذي يمكن إيعازه إلى تمتع الشركات اليابانية بالإنتاجية الوفيرة والربح القليل، مما يمهد لها الطريق نحو العالمية، إضافة إلى الاهتمام المتزايد

بالعامل الإنتاجي ذي الكفاءة العالية. وإذا ما بحثنا عن دور اليابان في القارة الآسيوية ومقارنته ببزوغ تكتل النافتا في أمريكا، والاتحاد الأوروبي في أوروبا، وتغلغل الثورة الصناعية في شراين العالم، وانكفاء الاتحاد السوفييتي، وإنهاك القوة الأمريكية، فإن اليابان تخرج من الرماد الحضاري، كأنها طائر أسطوري يأبى إلا أن يرسم معالم العالم الاقتصادي و(السياسي كذلك، لم لا؟) مُعلناً عن معجزة القرن المنبثقة من التربة الآسيوية.

أما في ما يتعلق بعلاقاتها مع الجوار، وعلى الرغم من تخوف آسيا من الشبح الياباني التاريخي، فقد تعمق النفوذ الاقتصادي لليابان في شراين آسيا وأوروبا، كما تتربع اليابان على عرش عالم المساعدات، كمّاً ونوعاً، لدول الجنوب.

وعلى الرغم من عين القلق التي تنظر من خلالها الصين إلى اليابان، إلا أن المصالح المشتركة بإمكانها أن تبدد الأفكار السوداوية التي بصمها تاريخ ما قبل الحرب العالمية الثانية.

إلا أن اليابان مازالت تصطدم بإكراهات تحول دون استقطابها للعالم، من قبيل ندرة مواردها وتقييد قوتها العسكرية وتراجع نسبة نموها الديموغرافي، إلا أن أي إصلاح منتظر لمجلس الأمن في إطار توسيع عضويته، لن يغفل إمكانية انضمام هذا القائد الذي فرض نفسه رغم أنف الأعداء والخصوم.

المصالح المشتركة بإمكانها أن تبدد الأفكار التاريخية السوداوية بين الصين واليابان

ثانياً: الصين المارد الذي هزّ العالم حين استيقظ

استيقظ المارد النائم فاحتل صدارة العالم سكانياً، ومساحةً، ومن حيث القدرات العسكرية والنووية، وعدد الجنود، حيث

مرت الصين في عملية التحديث بتبديل نظامها السياسي وتقوية مرتكزاتها الثقافية والعلمية، إذ إنه خلال عصر ماوتسي تونغ (١٩٤٩-١٩٧٩) استساغت الصين العزلة الإرادية والطلاق الأيديولوجي مع الاتحاد السوفييتي، والتوجس من الغرب، لإعادة بناء الذات الصينية في مختلف تجليات الحياة الاقتصادية والعلمية، وعلى الرغم من بطء التغير إلا أنه أكيد.

لكن التحديث الماوي اصطدم بالثورة الثقافية التي امتدت على طول سنوات (١٩٦٦-١٩٧٦)، ولما انبجست، ركز الصينيون على المجال الاقتصادي والقانوني والثقافي والاجتماعي لبناء أواصر عملية التحديث، أسهمت في ذلك المتغيرات الدولية من حرب باردة وانفجار للثورة التكنولوجية لتنفتح الصين على العالم أكثر، الأمر الذي ثُمّن في عهد (دانغ زياوبينغ ١٩٧٨-١٩٩٧) بإصلاحات صينية محضة، بعيدة عن الحضارة الغربية، قريبة إلى تعاليم كونفوشيوس والحكمة الصينية التاريخية، المستحدثة بآليات تكنولوجية عالية الدقة لتحقيق الإقلاع العالمي، جامعة بين إيجابيات الرأسمالية والاشتراكية، محققة بذلك السوق الموجه على الطريقة الصينية. إذ عمل (دانغ) على الانفتاح أكثر على العالم المتعدد الأقطاب، وفتح أسواقه للاستثمارات الأجنبية وخصخصة بعض القطاعات من دون السير قُدماً نحو الانفلات، إذ إنه ليس من المهم أن يكون القط أبيض أم أسود بقدر ما يهم التهامه للفئران.

هكذا حرر ماوتسي تونغ الصين من قيود الماضي الأيديولوجي، وأعدّها للزعامة العالمية، التي تحققت على يد (دانغ)، واستيقظ التنين الصيني باستثمار التجربة (الغورباتشوفية) بعكسها، إذ بدأت بالبروستريكا قبل الشفافية. هكذا أعطت الصين للخواص حق المبادرة مع الحفاظ على الدور التدخلي للدولة. فالديموغرافية الصينية والقدرات النووية والقوة الاقتصادية والعضوية في مجلس الأمن، كلها عوامل اجتمعت في قوة التنين الآني والذي أصبح رقماً صعباً في مجال الفضاء.

إلا أن الصين تبقى في مواجهة الفوارق الاجتماعية، وغياب الديمقراطية، وتحكم البيروقراطية، وتعثر البنية التحتية، وتوجس الولايات المتحدة الأمريكية منها، وتخوف سكان هونغ كونغ من الاندماج الكامل معها، الأمر الذي سيؤثر على تميزهم الاجتماعي، كما أن الصين مازالت تشرئب إلى ضم تايوان التي حصنتها من العالم المتعدد الأقطاب.

ثالثاً: الدول الصناعية الجديدة بجيليها الأول والثاني

تمظهر الجيل الأول من الدول الصناعية الجديدة في ما يسمى (النمور الآسيوية) المتمثلة في كل من كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونغ كونغ. أما الجيل الثاني المسمى (الأشبال الآسيوية) فيضم كلاً من إندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، فيتنام والفلبين.

ويغلب على هذه الدول طابع الجِدَّة، لأنها لم ترث تاريخياً هذا المنصب، وإنما توفرت لها الظروف الداخلية والخارجية لتنضم إلى كوكبة الدول الصناعية الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية، ويجمع هذه الدول مفهوم المصلحة الطاغية على السياسة الخارجية (بميكانيزمات) اقتصادية، على الرغم من تباين مواردها ومرجعياتها، وقوة النمو والتنمية فيها.

إن سرّ نجاح هذه الدول يكمن أساساً في:

- الانضباط المالي: وتحكمت فيه حكومات هذه الدول من خلال ضبط الحد الأدنى والأقصى للتضخم.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي استقدمتها العمالة النوعية والمرونة القانونية.
- سياسات التصدير الصناعي: بعدما انتهجت هذه الدول

ضعف اليابان العسكري لا يوازي بأي شكل من الأشكال قوتها الاقتصادية

السياسة الحمائية، لجأت إلى الانفتاح كي يرحب العالم بصادراتها.

❖ السياسات التصنيعية المتنوعة: بغض النظر عن تنوع الدول الصناعية الجديدة في إمكانية تدخل الدولة بالتوجيه الصناعي أم لا، فقد نجحت كلها في الارتقاء إلى مصاف الدول الصناعية الجديدة، إلا أن الأهم في هذه التجربة ليس حماية المنتوج الوطني، وإنما تنويعه ليصبح قادراً على المنافسة.

وترتكز المعجزة الآسيوية على بناء رأس المال البشري من خلال الاهتمام المتزايد بنوعية قطاع التعليم. كما عملت هذه النظم على إنشاء نظم مالية جد فعالة ترتكز أساساً على زيادة المدخرات، ورفع وتيرة الاستثمارات من خلال تشجيعها بنيوياً، قانونياً وضرائبياً. وتحسباً لأي هزة مالية بدأت هذه الحكومات تتدخل للمراقبة من دون إيقاف وتيرة النمو، كما أسهمت الحكومات في تقوية بعض القطاعات من خلال مساعدتها المادية والتقنية.

ومن خلال ما سلف، يمكننا أن نستجلي مجالات تفوق (التنينات) الآسيوية في كل من استيعاب التكنولوجية الأجنبية المنقولة إليها، وتعزيز صناعات معينة للنهوض بها كالصناعات الدقيقة والثقيلة. كما عملت هذه الدول على تشجيع التصدير وتمهيد الطريق للغزو العالمي، مستندة في ذلك إلى مبدأ المشاركة في النمو من خلال عملية التصدير، كما يجب ألا نغفل الدور الفعال الذي قام به القطاع الخاص في الرقي بهذه المجتمعات.

فالمعجزة الآسيوية إذن انبثقت من ظروف دولية متمثلة في التوزيع الجغرافي لعملية التصنيع، وتدمير أوروبا بحثاً عن أسواق جديدة وتعاقدات صناعية بين الدول الكبرى ودول جنوب شرق آسيا، وتدخل الأنموذج الياباني في تقويم السرب الآسيوي، كما أن هناك عوامل داخلية ارتبطت بالقيم الآسيوية، إذ انصهرت كل من المرجعية الكونفوشيوسية والبوذية والمسيحية والإسلامية لتخلق لنا المعجزة الآسيوية. هذه المعجزة التي أفرزت لنا نظريات تفسيرية عدة: النظرية الأولى أن هناك من يربط هذا التقدم بتدخل الحكومات تحقيقاً لثلاثة لأهداف: تنمية القدرة التكنولوجية، تنمية الصادرات الصناعية، وبناء المقدرات الذاتية في الصناعة الوسيطة. أما النظرية الثانية فقد ركزت على عنصر الإنتاج للتصدير. أما ثالثة هذه النظريات فقد فسرت هذا الرقي الصناعي في القيم العقائدية لهذه المنطقة.

إلا أن بلدان شرق آسيا مازالت تتهددها مخاطر من قبيل انخفاض معدل نموها، وتضاؤل حجم الفائض المحقق، وآثار المنافسة المتوحشة، وانتهاج سياسات حمائية من طرف الدول المتقدمة تجاه هذه الدول. كما أثرت عملية التصنيع على البيئة الداخلية والعالمية على حد سواء. كما أن التقنين اللازم للنهوض بالاقتصاد في هذه المناطق مازال غير مستجيب لمتطلبات الظرفية الآنية، مما يضع هذه الدول أمام تحدي الإصلاح الداخلي والتطلع الخارجي ●

*باحث في القانون الدولي العام والعلوم السياسية –المغرب

الإرهاب الإلكتروني في ظل ثورة المعلومات

شهدت البشرية عبر القرون الماضية ثورتين غيرتا وجه التاريخ وطبيعة الحياة، وهما الثورتان الزراعية والصناعية. فالأمر المؤكد أن العالم يعيش اليوم الثورة الثالثة أو الموجة الثالثة كما يسميها البعض، وهي ثورة تكنولوجيا المعلومات، فالثورة الجديدة قوامها المعلومات والمعرفة التي أصبحت أساساً للتنمية وزيادة الإنتاج وسرعة اتخاذ القرار الصحيح.

د. هشام بشير *

لم يتم استخدام هذه الثورة الثالثة لتوجيهها في أعمال الخير فحسب؛ وإنما تم توجيهها أيضاً للقيام بأعمال الشر، فقد استخدمها الإرهابيون للقيام بالأعمال الإرهابية. بمعنى آخر ظهر مصطلح (الإرهاب الإلكتروني (Cyber Terrorism) أو (Electronic Terrorism)، عقب الطفرة الكبيرة التي حققتها تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الحواسيب الآلية والإنترنت تحديداً في إدارة معظم الأنشطة الحياتية، الأمر الذي دعا ٣٠ دولةً إلى التوقيع على (الاتفاقية الدولية الأولى لمكافحة الإجرام عبر الإنترنت)، في بودابست عام ٢٠٠١، والذي يعد حقاً من أخطر أنواع الجرائم التي ترتكب عبر شبكة الإنترنت، ويتضح هذا جلياً من خلال النظر إلى فداحة الخسائر التي يمكن أن تسببها عملية ناجحة واحدة تندرج تحت مفهومه.

وفي أوائل إبريل ٢٠١٢ قرر مجلس النواب البريطاني طرح ومناقشة قانون يسمح بموجبه لإحدى وكالات المخابرات البريطانية بمراقبة كل الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية والنصية والأنشطة التي تمارس على شبكة الإنترنت لمعالجة الإرهاب الإلكتروني، ما أثار جدلاً واسعاً حول انتهاك الحرية الشخصية للأشخاص سواء في بريطانيا أو العالم.

وفي هذا المقال سنحاول إلقاء الضوء على الإرهاب الإلكتروني، وذلك من خلال الحديث عن النقاط التالية:

تعريف الإرهاب الإلكتروني:

بداية يجب الإشارة إلى تعريف الإرهاب فقط حيث تعدّدت التعريفات التي قيلت بشأنه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى تعريف عام موحد مقبول، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

وعلى أية حال يعرّف بعض فقهاء القانون الإرهاب بأنه (فعل من أفعال العنف واستعمال القوة بالاعتداءات على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح، وله طابع سياسي)؛ لذلك فإن هناك فرقاً بين التطرف والإرهاب، فالتطرف يرتبط بمعتقدات غير عادية أو غير متعارف عليها قد تكون دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصاديةً، ويظل التطرف تطرفاً مادام بقي متطرفاً في المعتقدات الدينية أو السياسية أو الاجتماعية أي

خطورة الإرهاب الإلكتروني تزداد في الدول المتقدمة التي تدار بنيتها التحتية بالحواسيب الآلية

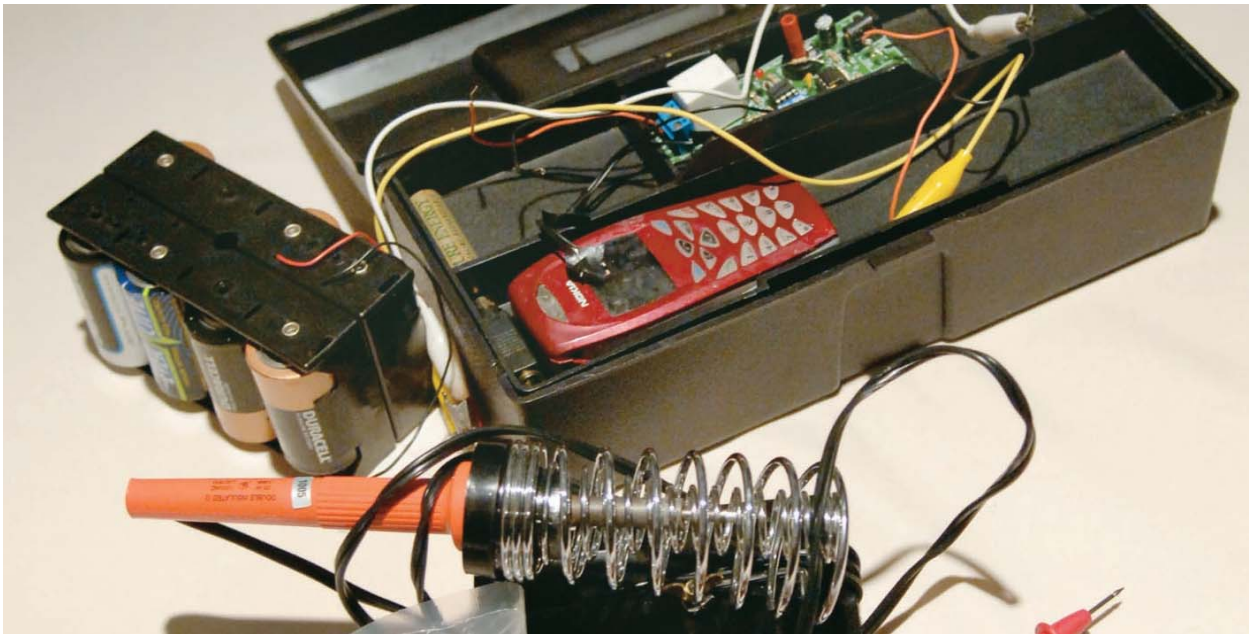

تتميز جرائم الإرهاب الإلكتروني بأنها صعبة الإثبات

تطرف فكري، إنما إذا تحول إلى استخدام العنف لمواجهة المجتمع أو التهديد بالعنف لفرض المعتقدات المتطرفة على الآخرين، فإنه بهذا يتحول الفكر المتطرف إلى إرهاب طالما صاحب الفكر المتطرف اعتدى على الحريات أو الممتلكات أو الأرواح.

وعرّف الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٢م الإرهاب بأنه (أعمال ترتكب بهدف ترويع الأهالي أو إجبار حكومة أو هيئة دولية على القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل ما، أو تدمير الهياكل الأساسية السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لدولة أو هيئة دولية، أو زعزعة استقرارها).

ومن ثم نستطيع أن نعرّف الإرهاب الإلكتروني بأنه (العدوان أو التخويف أو التهديد المادي أو المعنوي الصادر من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان في دينه أو نفسه أو عرضه أو عقله أو ماله بغير حق، باستخدام الموارد المعلوماتية والوسائل الإلكترونية بشتى صنوف العدوان وصور الإفساد).

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه (هجمات غير مشروعة أو تهديدات بهجمات ضد الحواسيب أو الشبكات أو المعلومات المخزنة إلكترونياً، توجه من أجل الانتقام أو ابتزاز أو إجبار أو التأثير في الحكومات أو الشعوب أو المجتمع الدولي بأسره لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية معينة، وبالتالي فلكي ينعت شخص ما بأنه إرهابي على الإنترنت، وليس مخترقاً فقط، فلابد أن تؤدي الهجمات التي يشنها إلى عنف ضد الأشخاص أو الممتلكات، أو على الأقل تحدث أذى كافياً من أجل نشر الخوف والرعب). فالإرهاب الإلكتروني يعتمد على استخدام الإمكانات العلمية والتقنية، واستغلال وسائل الاتصال والشبكات المعلوماتية من أجل تخويف وترويع الآخرين وإلحاق الضرر بهم أو تهديدهم.

ومما سبق يتضح أن تعريف الإرهاب الإلكتروني لا يختلف عن الإرهاب في معناه التقليدي، اللهم إلا أن الإرهاب الإلكتروني يعتمد على استخدام الإمكانات العلمية والتقنية، واستغلال وسائل الاتصال والشبكات المعلوماتية من أجل تخويف وترويع الآخرين وإلحاق الضرر بهم أو تهديدهم كما ذكرنا سابقاً.

خطر الإرهاب الإلكتروني:

مما لا شك فيه أن خطر الإرهاب الإلكتروني يكمن في سهولة استخدام هذا السلاح مع شدة أثره وضرره، فيقوم مستخدمه بعمله الإرهابي وهو في منزله أو مكتبه أو في مقهى أو حتى غرفة في أحد الفنادق.

ولقد أصبح الإرهاب الإلكتروني هاجساً يخيف العالم الذي أصبح عرضةً لهجمات الإرهابيين عبر الإنترنت الذين يمارسون نشاطهم التخريبي من أي مكان في العالم، وهذه المخاطر تتفاقم بمرور كل يوم، لأن التقنية الحديثة وحدها غير قادرة على حماية الناس من العمليات الإرهابية الإلكترونية والتي سببت أضراراً

جسيمة على الأفراد والمنظمات والدول. وما تجدر الإشارة إليه أن خطورة الإرهاب الإلكتروني تزداد في الدول المتقدمة، التي تدار بنيتها التحتية بالحواسيب الآلية والشبكات المعلوماتية، ما يجعلها هدفاً سهل المنال، فبدلاً من استخدام المتفجرات تستطيع الجماعات والمنظمات الإرهابية من خلال الضغط على لوحة المفاتيح تدمير البنية المعلوماتية، وتحقيق آثار تدميرية تفوق مثيلتها المستخدمة فيها المتفجرات، حيث يمكن شنّ هجوم إرهابي مدمر لإغلاق المواقع الحيوية وإلحاق الشلل بأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، أو قطع شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادات المركزية، أو تعطيل أنظمة الدفاع الجوي، أو إخراج الصواريخ عن مسارها، أو التحكم في خطوط الملاحة الجوية والبرية والبحرية، أو شلّ محطات إمداد الطاقة والمياه، أو اختراق النظام المصرفي وإلحاق الضرر بأعمال البنوك وأسواق المال العالمية.

يذكر أن تنظيم القاعدة قام باستغلال الإنترنت لتحقيق أهدافه سواء العسكرية أو الدعائية، فالكثير من العمليات الإرهابية التي تقوم بها (القاعدة) يلعب فيها جوجل إيرث (Google Earth) الدور الأكبر وفقاً لما أكده العديد من الخبراء، ورغم السيطرة المحكمة على الشبكة الدولية إلا أن ذلك لا يمنع ظهور (القاعدة) التي عادةً ما تستخدم الإنترنت وسيلة إعلامية لها، توصل من خلالها رسائل زعيمها أسامة بن لادن؟ قبل وفاته- أو نائبه أيمن الظواهري.

> تنظيم القاعدة قام باستغلال الإنترنت لتحقيق أهدافه العسكرية أو الدعائية

خصائص الإرهاب الإلكتروني:

تتلخص خصائص الإرهاب الإلكتروني في النقاط التالية:

١- من حيث الإثبات: تتميز جرائم الإرهاب الإلكتروني بأنها صعبة الإثبات، وتعتبر هذه الخاصية من أهم الخصائص المميزة لهذه الجرائم عن غيرها من الجرائم، وخصوصاً تلك التقليدية.

٢- من حيث الجناة: إن مستخدمي هذا النوع من الإرهاب يمتازون بخلفيات وخبرات في استخدام الأجهزة والتقنيات الحديثة هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد نقصاً كبيراً في الخبرات لدى الجهات الأمنية المسؤولة عن كشف المخططات الإرهابية الرقمية.

٣- من حيث أداة ارتكاب الجريمة: لا يتصور ارتكاب هذه الجرائم من دون حاسب آلي، ولاسيما في نطاق جرائم الإنترنت، وذلك لأن شبكة الإنترنت إحدى التقنيات الحديثة التي أفرزها تطور الحوسبة، ولذلك فإن ارتباطها بالحاسب الآلي أمر لا مفر منه باعتباره النافذة التي تطل بها تلك الشبكة على العالم الخارجي، وإن كنا اليوم نعاصر إمكانية استعمال الإنترنت عبر الهاتف الخلوي.

٤- بيئة هادئة: إن الإرهاب الإلكتروني يحدث في بيئة هادئة لا تحتاج إلى القوة والعنف واستعمال الأسلحة، وإنما كل ما يحتاج إليه هو جهاز حاسب آلي، وبعض البرامج وشبكة إنترنت، ولذلك يطلق على جرائم الإرهاب الإلكتروني)الجرائم الناعمة(، فالجرائم المتصلة بالحاسب الآلي تمتاز بأنها جرائم ناعمة لا تتطلب عنفاً، فنقل بيانات من حاسب إلى آخر أو السطو الإلكتروني على أرصدة بنك ما لا يتطلب أي عنف أو تبادل إطلاق نار مع الأمن، إلا أن الإرهاب الإلكتروني قد يؤدي وبطريقة غير مباشرة إلى قتل ودمار إذا ما تم التلاعب وتحريف نظم الحاسب في الصناعات الغذائية مثلاً أو الطيران... إلخ

٥- من حيث مدى التعاون بين الجناة: بصفة عامة فإن هذه الجرائم - التي تعد من جرائم التكنولوجيا الحديثة- تتميز بأن مرتكبيها قد يحدث بينهم تعاون على ارتكابها إضراراً بالجهة المجني عليها، وغالباً ما يكون فيها متخصص في الحاسبات يقوم بالجانب الفني من المشروع الإجرامي، وشخص آخر من المحيط أو من خارج المؤسسة المجني عليها لتغطية عملية التلاعب وتحويل المكاسب إليه.

خصائص المتهمين بالإرهاب الإلكتروني:

يتميز المتهمون بالإرهاب الإلكتروني بالعديد من الخصائص، وهي في الغالب تلك الخصائص التي يتميز بها المجرم الإلكتروني، ومن هذه الصفات ما يلي:

١- الذكاء (Intelligence): يعتبر الذكاء من أهم صفات مرتكب جرائم الإرهاب الإلكتروني، لأن ذلك يتطلب منه المعرفة التقنية لكيفية الدخول إلى أنظمة الحاسب الآلي والقدرة على التعديل والتغيير في البرامج وارتكاب العديد من الجرائم التي تتطلب أن يكون مرتكب الجريمة على درجة كبيرة من المعرفة لكي يتمكن من ارتكاب تلك الجرائم.

٢- المهارة والخبرة والاحتراف: إن المجرم في جرائم الإرهاب الإلكتروني عادة ما يتصف بأنه مجرم محترف؛ إذ إنه لا يسهل على الشخص الهاوي إلا في حالات قليلة أن يرتكب جرائم عن طريق الكمبيوتر، فالأمر يقتضي كثيراً من الدقة والتخصص في هذا المجال للتوصل إلى التغلب على العقبات التي أوجدها المتخصصون لحماية أنظمة الكمبيوتر كما يحدث في البنوك مثلاً.

هناك نقص كبير في الخبرات لدى الجهات الأمنية المسؤولة عن كشف المخططات الإرهابية الرقمية

٣- مجرم الإرهاب الإلكتروني مجرم متخصص: فقد ثبت في العديد من القضايا أن عدداً من المجرمين لا يرتكبون سوى جرائم الكمبيوتر، أي أنهم متخصصون في هذا النوع من الجرائم.

أشكال الإرهاب الإلكتروني:

يتخذ الإرهاب الإلكتروني أشكالاً وطرقاً عدة اعتماداً على الجناة وعلى أهدافهم، فالإرهاب الإلكتروني لا يستهدف البيئة السبرانية فحسب، وإنما البيئة المادية التي تدعم العمليات السبرانية، وقد تكون أسلحة الإرهاب الإلكتروني وهجماته أسلحةً من إنتاج الحاسب، أو تعتمد على تعديات تقليدية من خلال تطبيق تفجير سيارة عن بعد، هجوم بالغاز السام، حيث تتوقف خدمات أخرى في البناء التحتي الحساس، مثل برج المراقبة في المطار، ويمكن استخدام الأسلحة التقليدية في تدمير نظم المعلومات الوطنية.

وفي الحقيقة من الصعب تحديد أشكال الإرهاب؛ فطبيعة الإرهاب الإلكتروني تتطلب اللامحدودية في التصنيف، نظراً لأنها تستخدم تكنولوجيا تتطور يوماً بعد آخر، لكن الأشكال التالية يمكن أن تصنف على أنها أشكال وأنواع الإرهاب الإلكتروني كالآتي:

١- التهديد الإلكتروني: تعددت الأساليب الإرهابية في التهديد عبر الإنترنت من التهديد بالقتل لشخصيات سياسية إلى التهديد بتفجيرات في مراكز سياسية أو تجمعات رياضية، ثم التهديد بإطلاق فيروسات لإتلاف الأنظمة المعلوماتية في العالم، ومن أمثلة التهديد الإلكتروني ما قام به شاب أمريكي يدعى (جاهابر جويل) البالغ ١٨ عاماً، حيث هدد كلاً من مدير شركة (مايكروسوفت) (ج) والمدير التنفيذي لشركة (M.P.I) بنسف شركتيهما إذا لم يتم دفع خمسة ملايين دولار، وقد قامت الشركة بتفتيش منزل المذكور بعد القبض عليه، وعثروا في حاسبه الآلي على ملفات رقمية عدة تحتوي على معلومات عن تصنيع القنابل تم إنزالها عبر الإنترنت.

٢- القصف الإلكتروني: وهو أسلوب للهجوم على شبكة المعلومات عن طريق توجيه مئات الآلاف من الرسائل الإلكترونية إلى مواقع هذه الشبكات، ما يزيد الضغط على قدرتها على استقبال رسائل من المتعاملين معها، والذي يؤدي إلى وقف عمل الشركة.

٣- تدمير أنظمة المعلومات: هو محاولة اختراق شبكة المعلومات الخاصة بالأفراد أو الشركات العالمية بهدف تخريب نقطة الاتصال أو النظام عن طريق تخليق أنواع من الفيروسات الجديدة والتي تسبب كثيراً من الضرر لأجهزة الكمبيوتر والمعلومات التي تم تخزينها على هذه الأجهزة.

٤- التجسس الإلكتروني: التجسس هو التلصص وسرقة المعلومات من الأفراد أو المؤسسات أو الدول أو المنظمات، والتجسس على هذه المعلومات، أياً كان نوعها، يأخذ أبعاداً جديدة، فتعددت أهدافها من معلومات اقتصادية إلى معلومات سياسية وعسكرية وشخصية.

وإجمالاً، فعلى الرغم من تعدد الاستخدامات السلمية للفضاء الإلكتروني والمعلوماتي عبر شبكة الإنترنت، إلا أنه ظهرت استخدامات أخرى غير سلمية لهذا الفضاء المتشعب الاتجاهات باستغلاله ساحة جديدة للصراعات الدولية، بحيث شكلت هذه الصراعات ما يسمى ظاهرة الإرهاب الإلكتروني، تلك الظاهرة الناشئة في الأساس من التزاوج بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من جهة، والإرهاب من جهة ثانية، ما أفرز قضايا معقدة وتحديات مختلفة أمام جميع الفاعلين من الدول والجماعات والأفراد.

وأخيراً، يجب التأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام في بلورة استراتيجيات للتصدي لمزاعم الإرهابيين، وتشجيع وسائل الإعلام على وضع قواعد إرشادية للتقارير الإعلامية والصحفية بما يحول دون استفادة الإرهابيين منها في الاتصال أو التجنيد أو غير ذلك، إضافة إلى أهمية تشجيع البحوث والدراسات، وعقد المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش في مجالات ظواهر الغلو والتطرف والإرهاب بصفة عامة والإرهاب الإلكتروني بصفة خاصة، والتعرف إلى مصادرها ومناهجها وأسبابها ودوافعها ومخاطرها، ووضع الحلول الفعالة لمواجهتها والحد من انتشارها ●

*كاتب مصري متخصص في الشؤون الخليجية

معوقات استخدام نظم التعليم بالحاسب الآلي وكيف يمكن التغلب عليها؟

يعد الحاسب الآلي ناتجاً من نواتج التقدم العلمي والتقني المعاصر، كما يعد في الوقت ذاته إحدى الدعائم التي تقود هذا التقدم، مما جعله في الآونة الأخيرة محور اهتمام المربين والمهتمين بالعملية التربوية والتعليمية، وقد اهتمت النظم التربوية بالحاسب الآلي، ودعت إلى استخدامه سواء في الإدارة المدرسية أو التدريس، لما له من فوائد عظيمة، ومنافع جمة لا يمكن حصرها، حيث أصبح أمراً ضرورياً وملحاً لجميع جوانب الحياة البشرية.

علي عفيفي علي غازي *

أطلقت على الكمبيوتر في اللغة العربية عدة مسميات منها: الحاسب الآلي، والحاسب الإلكتروني، والحاسوب. وذلك لكون اسمه مشتقاً من الفعل الإنجليزي To compute بمعنى يحسب، كما أطلق عليه أيضاً العقل الإلكتروني، والحقيقة أن الكمبيوتر على رغم أنه مبني أساساً على منطق رياضي إلا أنه أصبح يؤدي معالجات رياضية وغير رياضية، ومن هنا فهو ليس حاسباً فقط، ولذلك شاع استخدامه في الوقت الحاضر في مختلف ميادين الحياة وأثبت كفاءة عالية ووفر الكثير من الجهد والوقت والتكاليف مما ساعد على التفكير في الاستفادة من إمكانياته في الميادين التربوية.

ويعد الحاسب الآلي الآن أحد أهم مقومات الأعمال في مختلف جوانب الحياة المدنية، فنحن قد نلحظ أن يخضع مريض لإشراف العقل الإلكتروني وهو في أشد حالاته المرضية الحرجة، حيث يقوم الكمبيوتر بمراقبته الدائمة والمستمرة، حيث لا مجال للغفلة أو السهو ويقدم بصفة دورية تقارير عن تقدم أو تأخر حالته الصحية، وقد وصل الأمر إلى أن يقوم الحاسب بإجراء بعض العمليات الجراحية للمريض دون تدخل بشري سوى الإشراف فقط.

كما أن المعارك الحربية والمناورات العسكرية أصبحت تدار بالحاسب الآلي إدارة متكاملة شاملة بحيث يبقى دور الإنسان إشرافياً على الأكثر، ناهيك عن بقية المجالات كالطيران والاتصالات والكهرباء وغيرها الكثير، والتي أصبحت تعتمد في تشغيلها وإدارتها على العقل الإلكتروني.

لذا كان اهتمام الدول بالحاسب الآلي كبيراً جداً، بحيث هيأت التجهيزات المناسبة، وكذلك دربت الكوادر البشرية على استخدامه، لعلمها بأن إدارة الدولة بالحاسب سيوفر الجهد والوقت والمال، وسيحقق إنتاجية عالية وبإتقان مرتفع.

ولا شك أن قطاع التعليم يعد من أهم وأكبر القطاعات حيوية وفاعلية، وذلك لارتباطه المباشر بجميع طوائف المجتمع، ولاعتماد الدولة عليه في تنشئة المواطن الصالح والذي يرعى شؤون الدولة في المستقبل، وعليه كان لزاماً أن يكون هذا القطاع أول القطاعات في استخدام الحاسب وتفعيله على كل مستويات التعليم، بدءاً بمستوى الإدارة العليا للتعليم وهي الوزارة، وانتهاء بأصغر وحدة تعليمية وهي المدرسة.

ويمتلك الكمبيوتر العديد من الإمكانيات التي جعلت منه أداة تنافس العديد من الوسائط التعليمية الأخرى والعديد من

يمتلك الكمبيوتر العديد من الإمكانيات التي جعلت منه أداة تنافس العديد من الوسائط التعليمية الأخرى

يمكن أن يسهم الكمبيوتر في تحسين نواتج عملية التعلم وزيادة فاعليتها

الاستراتيجيات التعليمية التي تُركّز على نشاط المتعلم وإيجابيته وعلى أساليب العمل داخل الفصل التي تهدف إلى مراعاة الفروق الفردية أو التغلب على بعض مشكلات النظام داخل الفصل، ويتميز الكمبيوتر بأنه أداة من السهل الاستعانة بها ودمجها في العديد من الاستراتيجيات التقليدية لتطويرها أو زيادة كفاءتها كأساليب حل المشكلات وطرق الاكتشاف المختلفة.

ويعتبر استخدام الحاسب الآلي في أعمال الإدارة المدرسية محققاً للرضى الأدائي لدى مشرفي وموجهي المدارس. حيث يستخدم في تجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمدرسة من طلاب ومعلمين وموظفين وأجهزة وتجهيزات، والجداول المدرسية، والحضور والغياب والمرتبات ومعالجتها وحفظها وتداولها.

وقد ظهرت العديد من البرامج الخاصة بتسهيل أعمال الإدارة المدرسية، وحققت الكثير من التسهيلات في الأعمال، ولكن في المقابل لوحظ أن هناك ضعفاً لدى بعض مديري المدارس في التعامل مع التطبيقات الحاسوبية الخاصة بالإدارة المدرسية.

ولا يخفى على أحد ما تمثله التقنية في عصرنا الحالي، فهي وسيلة فاعلة تتدخل في جميع شؤون الحياة، فقد أصبح عصرنا الحالي عصر التقنية والتطور، وهذه هي صفته الملازمة له، ولا تخرج الإدارة المدرسية عن هذا المنظور، فهي تلعب دوراً حيوياً وأساسياً في انسجام المدرسة مع طبيعة المجتمع واحتياجاته وتطلعاته من خلال المشاركة المجتمعية لها والتي تهدف إلى تعليم الطلبة ليصبحوا قوة منتجة وتسعى إلى المساعدة على تحسين التعليم، وتفهم المجتمع لمشاكل التعليم ومعوقاته، والدفاع عن النظام المدرسي، وتوفير الدعم المادي للمدرسة ليساعدها على تحقيق رسالتها، وبالتالي يجب أن تكون التقنية ملازمة لعلم الإدارة المدرسية، وأن تكون هدفاً لها، وفي نفس الوقت غاية تسعى إلى نشر مفهومها وأهميتها، وتفعيل ممارستها، فالمنظومة التربوية المدرسية يدخل فيها بالإضافة إلى العاملين بالمدارس والطلاب؛ جميع أفراد المجتمع بمختلف مستوياته التعليمية والثقافية والاجتماعية، ولذلك حجم ممارسة التقنية على الصعيد المدرسي ينعكس على المجتمع ككل بصورة مباشرة. ولا يمكن إغفال حجم الخدمات التي يمكن أن تقدمها التقنية الحديثة للإدارة المدرسية، لما في لذلك من فائدة كبيرة في تحرير مدير المدرسة كقائد تربوي من قيود الأعمال الروتينية، التي ليست من صميم العملية التعليمية، وتأخذ من وقته الكثير مما يؤثر على سير المدرسة نحو تحقيق أهدافها المرسومة.

ولا يخفى على أحد الفوائد الكثيرة التي تجنيها العملية التعليمية التربوية من وراء استخدام الحاسب الآلي؛ لأنه يمتلك قدرات فائقة على تخزين واسترجاع كم هائل من المعلومات، والقدرة على العرض المرئي للمعلومات، والسرعة الفائقة في إجراء العمليات، ويتيح الفرصة للمتعلم من خلال تقديم العديد من الفرص والاختيارات أمامه، ويمنحه القدرة على التحكم في العديد من الأجهزة الأخرى المتصلة به والاستفادة منها، فيمكنه أن يتحكم في مكبرات الصوت،

والمعدات الموسيقية، والطابعات، والمعدات الرسومية، وأجهزة العروض الضوئية، ووسائط العروض المتعددة، وبذلك يمكن أن يكوِّن منظومة عروض متعددة Multimedia.

فالكمبيوتر قادر على توفير الفرصة للمتعلم للتحكم واتخاذ القرار في إجراءات سير البرنامج بأسلوب مرن وإيجابي، كما يوفر العديد من الطرق التي تضمن الاتصال الجيد بين المتعلم والكمبيوتر بغرض مساعدة الطالب على إتمام عملية الدراسة بسهولة وبشكل يساعد على تحقيق الأهداف التعليمية المرجوة بشكل جيد، ومن أهم ما يميز إيجابية برامج الكمبيوتر التعليمة هو متابعتها لأخطاء المتعلم، ومحاولة معرفة مصدرها، ومعالجة أسباب الخطأ، وتوجيهه لدراسة موضوعات معينة وفقاً لما أنجزه أو أصدره من أخطاء، ولكن من الصعب تصميم أسلوب معين يمكن من خلاله توقع جميع الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المتعلم، فقد يكون طالباً مبتدئاً أو معلماً ماهراً، وبذلك فإن وجود مشكلات مع عمل البرنامج أمر وارد، ولا يجعل الكمبيوتر عملية التعلم مريحة دائماً أو أكثر متعة بالنسبة للطالب في جميع الأحوال، إذ يعتمد هذا على مكان وكيفية استخدامه، ويمكن أن يسهم الكمبيوتر في تحسين نواتج عملية التعلم وزيادة فاعليتها.

وتختلف معوّقات التعليم الإلكتروني باستخدام الكمبيوتر، والتعليم عن بعد، فمنها ما يختص بالمعلم من حيث افتقاره إلى آليات التعلم الإلكتروني، وكثرة الأعباء المطلوبة منه، وقلة الحوافز، ومنها ما هو خاص بالمناهج ككثافة المقررات الدراسية، وعدم توافق المناهج مع التطور السريع في البرامج، ومن المعوّقات أيضاً ما هو فني مثل عدم جاهزية البنية التحتية المعلوماتية، وعدم توافر الاتصالات بشبكة الاتصال السريع، الشبكة العنكبوتية، الإنترنت، وهناك معوقات إدارية، مثل عدد الطلبة في الصف الواحد، وقلة عدد أجهزة الحاسب الآلي في المدرسة، وأخرى تنظيمية كعدم توافر المكان المناسب، والنقص في الكوادر البشرية، وأخيراً هناك معوقات مالية تخص التكلفة المادية المرتفعة لهذا النوع من التعلم. وسوف نتتبع معوقات استخدام هذه التقنية من الوسائل الحديثة، وهذه العوائق إما أن تكون مادية أو بشرية. والمتتبع للعقبات التي تواجه جميع الدول يجد أن هناك توافقاً مع الواقع الحالي للتعليم في معظم الدول. ومن هذه العوائق:

أولاً: التكلفة المادية

تحتاج عملية توفير خدمة التعلم الآلي إلى تكلفة مادية مرتفعة، وبصفة خاصة في مرحله التأسيس، الأمر الذي يجعلها أحد الأسباب الرئيسية في عدم استخدام الكمبيوتر والإنترنت في التعليم، ذلك أن تأسيس مثل هذه الشبكة يحتاج إلى خطوط هاتف بمواصفات معينة، وحواسيب معينة، ونظراً لتطور البرامج والأجهزة فإن الأمر يزداد صعوبة عند معرفة أن هذه الأجهزة والشبكات في حاجة إلى تطوير وتجديد على فترات زمنية متقاربة. ذلك أن ملاحقة التطور مطلب أساس من مطالب العملية التربوية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة.

ثانياً: المشكلات الفنية

ليست العوائق المالية هي السبب الرئيس المقلل من استخدام التقنية الحديثة المتطورة في العملية التعليمية التربوية؛ بل إن العنصر البشري له أثر كبير في ذلك، فبالرغم من أن العقل الإلكتروني والإنترنت تم تطبيقه في المصانع والغرف التجارية والأعمال الإدارية إلا أن تطبيقات استخدام هذه المنظومة الإلكترونية في التعليم أقل من المتوقع ويسير ببطء شديد عند المقارنة بما ينبغي أن يكون عليه.

> ملاحقة التطور مطلب أساس من مطالب العملية التربوية بالأجهزة الإلكترونية الحديثة

أما عن أسباب عزوف بعض أعضاء هيئة التدريس والمعلمين عن استخدام الحاسب الآلي في العملية التعليمية التربوية؛ فهو راجع إلى عدم الوعي بأهمية هذه التقنية، وعدم القدرة على استخدام الحاسوب، ومن هنا نحمل من خلال مقالنا هذا صيحات تحذير لكافة العاملين والمسؤولين عن الحقل التربوي في العالم العربي بأنه يجب الاهتمام بتثقيف المعلمين وأعضاء هيئات التدريس في الكمبيوتر، ومطالبتهم جميعاً بالحصول على شهادة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب الآلي .جْة ومن لا يحصل عليها يستبعد من حقل التدريس إلى العمل في مجالات أخرى.

ولا شك أن الانقطاع في شبكة النت والشبكات الداخلية في المؤسسات التعليمية التربوية في أثناء البحث والتصفح وإرسال الرسائل لسبب فني أو غيرة مشكلة تواجهها مؤسسات التعليم في الوقت الحاضر، مما يضطر المستخدم إلى الرجوع مرة أخرى إلى الشبكة وقد يفقد البيانات التي كتبها وفي معظم الأحيان يكون من الصعوبة الدخول إلى الشبكة أو الرجوع إلى استخدام الإنترنت لتعليم المقرر نتيجة مواجهة بعض المشكلات منها: عدم توافر الدعم الفني فقد يواجه الطلاب بعض المشكلات في أثناء استخدام الإنترنت ولم تتوافر لهم الخبرة الكافية لحل هذه المشكلات، نتيجة لعدم الدراسة الفنية الكاملة، وعدم توافر العمالة الفنية المدربة لمواجهة مثل هذه الطوارئ.

ثالثاً: اللغة

نظراً لأن معظم برامج الكمبيوتر، والبحوث المكتوبة على الشبكة العنكبوتية الدولية للمعلومات المسماة (الإنترنت) مكتوبة باللغة الإنجليزية؛ لذا فإن الاستفادة الكاملة من هذه الشبكة ستكون من

يتميز الكمبيوتر بأنه أداة من السهل الاستعانة بها ودمجها في العديد من الاستراتيجيات التقليدية لتطويرها

نصيب من يتقن اللغة، وهم قليلون في الجامعات العربية، ومن هنا يمكن القول بأنه لا بد من إعادة النظر في إعادة تأهيل أساتذة الجامعات ومدرسي المدارس في التعليم ما قبل الجامعي في اللغة. وضرورة بناء قواعد بيانات باللغة العربية لكي يتسنى للباحثين الاستفادة من تلك الشبكة، وقد أوضحت الدراسات الحديثة عزوف الكثير من أعضاء هيئة التدريس في الدول العربية عن استخدام الإنترنت للتعليم، وكشفت النقاب عن أن أكثر من ٣٠ في المائة يمانعون إدخال الإنترنت في الدراسة لأسباب أكثرها تأثيراً حاجز اللغة الإنجليزية.

رابعاً: عدم توافر التدريب الكافي

يخشى معظم المعلمين من التكنولوجيا، ويشعرون بالارتياح حيال الأساليب التعليمية التقليدية الخاصة بهم، نتيجة عدم توافر الدراسة والخبرة الكافية، ولهذا فإن أي برنامج تدريبي للمعلمين يجب أن يساعدهم على رؤية ما وراء التكنولوجيا من مكاسب في التعليم يمكن الاستفادة منها في غرفة الصف، بالإضافة إلى أنه يجب على المعلمين أن يتحولوا من مجرد مستهلكين أو متلقين للمعلومات عن طريق استعمال الإنترنت والتكنولوجيا الحديثة للوصول إلى منتجين للمعلومات عن طريق صياغة هذه المعلومات بما يتناسب مع واقعهم التعليمي والحضاري.

خامساً: صعوبة الوصول إلى المعلومات

عندما يحصل بعض الباحثين على المعلومة من الشبكة العالمية (الإنترنت) يعتقدون بصوابها وصحتها، وهذا خطأ في البحث العلمي ذلك أن هناك مواقع غير معروفة أو على الأقل مشبوهة؛ لذا يجب على المستخدمين أو الباحثين للشبكة أن يتحروا الدقة والصراحة والحكم على الموجود قبل اعتماده في البحث، ومن هنا ينبغي علينا أن نحرص على إكساب طلابنا مهارة تقويم المعلومة، وهي العملية التي تحدد من خلالها مصادر المعلومات الموثوق بها، والوصول إليها بفعالية بالإضافة إلى فهمها ونقلها، وصعوبة الوصول إلى المعلومة الصحيحة هذا يشكل عائقاً أمام استخدام الحاسب الآلي في التعليم.

سادساً: الخوف من وصول الطلاب إلى مواقع غير تربوية

يبدي بعض الأهالي قلقهم من مسألة سوء استخدام الإنترنت، ومصادر المعلومات الإلكترونية، ومدى مقدرتهم ومقدرة المعلم على حماية أبنائهم من المواد غير المناسبة، بالإضافة إلى أن بعض الأهالي يرون أن طريقة التعلم بالإنترنت هي مضيعة للوقت مما أثر في توجهات أبنائهم في التعلم من خلال هذه الطريقة، الأمر الذي يؤكد ضرورة الاتصال بين الأهالي والمدرسة، واطلاعهم على إيجابيات استخدام نظم التعليم بالحاسب الآلي وبالإنترنت، ويؤكد على ضرورة حماية الطلاب من المواد غير المناسبة التي يمكن الوصول إليها بواسطة الإنترنت، ومن الواضح أن أفضل الطرق لحماية الطلبة هي رفع الوعي لديهم والاتفاق على أخلاقيات استخدام الإنترنت وجعلهم يتحملون مسؤولية الثقة التي يمنحها الأهل والمعلمون لهم.

سابعاً: التوجة السلبي والحواجز النفسية

الإنسان بطبيعته لا يحب تغيير ما اعتاده بل يقاوم بأساليب مختلفة، وهذا السلوك ليس المقاومة بمعناها العنيف بل يتخذ شكل الممانعة والسلبية تجاه التغيير. هذا سببه إما التمسك بالأساليب التعليمية القديمة السائدة، أو عدم الرغبة في التكيف مع الأساليب والتقنيات الحديثة، أو الشعور بعدم الاهتمام وعدم المبالاة نحو التغييرات الجديدة، نتيجة عوامل نفسية وفسيولوجية تقف حاجزاً أمام إقدام المعلمين على استخدام نظم التعليم الإلكتروني بواسطة الحاسب الآلي أو الإنترنت، نظراً لاعتيادهم النظم التقليدية.

ثامناً: الوقت الكثير المستغرق

وهذا الوقت سواء كان الوقت المستغرق للتصفح أو الوقت المستغرق من المعلم لنشر دروسه التعليمية، كما أن استخدام شبكة المعلومات والإنترنت في التعليم يحتاج إلى الصورة والصوت أحياناً والتي يستغرق تصفحها وقتاً طويلاً نظراً لأن معظم الحاسبات تستخدم ذواكر مؤقته ضعيفة، مما يؤدي إلى اتجاة سلبي نحو استخدام الإنترنت، لكن ظهور موصلات ومستقبلات بواسطة الأقمار الصناعية سوف يساعد على تخطي هذه المشكلة.

ويجب أن نؤكد على أن استخدام الإنترنت في التعليم يتطلب وقتاً أكثر بكثير من التعليم التقليدي، فالاستجابة لكل طالب كتابياً بوساطة الإنترنت تتطلب كثيراً من الوقت، كما أن تحضير القراءات للمقرر وعرضها بواسطة الإنترنت يستهلك كثيراً من الوقت. وأخيراً يبدو أن بعض هذه العقبات تعود لحداثة التجربة، فالطلاب تزيد دافعيتهم

عند المشاركة بتجربة جديدة واستهلاك كثير من الوقت وقلة الدعم الفني يعود أيضاً إلى أن الطلاب والمعلمين على حد سواء ليسوا معتادين على التعلم بهذه الطريقة.

في ظل هذه المعوقات التي تكلمنا عليها يبقى سؤال: هل سيوجد مستقبل للتعليم الإلكتروني في الوطن العربي؟ وهل سيلقى الاهتمام الكافي من الدول العربية؟ وهل ستتخذ كل الأساليب والطرق لتوفير الفرص الكافية للحصول على التعليم الإلكتروني؟

هناك تحد حقيقي يواجه الدول العربية الآن هو ذلك التطور التكنولوجي الهائل، وثورة المعلومات، ولذا يجب عليها أن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية، وأن يكون التعليم الإلكتروني أحد عناصر هذه الرؤية، وأن يكون التعليم الإلكتروني أحد السياسات التي يمكن الاستفادة منها، وعليها اختيار ما يناسبها من وسائل التعليم الإلكتروني المتعددة، وأن تدرس تجارب الدول النامية الأخرى المشابهة لنفس ظروفها، والاستعانة بالخبراء منها، وأن تتعاون مع بعضها لتتبادل بث البرامج مما يخفض تكلفة استخدام التعليم الإلكتروني.

خلال العقد الأخير من القرن العشرين كانت هناك ثورة ضخمة في تطبيقات الحاسب الآلي التعليمي، ولا يزال استخدام الحاسب في مجال التربية والتعليم في بداياته التي تزداد يوماً بعد يوم، بل بدأ يأخذ أشكالاً عدة فمن الحاسب في التعليم إلى استخدام الإنترنت في التعليم، وأخيراً ظهر مفهوم التعليم الإلكتروني، الذي يعتمد على التقنية لتقديم محتوى للمتعلم بطريقة جيدة وفعالة.

كما أن هناك خصائص ومزايا لهذا النوع من التعليم، وأهم هذه المزايا والفوائد تتمثل في: اختصار الوقت والجهد، إضافة إلى إمكانية الحاسب في تحسين المستوى العام للتحصيل الدراسي، ومساعدة المعلم والطالب في توفير بيئة تعليمية جذابة. وعلى رغم تلك الأهمية لهذا النوع من التعليم والنتائج الأولية التي أثبتت نجاح ذلك إلا أن الاستخدام مازال في بداياته في الدول العربية، حيث يواجه هذا التعليم بعض العقبات والتحديات سواءً أكانت تقنية تتمثل بعدم اعتماد معيار موحد لصياغة المحتوى، أم فنية وتتمثل في الخصوصية والقدرة على الاختراق، أو تربوية وتتمثل في عدم مشاركة التربويين في صناعة هذا النوع من التعليم.

أخيراً يمكن القول إن ضمان نجاح صناعة التعليم الإلكتروني في الوطن العربي يتوقف على تحقيق عدة مقومات تتمثل في: التعبئة الاجتماعية لدى أفراد المجتمع للتفاعل مع هذا النوع من التعليم، وضرورة مساهمة التربويين في صناعة هذا التعليم، وتوفير البنية التحتية لهذا النوع من التعليم، والتي تتمثل في إعداد الكوادر البشرية المدربة، وكذلك توفير خطوط الاتصالات المطلوبة، التي تساعد على نقل هذا التعليم من مكان لآخر، ووضع برامج لتدريب الطلاب والمعلمين والإداريين للاستفادة القصوى من هذه التقنية، وإنتاج البرامج اللازمة لهذا التعليم، وزيادة برامج الدعم المادي لمساعدة الطلبة الذين يتلقون دورات قصيرة لأن حالتهم المادية لا تسمح لهم بالالتحاق بالدورات المكثفة، والبحث في الصعوبات التي تواجهها الأم العاملة عند التحاقها بالتعليم الإلكتروني ومحاولة حلها، وتثقيف المجتمع بالتعليم الإلكتروني وشرحه لهم بشكل أكبر، ومعاملة الطلاب عن طريق المراسلة مثل الطلاب التقليديين لا كمستهلكين.

على الدول العربية أن تحدد رؤيتها المستقبلية بخصوص العملية التعليمية، وأن يكون التعليم الإلكتروني أحد عناصر هذه الرؤية، ويجب أيضاً على الدول العربية أن تدرس تجارب الدول النامية الأخرى المشابهة لنفس ظروفها والاستعانة بالخبراء منها، وأن تتعاون مع بعضها لتتبادل بث البرامج مما يخفض تكلفة استخدام التعليم الإلكتروني، وعلى الاتحاد العربي للاتصالات أن يقدم الدعم الفني والاستشارات للدول التي ترغب في استخدام التعليم الإلكتروني، وبناء مواقع عربية ومحركات بحث عربية، وعلى الاتحاد العربي للبرمجيات احتضان الجهود الرامية إلي إنتاج برمجيات عربية ونظم تشغيل عربية تتناسب والبيئة العربية.

> لا يمكن إغفال حجم الخدمات التي يمكن أن تقدمها التقنية الحديثة للإدارة المدرسية

وفي النهاية نطرح عدد من التوصيات أهمها: إعداد دراسات الجدوى للتعليم الإلكتروني ومعرفة معوقاته المادية والعمل على تذليلها، والقيام بالدورات التدريبية لاستخدام التعليم الإلكتروني في التعليم، وتقديم الحوافز المادية للمعلمين الذين يستخدمون وسائل التقنية الحديثة، والحرص على توفير مشرفي تقنيات يعملون في المدرسة لمساعدة المعلمين وتسهيل مهامهم، وتوفير مختص يقوم بالصيانة الدورية لتقنيات التعليم الإلكتروني والحفاظ عليها من التلف أو العطل، بالإضافة إلى ضرورة عقد الدورات التدريبية للمعلمين في التعليم الإلكتروني ونظم استخدام التعليم بالحاسب الآلي في التعليم، وتشجيعهم على ذلك، بحيث تتناسب وأوقات الفراغ للمعلمين، ونشر التوعية عبر وسائل الإعلام بأنواعها الثلاثة: المقروءة، والمسموعة، والمرئية بأهمية التعليم باستخدام النظم الإلكترونية والإنترنت وبفوائد التطور التكنولوجي لنجني الثمرة التي تتمثل بالقضاء على معوقات استخدام نظام التعليم بالحاسب الآلي ●

*صحفي وأكاديمي مصري

التعاون الحتمي: أوروبا والشرق الأوسط – 2

يعتبر الكثيرون أن العلاقة بين أوروبا والشرق الأوسط علاقة ديناميكية ومتغيرة، لكنها في النهاية تقدم إمكانات كبيرة لنمو الجهتين، حيث تحاول كلٌّ من الجهتين التعلّم من الأخرى، وبدأت مؤخراً تتعزز العلاقة بينهما. لكن ما هي التحديات التي تواجههما؟ ماذا يجب على أوروبا أن تفعله لتعميق فهمها بالمسائل المعقدة في الشرق الأوسط؟ هذان هما المحوران اللذان يتطرق إليهما كتاب (أوروبا والشرق الأوسط-2).

يسعى الكتاب، الذي نشرته دار فرلاغ بيرتلسمان ستيفتونغ وحرره كل من كريستيان بيتر هانلت وألموت مولر، إلى تحليل واستكشاف المسائل المرتبطة بالتنمية في الشرق الأوسط وتأثيرها على أوروبا.

يشكل هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي أجراها خبراء في مجالات عدة من محللين وصانعي سياسات وممثلين عن عالم الأعمال، وهو ما يشكل أحد عناصر قوته. والكتّاب هم من الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة ومن توجهات مختلفة. وفي الوقت نفسه، يبقى تركيز الكتاب حول الموضوع الرئيسي وهو أوروبا والتغييرات الحاصلة فيها والتي تؤثر على علاقتها بالشرق الأوسط.

ويقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، حيث يركز الجزء الأول على دور الاتحاد الأوروبي وعلاقته بالشرق الأوسط. ويبدأ هذا الجزء باستكشاف الالتزامات الماضية والحاضرة والمستقبلية للاتحاد الأوروبي كلاعب في الشرق الأوسط، كما يسلّط الضوء على التحديات التي تواجهها المنطقة. ثم يتم التطرّق إلى السياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي ونقدها. ويقدّم جيفري ادوارد تقييماً نقدياً لعملية برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية. ويعبّر ادوارد عن تحفظه حيال سياسة الجوار الأوروبي وإذا ما كانت بمستوى التطلعات الإقليمية. أما ايريس دلفز فيغوص في التفاصيل أكثر ويحلل الأجندة الشرقية والجنوبية لسياسة جوار الاتحاد الأوروبي، كما يسلّط الضوء على التحديات والخلافات ضمن الاتحاد التي تنعكس على السياسة. ومن خلال تحليل الاتحاد الأوروبي أولاً، يتيح الكتاب للقارئ أن يفهم كيف تؤثر هيكلية الاتحاد ووظائفه على دوره في الشرق الأوسط، ما يفسر سلوكه في المنطقة.

بعد ذلك تم التطرّق إلى العلاقة بين الشرق الأوسط وأوروبا في تحليل جياكومو لوتشياني للعلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، حيث يفسّر لوتشياني هذا الرابط الفريد للاتحاد الأوروبي ويبين مدى التقارب الذي توصلت إليه الكتلتان. ويذكر في هذا الجزء أن أوروبا لطالما كان لها ميل تلقائي لتفضيل العلاقات مع التكتلات الإقليمية الأخرى، وهذه الفكرة واردة في عنوان الكتاب (التعاون الحتمي). ويختتم هذا الجزء بتحليل كلّي لميشال ديونز لنمو العلاقة الثلاثة بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط والولايات المتحدة، وتتطرّق من خلالها إلى التوتر الحاصل مؤخراً على مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ويركز الجزء الثاني بشكل خاص على المسألة السياسية الكبرى التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط والمتمثّلة في النزاع العربي-الإسرائيلي. وتكمن نقطة القوة بهذا الجزء من الكتاب في أنه يغطي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، يتولى يوسي ألفر وجهة النظر الإسرائيلية، ويقدم تحليلاً

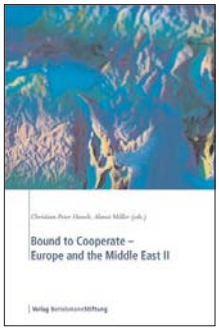

الكتاب: «التعاون الحتمي: أوروبا والشرق الأوسط-2»
تأليف: كريستيان بيتر هانلت، ألموت مولر
الناشر: بيرتلسمان ستيفتونغ-2010
قراءة: د. كليدا مولاي
باحثة رئيسة – مركز الخليج للأبحاث

مفصلاً للتفاعل الإسرائيلي الإقليمي في السنوات الأخيرة، ويسلّط الضوء على المخاوف الإسرائيلية حول مستوى التزام الدول العربية. أما غسان الخطيب فيمثل وجهة النظر الفلسطينية عن النزاع، ويسلط الضوء على مبادرة السلام العربية. ويتطرق الكتاب إلى دور إيران وسوريا كلاعبين أساسيين في سياسة المنطقة. لكن الفصل الأهم هو الدور الأوروبي في قمتي أنابوليس وباريس، ويقوم كريستيان بيتر هانلت بمناقشتهما ويسلط الضوء على نقاط القوة والضعف في المبادرتين، ويشير إلى قلة الاهتمام التي توليها الدول العربية في ما يتعلق بمبادرات السلام وإلى أهمية دورها لاسيما دور المملكة العربية السعودية في تقدم العملية، ويؤكد أنه على أوروبا أن تحاول فرض المزيد من السلطة على واشنطن من أجل إنجاح مثل هذه العمليات.

ويعالج الجزء الثالث عمليات التحول المختلفة التي تحصل في الشرق الأوسط بالنظر إلى مظاهر التغير السياسية والاجتماعية والثقافية في المنطقة. ويشمل هذا الجزء أيضاً مواضيع كإرساء الديمقراطية والإصلاح ودور المرأة وتغير المشهد في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، تسلط جوليا ثيل الضوء على دور المرأة في المجتمع السياسي في الشرق الأوسط ونجاحاتها وإخفاقاتها. وفي الفصل الأخير الذي يحمل عنوان «ظهور الإسلام السياسي والتبعات على السياسة الخارجية»، تناقش إفيسا لوبن ظهور الحركات الإسلامية في الشرق الأوسط مع إبراز دور أوروبا في هذا الإطار. (من المهم الاطلاع على تعزيز الحوار بين بعض الدول الأوروبية والحركات الإسلامية).

وبالمحصلة يشكل هذا الكتاب نظرة متينة الهيكلية ومستنيرة إلى ديناميكية العلاقة بين أوروبا والشرق الأوسط. وهو يسلط الضوء على التحديات الكثيرة التي يواجهها الشرق الأوسط والدور الذي تلعبه أوروبا في تصميم مستقبل المنطقة. ويسارع المفكرون إلى تسليط الضوء على الانتقادات العديدة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي غالباً في ما يتعلق بدوره في الشرق الأوسط، ويقدمون الاقتراحات حول كيفية تحسين هذه العلاقات. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المقالات ذات صيغة جيدة جدّاً ومدعومة بأبحاث متينة لتحقق التوازن في الذرائع المقدمة. ويقدم الكتاب نظرة مثيرة للاهتمام حول التطورات الأخيرة في النزاع العربي- الإسرائيلي. وفي النهاية، لا شك في أن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط محتم بحكم الجغرافيا والتاريخ اللذين يجمعانهما ●

التبعات الاقتصادية للدستور العراقي الجديد

(3 - 3)

روبرت لوني

دروس من الدول الأخرى

توصلت الدول المنتجة للنفط إلى عدد من الوسائل لتوزيع العائدات النفطية. وتمثل ذلك في نمطين أساسيين من السلوك، وهما الوسائل التي تتبناها الحكومات المركزية، وتلك التي تطبقها الأنظمة الفيدرالية (الشكل-١) ومثلما هو متوقع، فقد واجهت الدول الفيدرالية صعوبات أكبر بهدف التوصل إلى حلول مقبولة بشأن صيغة المشاركة. وربما يكون السبب في ذلك أن أبواب الإنفاق غير المركزية وهدف الاستقرار الاقتصادي كانا مشكلتين عويصتين وشائعتين في الدول الفيدرالية.

ويمكن أن تعتبر نيجيريا[٣٦] مثالاً بين الدول المنتجة للنفط، للسياسة النفطية العراقية في هذه المرحلة، إذ إن نيجيريا دولة فيدرالية. وفي حالة العراق، فإن النفط يعتبر المصدر الرئيسي للعائدات، وكانت مساهمته سنة ٢٠٠٠ تعادل ٨٢ في المائة من إجمالي عائدات الحكومة، وبنسبة ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

آليات تحويل العائدات في نيجيريا

تعتبر آلية تحويل العائدات، نظرياً، عملية مباشرة، ورسمية، لتوزيع الأموال. ويتم في نيجيريا اقتطاع التكاليف والرسوم الأساسية أولاً[٣٧]، ثم تقسم العائدات بين الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، حسب ترتيبات محددة، حيث يتبقى أكثر من ٧٥ في المائة من إجمالي العائدات النفطية، يقسم بين الحكومة المركزية، والحكومات الفرعية. وقد أوكل دستور عام ١٩٩٩ للحكومة الفيدرالية عملية التحكم وجمع العائدات النفطية، لكنه يخصص ما لا يقل عن ١٣ في المائة من العائد النفطية الصافية للمقاطعات المنتجة للنفط. ويضاف إلى ذلك، أن نحو نصف الناتج المتبقي بعد اقتطاع قيمة التكاليف والرسوم الأساسية، يوزع بين الدولة والحكومات المحلية، بموجب صيغة يقررها البرلمان كل خمس سنوات. وتتم إعادة توزيع فوائض عائدات الميزانية بالطريقة ذاتها، بعد تخصيص ١٣ في المائة للمقاطعات المنتجة للنفط[٣٨].

تعتمد المقاطعات النيجيرية والحكومات المحلية كثيراً على ترتيبات تقاسم العائدات مع الحكومة الفيدرالية. وجاءت ٧٥ في المائة من عائدات الدولة سنة ١٩٩٩، من العائدات المعاد توزيعها من جانب الحكومة الاتحادية، متضمنة حصص تلك المقاطعات من ضريبة القيمة المضافة، والبالغة ٨٥ في المائة من الدخل، و٩٤ في المائة لعائدات الحكومات المحلية. وكان معظم تلك العائدات ذا صلة بالنفط، وارتفعت نسبة العائدات الفيدرالية الموزعة على الحكومات الفرعية من ٧,٤ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي سنة ١٩٩٩ إلى ١٥,٣ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي سنة ٢٠٠١.

ويمثل الصراع على المصادر النفطية، وضعف التنظيم المالي في الحكومات الفرعية، التحديين الرئيسيين اللذين يواجههما النموذج النيجيري من الفيدرالية المالية، وتجمع ترتيبات المشاركة في العائدات النفطية، والأصول (الإنتاج)، وقواعد التوزيع، وهو ما يجعلها عرضة للمنازعات الشديدة.

ويزيد من ذلك حالة التباين الكبير في مواقع المصادر الطبيعية النيجيرية، حيث تتركز حقول النفط البحرية والبرية في عدد قليل من الولايات، بين ٣٦ مقاطعة في تلك الدولة.

مركز الخليج للأبحاث
IISS
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية

نشر هذا المقال أصلاً باللغة الإنجليزية على شبكة الانترنت المصدر web.nps.navy.mil/~relooney/Wilson-Center-Short.pdf ، وقام مركز الخليج للأبحاث بترجمته ونشره باللغة العربية في سلسلة ترجمات خليجية العدد الرابع، صيف ٢٠٠٦ بناءً على اتفاق مع الكاتب.

جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٥ .

لا يسمح بإعادة نشر هذه المواد المترجمة للعربية أو تخزينها لاسترجاعها فيما بعد كلياً أو جزئياً بأي شكل أو وسيلة كانت إلكترونية أو آلية أو تصويرها أو تسجيلها بواسطة أي من الوسائل المعروفة أو التي ستستحدث في المستقبل من دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

وقد طالب عدد من المقاطعات الرئيسية المنتجة للنفط، بسيطرة إقليمية شاملة على العائدات النفطية. وزعمت مقاطعات أخرى منتجة للنفط، أن تخصيص حصة بنسبة ١٣ في المائة للمقاطعات المنتجة يجب أن يطبق أيضاً على عائدات الإنتاج النفطي البحري، الذي يمثل نحو ٤٠ في المائة من العائدات النفطية. واستاءت تلك المقاطعات بسبب الأسلوب الذي قوبلت به طلباتها، فرفضت تسليم ما يترتب عليها من عائدات النفط إلى الحكومة المركزية[٣٩].

دروس للعراق

لم تستطع حتى الاتفاقية المتطورة نسبياً للمشاركة في العادات، تجنيب نيجيريا خلافات ومشكلات حادة، مع المقاطعات المنتجة للنفط، التي تطالب وتأخذ في الأغلب، حصصاً متزايدة من العائدات النفطية. ولا يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن وضع آلية نظام لذلك مستمدة من الدستور، يمكن أن يكون أفضل[٤٠]. ويوجد ما يكفي من الأسباب، في ظل المزيج العرقي والتوزيع الجغرافي للاحتياطيات النفطية، للقول إن قيام

الشكل رقم (١): ترتيبات توزيع العائدات النفطية

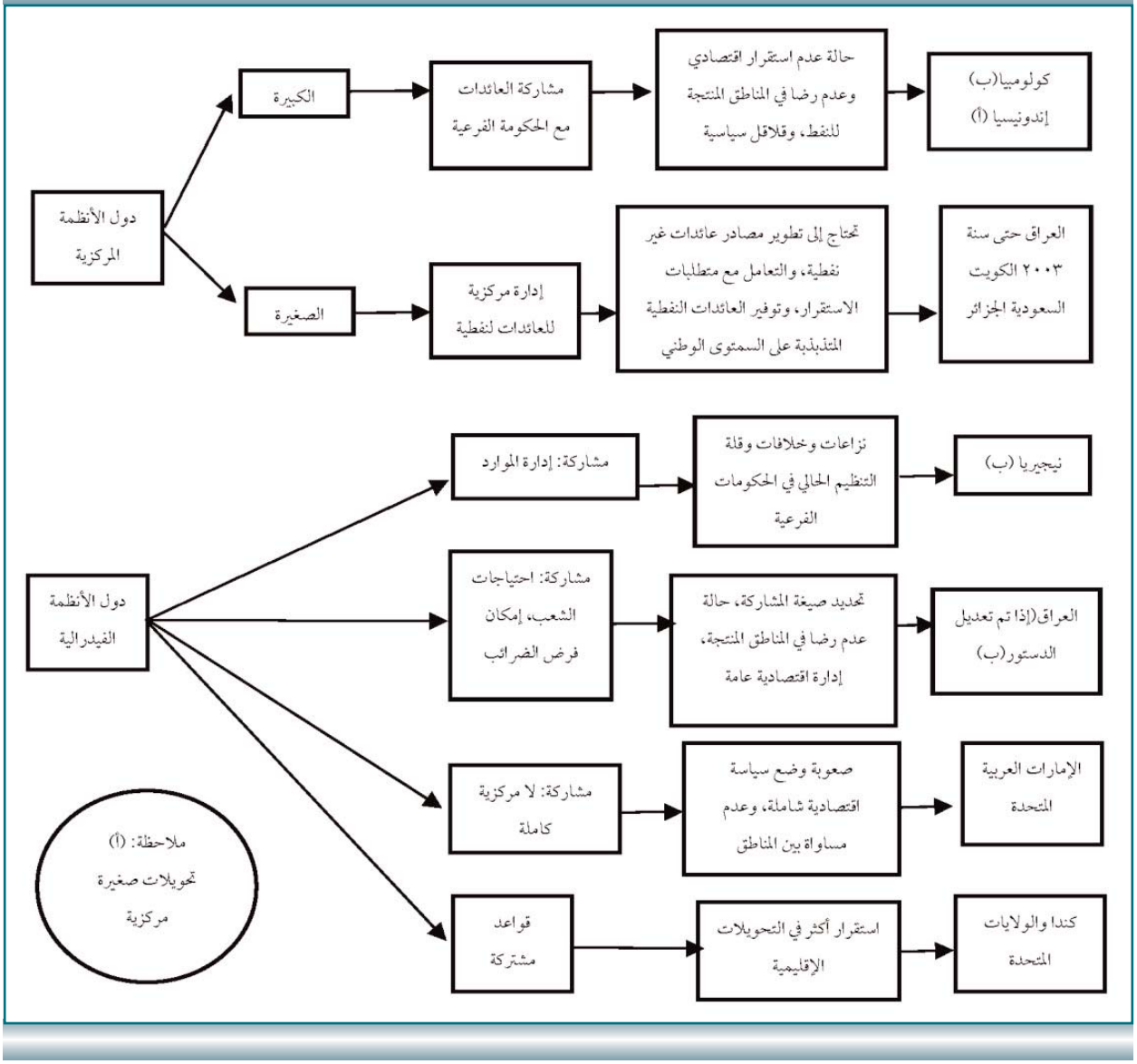

فيدرالية عراقية مستقبلاً سوف يواجه العديد من المشكلات التي تواجهها نيجيريا حالياً.

وتوجد في الحالة النيجيرية آلية قانونية لفرض نظام مالي على الشرائح الحكومية الدنيا. وقد أسهم ارتفاع أسعار النفط في الأعوام القليلة الماضية بزيادة كبيرة في توزيعات المصادر المالية على الحكومات الفرعية، وخاصة في المقاطعات المنتجة للنفط، من دون تحميلها أعباء في المقابل، للإنفاق على الاستكشافات الجديدة.

وقد أدت الزيادة الناتجة في الطلب الإجمالي ووفرة المال إلى حالة من التضخم وانخفاض قيمة العملة في السوق الموازية.

ومعلوم أن اتفاقية المشاركة في العائدات، لا تترك افتراضاً مجالاً للمناورة في الجانب المالي. وهي تضع أيضاً عبء موازنة الأوضاع الاقتصادية على الحكومة الفيدرالية، بإعطائها حق التصرف في أقل من نصف العائدات الفيدرالية.

ويفترض ضمن التصورات المثالية، أن تعزل المصادر المالية للدولة والحكومات المحلية، عن تذبذبات أسعار النفط، وأن تكون متكافئة مع المهمات المطلوب منها أداؤها، وأن تستطيع إنفاق هذه المصادر بفاعلية. ويتطلب هذا الأمر الانتقال من نظام التحويل، الذي يعتمد على المشاركة في العائدات المتذبذبة من المصادر الطبيعية، إلى نظام مستقر يضمن تمويل الحد الأدنى من الخدمات الضرورية.

وما لم تتم صياغة هذه الخطوات الاحترازية لتصبح قانوناً، أو من خلال تعديل الدستور، فإن بالإمكان بسهولة، إدراك أن ترتيبات المشاركة في العائدات النفطية في العراق، ستقود إلى المزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، والتوترات والخلافات الإقليمية الداخلية، بالإضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي، وحتى انهيار النظام.

تقييم

تشير قراءة سريعة في التقارير الواردة في مرحلة ما بعد الانتخابات، إلى تكهنات مثيرة للقلق الجاد، أكثر مما تتضمن عناصر تدعو إلى التفاؤل مستقبلاً . ويشترك المتشائمون في إبداء الملاحظات الآتية[41]

١- لا تمثل العملية الدستورية مؤشراً إلى بدء إرساء السيادة والديمقراطية العراقيتين بقدر ما هي عملية دمج وتعزيز للنفوذ والسيطرة الأمريكيين. والدستور مرشح لأن يجعل الوضع في العراق أكثر سوءاً.

٢- تعكس التعديلات على الدستور حاجة أمريكية عاجلة، وليست عراقية، وجاءت من خلال الاستفتاء على بنود مشروع لم يقرأها معظم العراقيين. وأعيد فتح الباب للمناقشات بشأن التعديلات من جانب النخب والأحزاب السياسية في بغداد، حتى ما قبل أيام قليلة من الاستفتاء.

٣- سوف يجرد الدستور مستقبلاً العراقيين من السيطرة على ثروتهم النفطية، عبر إتاحة كافة الاستكشافات وعمليات الإنتاج الجديدة أمام شركات النفط الأجنبية.

٤- تقوض الفيدرالية المفروضة من جانب مشروع الدستور الإجماع الوطني العراقي، وتضع الدولة أمام احتمالات تقسيم العراق وفق أسس عرقية ودينية إلى حد بعيد، بحيث تتسرب القوة المالية والعسكرية والسياسية، من الحكومة المركزية إلى السلطات الإقليمية. وسوف تجد جميع المجموعات نفسها أمام خطر تهديد المصالح الطائفية والوطنية.

٥- تبقى الأخطار محيطة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والحقوق السياسية والفردية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الدينية، وحقوق الأقليات.

٦- يعكس مشروع الدستور امتيازات، ويعطي صفة الديمومة للتوجهات نحو الهوية الإسلامية، التي يغذيها الاحتلال الراهن للعراق، بدلاً من إيجاد حالة توازن بين مصالح الشعب بتشعباته وأطيافه.

وقد تتمتع بعض هذه النقاط بجوانب من الحقيقة. غير أنها تنذر بعناصر أكثر إثارة للقلق، ومنها أسلوب تحكم السلطات الإقليمية في الإنتاج والعائدات النفطية.

ويتوقع من الفيدرالية من الناحية النظرية، أن تواجه هدفين يبدوان متناقضين، وهما: السعي إلى توحيد تجمعات محلية متخاصمة في الأغلب، تحت الراية الوطنية، في الوقت الذي تسمح بقدر كبير من السلطات على المستوى المحلي (الإقليمي). ويمكن أن يجمع النظام الفيدرالي هذين الهدفين معاً، عندما تتم ممارسته بأسلوب ناجح، ويجري إيصال الإيجابيات والمزايا الاقتصادية والأمنية، إلى جانب أوسع من الجسم الوطني[42].

لكن دراسة حالات عديدة من الدول الفيدرالية، خاصة في العالم النامي، تؤكد أن دور هذا النظام يكون محدوداً، ويهدد الاستقرار الاقتصادي، ويؤسس للمعاملة التمييزية بين المواطنين، ويخلق منافسة بين الفئات، ويشجعها على المطالبة بسلطات أكبر، تؤدي في الأغلب، إلى الانفصال. والواقع أن هذا النظام لم يستطع تلبية رغبات حتى الأقطار المتقدمة. وقد جربت دول آسيوية، مثل باكستان وإندونيسيا، الفيدرالية في مراحل عدة بعد الاستقلال، لكنها سرعان ما تخلت عنها، بينما أدت الفيدرالية الماليزية إلى انفصال سنغافورة سنة ١٩٦٥. وتبنت دولتان إفريقيتان، وهما كينيا وأوغندا، هذا النظام بعد الاستقلال، لكنهما سرعان ما تخلتا عنه أيضاً . وأسفرت في حالة أوغندا عن وضع سياسي غير مستقر أواخر عقد الستينات من القرن الماضي، ونشوب حرب أهلية في العقد اللاحق.

وحددت النقاط المذكورة أيضاً، مشكلات مشابهة محتملة، يمكن أن تنشب بعد ما تم إقرار الدستور. والتاريخ يعلمنا شيئاً واحداً وهو أنه ما لم تتم صياغة النظام الفيدرالي بمهارة، فسوف يجد صعوبة في إيجاد توازن ملائم بين القوى المحلية والمركزية. ويمكن الاستنتاج بوضوح أن

البنود الاقتصادية كما وردت في الدستور سوف توفر مناخاً يجعل الإبقاء على هذا التوازن أمراً صعباً.

ففي وضع يجعل عائدات النفط تذهب نحو المناطق المنتجة، سوف تزداد مع الوقت نزعات اتباع سياسات مستقلة، ويمكن أن تزداد أيضاً التأثيرات العكسية لتركيز الدخل الخارجي الآتي من النفط في أيدي الحكومات الإقليمية. ومن السهل في مثل هذا المناخ رؤية وضع رخو مقلق (الشكل-٢) . فالآليات المقررة للتوزيع حسب ما هو وارد في الدستور، تنحرف بصنع القرارات نحو زيادة الاعتماد على عائدات النفط، وتؤدي إلى نتائج اقتصادية ضعيفة، تنحرف بدورها بالأولويات السياسية نحو نتائج اقتصادية فاعلة.

من المرجح أن يتفاقم التردي الاقتصادي والفساد، ويزداد التمرد والعصيان، إذا تعززت تأثيرات وضع الدولة ذات الدخل الخارجي. أما إذا أمكنت السيطرة على تأثيرات وضع مثل هذه الدولة أو إضعافها، فسوف يتحسن الأداء الاقتصادي، وتتعزز معه فرصة إنشاء دوائر شفافة تقوي العلاقة الفيدرالية، من خلال زيادة الاستقرار السياسي، وتعميق مكاسب الأنشطة الاقتصادية. ويمكن تعزيز تراكم هذه الإنجازات في المدى البعيد إذا أسفر الاستقرار عن إعادة تنشيط السياسات الاقتصادية، والانتقال بها من الاهتمامات قصيرة المدى إلى

الشكل رقم (٢) العراق: القوانين الدستورية والأداء الاقتصادي

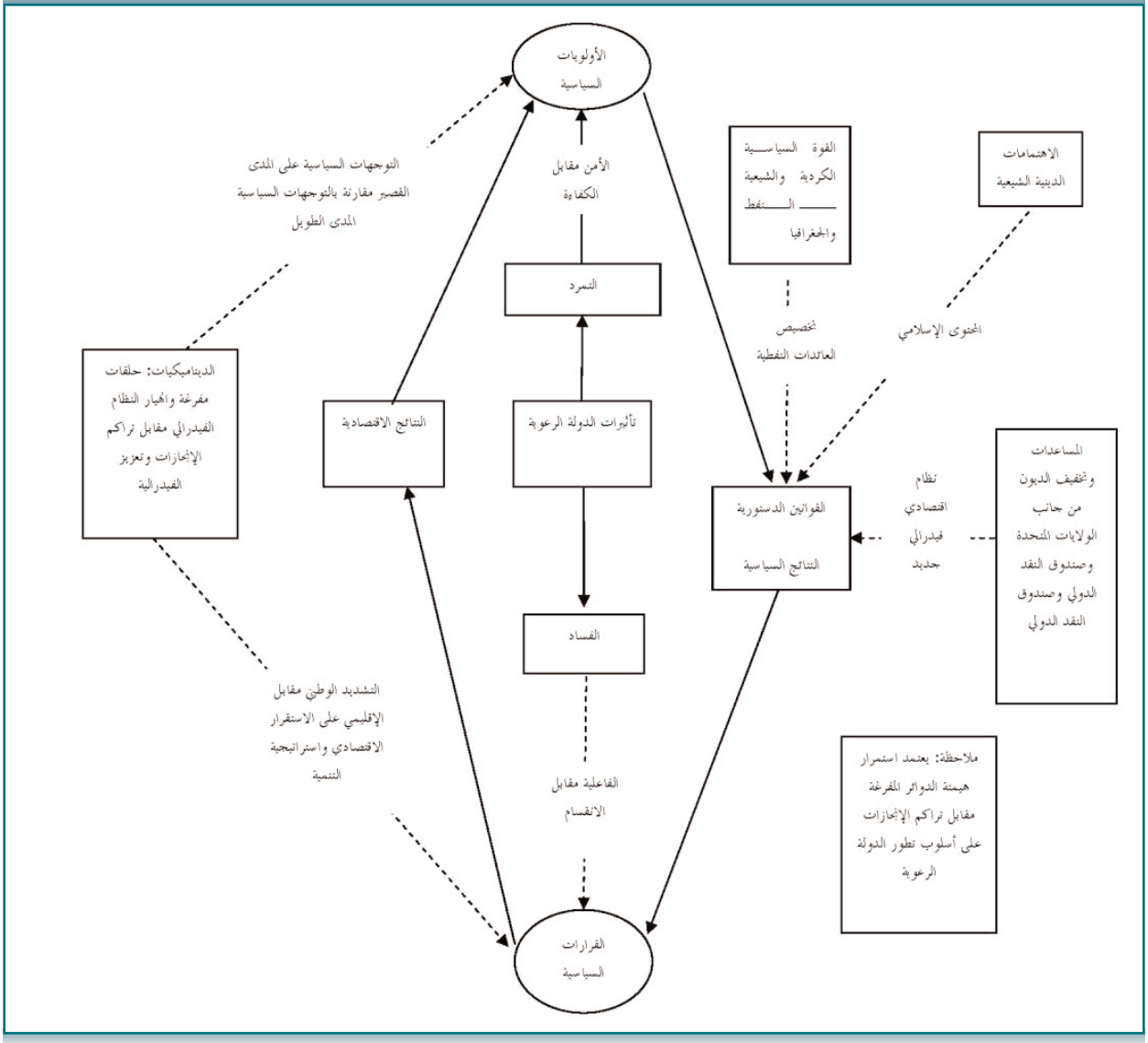

النظرة بعيدة المدى، وتمويل إيجاد كيان اقتصادي متكامل.

لقد أضاف واضعو مشروع الدستور في اللحظة الأخيرة، قبل عرضه للاستفتاء، آلية لإعادة النظر فيه، وتعديله في النصف الأول من عام ٢٠٠٦. ويجب أن يكون للسنّة دور أكبر في عملية التعديل، نظراً لمقاطعتهم الانتخابات مطلع عام ٢٠٠٥، وكان من نتيجة ذلك ضعف تمثيلهم في وضع مشروع الدستور. ويؤمل أن تشهد الحكومة التالية، والمشاركة السنّية الأكبر في قيام حوار أكثر توازناً، في ما يتعلق بالتحديات الاقتصادية، التي يواجهها العراق.

وتوجد بعض الإشارات المشجعة في هذا الاتجاه، فقد كشفت مقابلات مع المقترعين في المقاطعات الجنوبية، عن اهتمام بالموضوع الحساس وهو النفط، يتمثل في ضمان توزيع فوائد الصادرات النفطية العراقية بطريقة أكثر عدلاً من السابق، وهو ما ورد في الدستور. والضغط في سبيل إقامة كيان منفصل في الجنوب ليس بالقوة التي تلاحظ في الشمال الكردي. ومن المهم أن الناخبين الجنوبيين أظهروا أنهم ينظرون إلى الدستور كخطوة حيوية نحو السلام والاستقرار، أكثر مما يعتبرونه صيغة لتعاون كردي-شيعي عدواني لقهر الأقلية العربية السّنية، المهيمنة في السابق[٤٣]. وعلى الرغم من أن السنّة عارضوا الهيكل اللامركزي للدستور الجديد، فإن معارضتهم تتركز أكثر على الخسارة المحتملة من العائدات النفطية لمصلحة الأكراد والشيعة، عدا الرغبة بدرجة أقل في استعادة السيطرة على كامل البلاد[٤٤].

ما الذي يمكن أن تكون حكومة جديدة ذات مشاركة سنّية أوسع راغبة في دراسته بشأن طريقة تعديل البنود الاقتصادية في الدستور الحالي؟

أحد الخيارات الذي قوبل باهتمام ضئيل مثير للدهشة، هو ببساطة، توزيع حصة كبيرة نسبياً من عائدات النفط على الشعب مباشرة. ومن الإيجابيات الواضحة لهذا الاقتراح أنه يعطي السنّة حصة ملموسة في نجاح الاقتصاد، ويجعل أعمال العصيان والتمرد، التي تخرب العائدات النفطية، تتسبب في أذى مباشر لشريحة كبيرة منهم. ومن شأن إقرار مثل هذا النمط من التوزيع، أن يبدد مخاوف السنّة من استبعادهم مستقبلاً، من العائدات النفطية للبلاد.

وسوف تثمر سياسة التوزيع المباشر في عدد من المناطق الأخرى. وسوف تزول الحاجة بفضل المدفوعات المباشرة، إلى الدعم الكبير وحماية الأسعار، لتصبح خاضعة لقوى السوق. وسوف تفتح القاعدة الواسعة للطلب، التي ستنشأ من زيادة القوة الشرائية، المجال للمزيد من الأعمال والأنشطة الصغيرة والمربحة في القطاع الخاص. ومعلوم أن دراسات كثيرة حول الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية، توضح أن الأعمال من هذين النوعين، هي المحرك الأساسي لإيجاد أعمال جديدة وأنشطة مبتكرة.

وقد أظهرت تجارب دول الاقتصادات الانتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية، بالإضافة إلى الابتكار وإيجاد فرص العمل، أن من مصلحة نمو قطاع الأعمال ممارسة الضغط على الحكومات لتطبيق المزيد من الإصلاحات السوقية. وتجد الحكومات بالمقابل أن من مصلحتها تغذية القاعدة المزدهرة الجديدة، وإدخال إصلاحات يمكن أن تطبق في العراق أيضاً. فلدى هذه الدولة قاعدة واسعة من المهارات والكفاءات، والرغبة في الازدهار والتقدم، إذا ما أمكن فقط كسر الحلقة الرابطة بين الدولة والنفط بما تمثله من فساد وإضعاف للواقع العام ●

الهوامش

٣٦- للاطلاع على خلفية خاصة بهذا الموضوع، يمكن مراجعة دراسة واين نافزيغر، «الاقتصاد السياسي لواقع التفتت في نيجيريا».

The Journal of Modern African Studies 11:4 (1973), pp. 505-536.

٣٧- تتناول الاعتراضات الأولى أساساً، حصة الحكومة في تكاليف إنتاج النفط والمشروعات ذات الأولوية، في شركة النفط الوطنية، وخدمة الديون الخارجية، ونسبة ١٣ المخصصة للمقاطعات المنتجة للنفط.

٣٨ - تتمثل نتائج السياسة النفطية النيجيرية بوضوح في دراسة احتشام أحمد وإريك موتو،

Oil Revenue Assignments:Country Experiences and Issues,(Washington: International Monetary Fund, November 2002) and , p. 17.

٣٩- آدم سميث، «الفيدرالية المهمشة: دروس من نيجيريا لبناء الدولة العراقية الجديدة»

The Round Table 94:1 (January 2005), p. 135.

٤٠- المرجع السابق، صفحة ١٤٤١٢٩

٤١- فيليس بينيس، «الدستور العراقي: استفتاء على الكارثة» Institute for Policy Studies October 14, 2005

http://www.ips-dc.org/comment/Bennis/tp34constitution.htm

٤٢- آدم سميث، المرجع ذاته.

٤٣- انظر: (Iraq Politics: Sunnis Enter the Reckoning,) Economist Intelligence Unit: Iraq Country Briefing, October 17, 2005.

٤٤- إيفان إيلاند، : «الدستور العراقي: ويعتبرون هذا نصراً» .The Independent Institute, October 17, 2005

الاتحاد الخليجي: الدوافع والمعوقات

فالح شمخي العنزي *
faleh@grc.net

تشهد الأوساط الثقافية والشعبية في دول الخليج جدلاً واسعاً حول مسألة انتقال دول مجلس التعاون الخليجي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، بعد الدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في القمة الثانية والثلاثين التي عقدت بمدينة الرياض في شهر ديسمبر الماضي، والتي ناشد من خلالها قادة دول المجلس بضرورة الانتقال من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، لأن دول الخليج - وبحسب وصف خادم الحرمين الشريفين- باتت (مستهدفةً في أمنها واستقرارها).

ومن حيث المبدأ يكاد يتفق الخليجيون جميعاً على ضرورة أن يفضي تعاونهم في يوم من الأيام إلى اتحاد كامل بين دول المجلس، بل إن هذه الغاية مدرجة في النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ضمن المادة الرابعة والتي تنص على ضرورة (تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في كافة الميادين وصولاً الى وحدتها). كما أن ما تشهده المنطقة حالياً من تطورات إقليمية ودولية خطيرة تجعل القناعة تامة ومتزايدة خليجياً بضرورة اتخاذ إجراءات مصيرية من شأنها المحافظة على كيان ووجود الدول الأعضاء في منظومة التعاون الخليجي. فالتحديات باتت تتزايد على كافة الصعد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

فعلى المستوى الأمني، لم يعد خافياً على أحد التهديد الذي باتت تشكله إيران على أمن دول المجلس واستقرارها ضمن حلمها الأزلي بالتوسع وفرض نفوذها الإقليمي على دول المنطقة، وهو الحلم الذي باتت تمارس من أجله كل أنواع الاستفزازات، بدءاً من إنشائها للمفاعلات النووية الخارجة على سيطرة ومراقبة المنظمة الدولية للطاقة الذرية، مروراً بأدوارها الطائفية التي تلعبها في العراق، وأصابعها الآثمة التي تحرك المعارضة البحرينية، وأجنداتها المشبوهة في الأزمة السورية، وصولاً إلى عنجهيتها المفرطة في مسألة احتلال الجزر الإماراتية، التي قام بزيارتها مؤخراً الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في خطوة استفزازية أخرى ترسل رسالةً واضحةً إلى دول الخليج أن أمنها وسيادتها على أراضيها أصبحا محل شك في العصر الفارسي الجديد والذي يحلم به نجاد ومن خلفه ملالي طهران.

كما لم يعد خافياً على أحد أيضاً، اختلال موازين القوى العسكرية لدول الخليج منفردةً بالمقارنة بإيران أو إسرائيل على الرغم من الإنفاق العسكري الخليجي الهائل والذي يؤثر سلباً على جهود التنمية في دول الخليج، والذي سيكون في حال أفضل إذا ما تم توحيده بين دول الخليج ضمن جيش خليجي واحد، خصوصاً مع تراجع قوة ونفوذ الدول العظمى التي كانت تتعهد بحفظ أمن الخليج واستقرارها ضمن اتفاقيات أمنية باهظة التكاليف، لم تعد دول الخليج تعوّل عليها كثيراً.

أما على المستوى الاقتصادي، فتداعيات الأزمة المالية العالمية لاتزال ماثلة للعيان، ولاتزال دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من آثارها، وليس هنالك من شك في أن آثار هذه الأزمة ومثيلاتها من الأزمات التي ربما ستكون قادمة ستكون أقلّ ضرراً لو كانت اقتصادات دول الخليج مندمجةً، بصيغة ما، في اقتصاد واحد وضمن عملة خليجية واحدة. كما لا يخفى على أحد مدى القوة التي ستكتسبها الاقتصادات الخليجية في حال اندماجها، فدول الخليج في معظمها دول غنية ولديها احتياطيات هائلة من النفط والغاز، الأمر الذي يعطيها مكانةً وميزةً اقتصاديةً فريدةً في شكلها المنفرد، فكيف سيكون الحال لو اندمجت هذه الاقتصادات في منظومة واحدة؟ لا شك في أنها ستقارع القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، خصوصاً في ظل توجه اقتصادي عالمي نحو التكتل والتوسع في كيانات اقتصادية كبرى.

أما على المستوى الاجتماعي، فمعظم دول الخليج تعاني من خلل ديموغرافي كبير ناتج بدوره عن الخلل في تركيبتها السكانية، حيث يشكل المواطنون في أغلب دول الخليج أقليةً، مقارنةً بالعمالة الوافدة التي بلغت نسبة العمالة غير المؤهلة منها حوالي ٤٨ في المائة، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على أمن دول المجلس واستقرارها، كما تعاني دول الخليج من نسبة بطالة كبيرة وخلل واضح في أسواق العمل، وهي الأمور التي سيكون حلها ممكناً نسبياً إذا وجدت دول الخليج طريقاً للاتحاد فيما بينها.

ومما سبق يتضح أن مسألة الاتحاد بين دول المجلس مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها، ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشارع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها، فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين جميعاً هو الوحدة الخليجية الكاملة، لكن الجدل يأتي من باب التوقيت وآليات التنفيذ، فالبعض يتوجس ويخشى أن تكون هذه الخطوة ردة فعل انفعالية على أحداث سياسية ساخنة تمر بها المنطقة، ولم تأخذ في الاعتبار التعقيدات التفصيلية التي يمكن أن تشكل عائقاً في طريق هذه الوحدة التي ينتظرها الجميع. كما يتخوف البعض من اختلاف طبيعة الأنظمة في دول المجلس ومن ثم عدم جاهزيتها لاستيعاب أي تغيير جذري تتطلبه عملة الاتحاد، وهناك توجس أيضاً من مسألة السيادة الوطنية والهوية الحضارية والتاريخية والوطنية لكل بلد، والكثير من الأمور الأخرى التي تعدّ شديدة الحساسية في دول الخليج.

لكننا ختاماً لابد لنا من القول، إننا سواء اتفقنا أو اختلفنا على طبيعة وآلية التنفيذ، فإننا مجمعون على أهمية اتخاذ خطوة عملية باتجاه الوحدة الخليجية، والأهم من ذلك أن القيادات السياسية الخليجية حسمت أمرها باتجاه الوحدة، وهي على اطلاع كامل على كل التفاصيل، وقامت بتشكيل لجان متخصصة لحل المشكلات وتذليل الصعوبات، الأمر الذي يحتم علينا الآن الوقوف معها ودعمها بكل الوسائل، وتجنب الحديث عن أي معوقات أو صعوبات، لأن الوقت الآن وقت التغيير و(من يتهيب صعود الجبال.. يعش أبد الدهر بين الحفر)

* مدير تحرير مجلة «آراء»

مركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center

WWW.grc.net

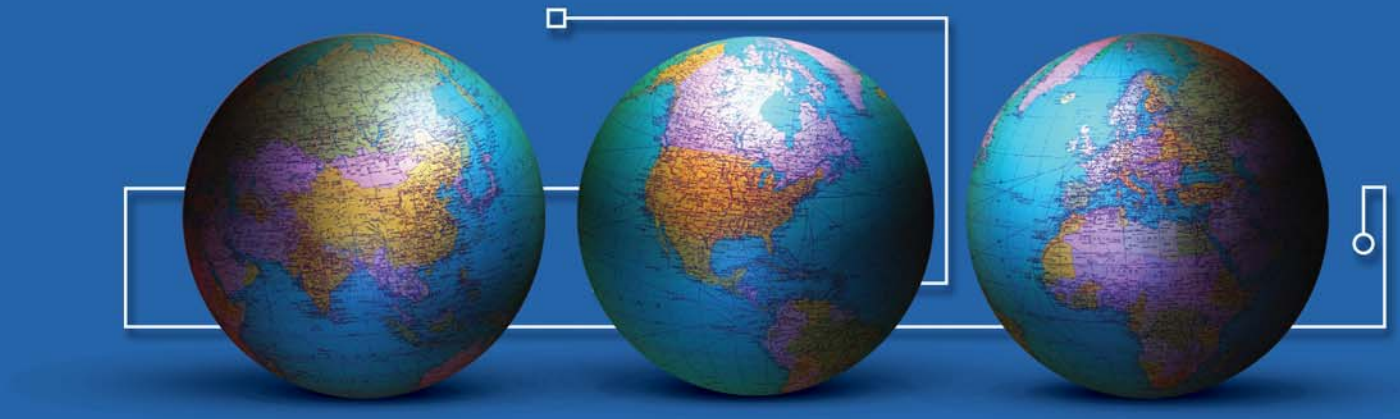

المعرفة للجميع

Knowledge for All